



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
الدراسات العليا
قسم المحاسبة

أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية (سابقاً) في ليبيا علي أداء تلك المصارف

إعداد:

نورا إدريس إبراهيم شاكير
بكالوريوس محاسبة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي - ربيع 2006

إشراف:

أ.د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة "الماجستير" بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

ربيع 2015



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر إندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية (سابقا) في ليبيا علي أداء تلك المصارف

إعداد

نورا إدريس إبراهيم شاكير
بكالوريوس محاسبة – جامعة بنغازي (قاريونس سابقا) - 2006

إشراف

أ.د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) في المحاسبة
بتاريخ : 2015/ 3 / 25

الفصل الدراسي ربيع: 2015 م



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية (سابقا) في ليبيا علي أداء تلك المصارف

إعداد

نورا إدريس إبراهيم شاكير
بكالوريوس محاسبة – جامعة بنغازي (قاريونس سابقا) - 2006

لجنة الإشراف والمناقشة

مشرفاً.....	د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني
ممتحناً داخلياً.....	د. إدريس عبد السلام اشتيوي
ممتحناً خارجياً.....	د. عبد السلام علي الجحاوي

اعتماد عميد الكلية.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فِى سَبِيْرِى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُوْلُهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ﴾

وَسَتُرَدُّوْنَ اِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ

تَعْمَلُوْنَ ﴿سورة التوبة 105﴾

الإهداء

إلي والديّ

يا من نذرا عمرهما في أداء رسالة ، صنعوها من أوراق الصبر
وطرزوها في ظلام الدهر، علي سراج الأمل، بلا فتور أو كلل
يا من علموني رسالة العطاء وكيف يعلم الوفاء.

إلي زوجي العزيز

يامن سار معي نحو الحلم .. خطوة بخطوة
بذرتها معاً .. و حصدناها معاً
وسنبقى معاً .. بإذن الله.

إلي أساتذتي الأكارم

شكراً لكل من أضاء بعلمه عقولنا أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائله
فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.
شكراً لكل من ساهم في إنجاز مسيرتي العلمية

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الباب
أ	العنوان
ب	قرار اللجنة
ج	الآية القرآنية
د	الإهداء
هـ	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	ملخص الدراسة
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
2	1-1 مقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة
4	3-1 الدراسات السابقة
14	4-1 أهداف الدراسة
15	5-1 فرضيات الدراسة
15	6-1 أهمية الدراسة
16	7-1 منهجية الدراسة
16	8-1 مجتمع الدراسة
17	9-1 عينة الدراسة
18	10-1 أداة الدراسة
20	11-1 نطاق وحدود الدراسة
20	12-1 تقسيمات الدراسة
الفصل الثاني : الإندماج المصرفي أهدافه، أهميته وأثاره	
المبحث الأول : مفهوم الإندماج المصرفي وأنواعه	
23	1-1-2 مقدمة
24	2-1-2 مفهوم الإندماج

رقم الصفحة	البيان
26	3-1-2 دوافع الاندماج المصرفي
33	4-1-2 إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي
المبحث الثاني : تجارب الدول العربية في الاندماج المصرفي	
38	1-2-2 مقدمة
38	2-2-2 تجارب الدول العربية في الاندماج المصرفي
57	3-2-2 التجربة الليبية في الاندماج المصرفي
الفصل الثالث: قياس الأداء المالي للمصارف الاهلية	
المبحث الأول : مفهوم تقييم الأداء وأهميته وأهدافه	
61	1-1-3 مقدمة
61	2-1-3 مفهوم تقييم الأداء
62	3-1-3 أهمية تقييم الأداء
62	4-1-3 أهداف تقييم الأداء
المبحث الثاني : المقاييس المالية المستخدمة في تقييم الأداء	
65	1-2-3 مقدمة
65	2-2-3 أغراض التحليل المالي
66	3-2-3 أدوات التحليل المالي
67	4-2-3 خطوات إعداد النسب المالية و استخداماتها
68	5-2-3 أنواع النسب المالية
الفصل الرابع : تقييم وتحليل أداء المصارف الأهلية قبل عملية الاندماج	
81	1-4 مقدمة
81	2-4 التحليل المالي لمفردات الدراسة
81	1-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف اجدابيا الاهلي
83	2-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف يفرن الاهلي
84	3-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف الزاوية الاهلي
86	4-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف جنزور الاهلي
87	5-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف صرمان الاهلي

رقم الصفحة	البيان
89	6-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف شحات الاهلي
90	7-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف الابيار الاهلي
91	8-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف طبرق الاهلي
93	8-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف سرت الاهلي
94	8-2-4 التحليل المالي لمفردات مصرف سوق الجمعة الاهلي
97	3-4 الإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات عينة الدراسة
97	1-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف أجدايبيا الأهلي
98	2-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف يفرن الأهلي
100	3-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف الزاوية الأهلي
101	4-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف جنزور الأهلي
103	5-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف صرمان الأهلي
104	6-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف شحات الأهلي
106	7-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف الأبيار الأهلي
107	8-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف طبرق الأهلي
109	9-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف سرت الأهلي
110	10-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف سوق الجمعة الأهلي
112	4-4 الإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية لجميع المصارف
112	1-4-4 الإحصائيات الوصفية لجميع المصارف
113	2-4-4 اختبار الفرضيات لعينة الدراسة
116	5-4 ملخص لعرض النتائج و التوصيات
116	1-5-4 النتائج
117	2-5-4 التوصيات
117	3-5-4 الدراسات المستقبلية (المقترحة)
119	4-5-4 قائمة المراجع
119	أولاً : المراجع العربية
124	ثانياً : المراجع الأجنبية
	الملخص باللغة الانجليزية

فهرس الجدول

رقم الصفحة	المحتوى	الجدول
5	أبرز عمليات الاندماج المصرفي بالوطن العربي خلال الفترة من 1991-1999	1-1
17	جدول اختيار مفردات الدراسة	2-1
18	جدول المصارف الغير مدرجة بالدراسة	3-1
19	جدول مؤشرات قياس المخاطر	4-1
78	جدول النموذج المقترح لتقييم الأداء المالي للمصارف الاهلية قبل وبعد عملية الاندماج	1-3
82	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف اجدايبيا الاهلي	1-4
83	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف يفرن الاهلي	2-4
85	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف الزاوية الاهلي	3-4
87	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف جنزور الاهلي	4-4
88	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف صرمان الاهلي	5-4
89	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف شحات الاهلي	6-4
91	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف الأبيار الاهلي	7-4
92	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف طبرق الاهلي	8-4
93	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف سرت الاهلي	9-4
95	جدول مؤشرات الأداء المالي لمصرف سوق الجمعة الاهلي	10-4
96	جدول ملخص لأثر الاندماج المصرفي علي مؤشرات الاداء المالي للمصارف الاهلية	11-4
97	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف اجدايبيا	12-4
99	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف يفرن	13-4
100	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف الزاوية	14-4
102	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف جنزور	15-4
103	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف صرمان	16-4

105	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف شحات	17-4
106	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف الابيار	18-4
108	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف طبرق	19-4
109	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف سرت	20-4
111	جدول لبيان نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج وبعده لمصرف سوق الجمعة	21-4
113	جدول المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للمصارف الأهلية محل الدراسة	22-4
114	جدول نتائج اختبار (T) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الاندماج وبعده للمصارف الاهلية	23-4

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	المحتوى	الشكل
68	خطوات إعداد واختيار النسب المالية	1-3
72	توضيح عمل نظام ديوبنت (DuPont)	2-3

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلي التعرف علي أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية علي أداء تلك المصارف.

حيث أشتمل مجتمع الدراسة علي المصارف الأهلية العاملة في ليبيا وعددها (39) مصرفاً، وقد اقتصرت العينة على دراسة عدد (10) مصارف أهلية تم اختيارها بشكل عشوائي.

واعتمدت الدراسة على تحليل محتوى القوائم المالية للمصارف الأهلية لمدة أربع سنوات قبل الاندماج وأربع سنوات بعد الاندماج، حيث أصبحت تلك المصارف فروع للمؤسسة المصرفية الأهلية (سابقاً) ومن ثم تقييم الأداء المالي للمصارف محل الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب التحليل المالي الوصفي، وأسلوب الإحصاء التحليلي، وقد تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، وتم اختبار الفرضيات من خلال استخدام اختبار T للعينات الزوجية وتحليل التباين الأحادي.

بعد إتمام اختبار فرضيات الدراسة، كانت نتائج الاختبارات كالتالي:

أولاً : نسب السيولة:

توصلت الدراسة إلي أن المتوسط العام لنسب السيولة بعد الاندماج أقل من المتوسط العام لنسب السيولة قبل الاندماج أي أن الاندماج لم يساهم في تحسين وضع السيولة لدى المصارف الأهلية باستثناء مصرف طبرق الأهلي.

ثانياً : نسب الربحية :

وفيما يتعلق بنسب الربحية فقد كان للاندماج أثر سلبي علي مؤشر مخاطر رأس المال و مؤشر الرافعة المالية، أما مؤشر العائد علي الاستثمار فقد ارتفع قليلاً ولكن تأثيره لا يذكر لأنه لا يزال يحمل إشارة سالبة، بينما كان للاندماج أثر إيجابي علي نسبتي العائد علي حقوق الملكية ومؤشر هامش الربح، وبذلك نستنتج أن الاندماج لم يساهم في تحسين مؤشرات للمصارف الأهلية.

ثالثاً : نسب المخاطر :

أما فيما يتعلق بمؤشرات المخاطر فقد شهد المتوسط العام بعد الاندماج انخفاضا و بالتالي فقد أثر الاندماج أثراً إيجابياً علي مؤشرات المخاطر باستثناء نسبة مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول فقد ارتفع المتوسط العام بعد الاندماج و بالتالي يكون للاندماج أثراً سلبياً علي هذا المؤشر فقط.

وقد أوصت الدراسة المؤسسة المصرفية الأهلية - سابقا(مصرف شمال أفريقيا الآن) الاهتمام بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة إستراتيجية لزيادة القدرات و المهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها، كذلك ضرورة إجراء دراسة شاملة للاندماج المصرفي تضم دراسة المتغيرات البيئية المحيطة بعملية الاندماج و المتغيرات الدولية لتوفير قاعدة بيانات متكاملة حول أثر الاندماج المصرفي علي الأداء.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

1-1 (مقدمة :

أن الأنظمة المالية و المصرفية في البلد الواحد تمثل جزءا من النظام المالي العالمي، وللمحافظة على وجودها عالميا، انتشرت ظاهرة التجمع والاندماج المصرفي المرتبطة بدوافع إستراتيجية، والتي جاءت كنتيجة لزيادة المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية و المصرفية، كذلك ولأن المصارف تسعى لتطوير قدراتها التنافسية فقد اتجهت إلى أسلوب الاندماج مع بعضها البعض، لخلق كيانات مصرفية عملاقة للتغلب على المصاعب التي تواجهها، ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى الاندماج العالمي ما يلي⁽¹⁾:

- انخفاض العائد المحقق من الأنشطة المصرفية التقليدية والتي تتجه نحو الانكماش.
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وتحقيق معدل تركيز عال في الأسواق المصرفية، مما سيزيد دعم الثقة أكثر من طرف العملاء والارتقاء بمستوى جودة الخدمات المصرفية.
- إمكانية تقديم خدمات تمويلية كبيرة الحجم لنوعية معينة من العملاء.
- الاستفادة من الانتشار الجغرافي، وتحقيق التوازن بين الفروع ذات الفائض والأخرى ذات العجز.

- تخفيض تكاليف الرقابة والمتابعة والإعلان والدعاية والتدريب وغيرها.
 - التوسع في استخدام الأدوات المصرفية الحديثة.
- كما يترتب علي الاندماج العديد من الآثار، كزيادة القدرة التنافسية للمصارف، وزيادة حقوق الملكية ورأس المال، كذلك جلب المدخرات والتوسع في الاسواق المالية و التجارية، مما يؤدي إلى خفض مخاطر الائتمان و التكاليف وتحسين القدرات الإدارية، وبالتالي تخفيض المخاطر الناجمة عن العولمة المالية من جهة، والتمتع بمزايا تنافسية كبيرة محليا ودوليا من جهة أخرى.

¹ - شيخي محمد و أ.تمجددين نور الدين، متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج و الصيرفة الشاملة-دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي (سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات و المؤسسات)،2006.

2-1 مشكلة الدراسة :-

بدأت عمليات الاندماج المصرفي في ليبيا منذ عام 1989، التي جاءت كنتيجة لتعثر المصارف الأهلية و ظهور مشكلة ديون القطاع العام والخاص، عندها زادت الحاجة إلي إصلاح الاقتصاد الليبي بصفة عامة و تحسين القطاع المصرفي بصفة خاصة ،حيث بدأ العمل في خطة إصلاح القطاع المصرفي، وذلك عن طريق دمج 39 مصرفاً أهلياً في المؤسسة المصرفية الأهلية وتحويلها إلي مصرف تجاري مع تحويل بعض المصارف الأهلية إلي مصارف تجارية مستقلة بعد استيفائها للشروط المقررة⁽¹⁾.

كما لم تتوقف الإصلاحات في القطاع المصرفي الليبي عند هذا الحد، وإنما تم صدور القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف ،ومن ضمن السياسات الجديدة إعادة هيكلة المصارف التجارية ووضع برنامج شامل لتحديث وتحسين أداء المصارف التجارية، لتحقيق النجاحات في سوق أكثر تحرراً وتنافسية⁽²⁾.

ذلك لأن زيادة القدرة التنافسية للمصارف نتيجة عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية و المصرفية، و الاتجاه نحو عمليات توسيع قاعدة الملكية و الاندماج، قد ألقى بتحديات علي عاتق الإدارة المصرفية للعمل علي التكيف مع هذه المتغيرات، ومواجهة آثارها السلبية و الاستفادة من المكاسب التي تحققها، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بتطوير الخدمات التي تقدمها تلك المصارف و استخدام أساليب حديثة، لتعظيم ربحيتها و الحفاظ علي استمرارها، لاسيما بعد أن عانت المصارف الأهلية في الفترة ما بين 1978 و 1987 من تعثر و عسر مالي، و التي كان سببها المشاكل الائتمانية ومحدودية رأس المال ومحدودية الموارد، وعدم وجود كفاءات وكوادر قادرة علي العمل بمهنية عالية وزيادة المصروفات الإدارية و العمومية، وعدم تكوين مخصصات و الإفراط في التسهيلات، كذلك وجود عدد كبير من الفروع والوكالات في مناطق نائية تفتقر للكفاءة، وتحقق خسائر مستمرة و بالتالي كان لابد من معالجة كل تلك المشاكل التي أدت إلي تعثر المصارف الأهلية عن طريق اتباع خطة إصلاح شاملة لكل القطاع المصرفي و التي بدأت من خلال دمج عدد 39 مصرفاً في المؤسسة المصرفية الأهلية، حيث كان الهدف منها هو تحسين أداء المصارف الأهلية

¹ - محمد الشكري، القطاع المصرفي في ليبيا واقع وطموح، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2007 ، ص ص 4-5.

² _ منتدى المحاسبين العرب <http://www.acc4arab.com/acc>.

وتنظيمها في كيانات أكبر، حتى تستطيع أن تجمع مواردها وطاقاتها وكفاءاتها الإدارية، وان تتمكن من تلبية الشروط و المعايير العالمية، لكي تتمكن من زيادة قدرتها التنافسية وتصبح ذات كفاءة عالية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى لمعرفة أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية- سابقا (مصرف شمال أفريقيا الآن) علي أداء تلك المصارف من حيث كفاءتها وفعاليتها، علية يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- ما هو أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية علي

كفاءة و فعالية أداء تلك المصارف في ليبيا؟

3-1) الدراسات السابقة:—————

لقد شهدت الأسواق المالية والمصرفية العالمية الكثير من عمليات الاندماج المصرفي، ليس فقط بين مصارف الدولة الواحدة ، بل امتدت عمليات الاندماج متخطية حدود الدولة الواحدة لتكون بين مصارف عدة دول، لتكوين مصارف كبيرة لها القدرة على مواكبة عصر التكتلات والكيانات الاقتصادية العملاقة.

وبمقارنة المشهد العربي بما يجري في العالم اليوم، فقد شهدت المنطقة العربية حالات قليلة لعمليات الاندماج المصرفي ، وذلك بسبب ما تعانيه هذه المنطقة من كثرة قيود تفرضها عليها سياسات حكوماتها ، وكذلك صغر حجم الأسواق المصرفية العربية، بدرجة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة لها القدرة على المنافسة والبقاء، وأن كل حالات الاندماج كانت في حدود الدولة الواحدة . والجدول التالي يوضح أبرز عمليات الاندماج المصرفي التي تم رصدها خلال الفترة من 1991 إلى 1999ف⁽¹⁾ :

¹ - مجلة المصارف العربية، العدد 226، 1999، ص60.

جدول رقم (1-1)

أبرز عمليات الاندماج المصرفي بالوطن العربي خلال الفترة من 1991-1999

المصرف الدايم	المصرف المندمج	عدد حالات الاندماج	الدولة	سنوات الاندماج
عدة مصارف	عدة مصارف	17 حالة اندماج مصرفي	مصر	1999-1991
عدة مصارف	عدة مصارف	23 حالة اندماج مصرفي	لبنان	1999-1993
مصرف فيلادلفيا للاستثمار	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	حالة واحدة	الأردن	1998
مصرف مسقط	المصرف الأهلي العماني	حالة واحدة	سلطنة عمان	1994
مصرف عمان التجاري	مصرف عمان والبحرين والكويت	حالة واحدة	سلطنة عمان	1998
الاتحاد الدولي للمصارف	مصرف تونس والإمارات للاستثمار	حالة واحدة	تونس	1998
مجموعة المصارف الشعبية	المصرف الشعبي المركزي	حالة واحدة	المغرب	1998
المصرف السعودي التجاري المتحد	مصرف القاهرة السعودي	حالة واحدة	السعودية	1997
المصرف السعودي الأمريكي	المصرف السعودي المتحد	حالة واحدة	السعودية	1999
مصرف الخليج الدولي	المصرف السعودي العالمي	حالة واحدة	البحرين	1999

المصدر : مجلة المصارف العربية ، العدد 226 ، 1999ف.

يبين الجدول السابق أن لبنان أكثر الدول العربية التي حدث فيها حالات اندماج مصرفي ، حيث بلغت وحدها 23 حالة اندماج خلال تلك الفترة ، وتأتي في المرتبة الثانية مصر ، حيث بلغ عدد حالات الاندماج فيها 17 حالة، ولم يتم رصد إلا حالي اندماج في كل من سلطنة عمان والسعودية، وحالة اندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين ، ولكن هذا الوضع قد تغير خلال عام 2006، حيث شهدت الساحة العربية عدة اندماجات مصرفية، وفيما يلي نذكر أهم حالات الاندماج التي حصلت في بعض الدول العربية :

1. لبنان :-

أ. اندماج مصرف اللويد في مصرف البحر المتوسط .

ب. اندماج بيت التمويل العربي للاستثمار ليصبح اسم المصرف الجديد بيت التمويل العربي ، وهو مصرف إسلامي .

2. السودان :-

أ. اندماج مصرف القصارف للاستثمار في مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية .

3. مصر :-

أ. اندماج مصرف النيل والمصرف الإسلامي الدولي والمصرف المصري المتحد في مصرف جديد اسمه " المصرف المتحد " .

ب. اندماج المصرف المصري الأمريكي ومصرف أميركان اكسبرس في كريدو اغريكول .

ج. اندماج مصرف المهندس ومصرف التجارة والتنمية في المصرف الأهلي المصري .

د. اندماج مصرف مصر اكستريور في مصرف مصر .

هـ. اندماج مصرف القاهرة في مصرف مصر .

4. دول الخليج العربي :-

أ. اندماج مصرفي مسقط وعمان التجاري في مصرف واحد يحمل اسم " مصرف مسقط " .

ب. اندماج المصرف الأهلي التجاري في البحرين مع مصرف الكويت المتحد في لندن، لتكوين شركة قابضة في البحرين⁽¹⁾.

5. ليبيا :-

أ. اندماج مصرفي الجمهورية ومصرف الأمة في مصرف جديد يحمل اسم " مصرف الجمهورية " .

ب. اندماج عدد من المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية⁽²⁾.

وفيما يلي استعراض للدراسات المتعلقة بتأثير الاندماج علي الأداء المصرفي :

1-3-1 الدراسات المتعلقة بتأثير الإندماج المصرفي علي الأداء:

دراسة / فضل علي ناجي - (2006) :

تناولت هذه الدراسة الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج المصارف اليمنية، وكان الهدف من الدراسة اختيار نموذج ملائم، لدمج المصارف في اليمن من بين النماذج التي طبقتها الدول المختلفة، واعتمد الباحث في دراسته علي استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد خلص الباحث للنتائج التالية⁽¹⁾:-

1- إن الدمج المصرفي سيعمل على تحسين الأداء للمصارف، وتحسين جودة الإدارة، وزيادة

قيمة الكيان الجديد الناتج عن الدمج، وتدعيم رأس المال وخفض النفقات، وزيادة فعالية المصرف بعد الدمج وحماية المصارف من الإفلاس والتصفية.

2- يترتب على الدمج زيادة قدرة المصارف المندمجة على النمو والتوسع محلياً وفتح فروع في

كل المحافظات النائية، وتوسيع الفروع القائمة وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكثر.

1- مجلة المصارف العربية ، العدد 325 ، 2007ف ، صص150 ، 151 .

2- موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت .

3- فضل علي ناجي، (الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.

3- ندرة الكوادر البشرية التي تجمع بين الخبرة المصرفية والكفاءة المهنية، مما يعتبر عاملاً تأخر في تطبيق الدمج.

4- إن الدمج المصرفي سيؤدي لتعزيز الخدمة المحلية للمصارف، لكون الهدف من الدمج هو تعزيز وجودها محلياً في مواجهة المنافسة العالمية، وهو ما يلزم نشر الخدمة المصرفية في المناطق النائية والمحرومة واستحداث خدمات جديدة.

5- إن الهدف من الدمج هو الوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم معين، تتمكن معه من زيادة كفاءتها من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح.

6- في ظل التطورات المصرفية الحديثة، وفي ظل متطلبات بازل 2، التي تدخل حيز التنفيذ في أواخر عام 2006، والتي يتوقع أن تترتب عليها مضاعفة متطلبات الحد الأدنى للرسملة، فإنه أصبح من اللازم الآن وأكثر من أي وقت مضى، النظر إلى الدمج المصرفي كأحد الوسائل الهامة لمواكبة هذه التطورات، ولكن في ضوء ضوابط محددة تضمن تفادي سلبيات الدمج المصرفي.

7- إن عدد الخدمات المصرفية المقدمة قليل جداً، نتيجة لكون المصارف اليمنية مازالت تمارس الخدمات التقليدية، حيث أن عدد الخدمات المقدمة لم يتجاوز 25 خدمة مصرفية، مع العلم أن المعدل العالمي للخدمات المصرفية هو ألف خدمة مصرفية.

دراسة / محمد عبد العظيم طلب - (2009):

تناولت هذه الدراسة مدى إمكانية تطبيق الاندماج المصرفي في اليمن، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة إمكانية تطبيقها في المصارف اليمنية من خلال دراسة مبررات الاندماج في المصارف اليمنية، ودور الدولة في تحقيق الاندماج، ثم وضع مقترح لعملية الاندماج بين المصارف، واستخدم الباحث الأسلوب التحليلي الوصفي، لتحليل بعض المؤشرات المالية الخاصة بأداء المصارف المتوقع بعد الاندماج، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية⁽¹⁾:

1- إن أهم الدوافع التي تقف وراء التوجيه العالمي لعمليات الاندماج بين المصارف كانت خاصة بتحقيق وفورات اقتصادية الحجم والنطاق، وزيادة الكفاءة، وزيادة النمو والربحية ومواجهة المخاطر والأزمات.

¹ - محمد عبد العظيم طلب، (الاندماج المصرفي: هل يمكن تحقيقه في اليمن؟)، المجلة العلمية، كلية التجارة- جامعة أسيوط، العدد 47، ديسمبر 2009، ص ص 127، 128، 155.

2- إن الدولة تلعب دوراً مهماً في التشجيع والدفع نحو عمليات الاندماج في أغلب الدول النامية، بهدف إعادة هيكلة الأجهزة المصرفية.

3- لتحقيق عمليات الاندماج في القطاع المصرفي اليمني، يستوجب قيام الدولة بدور فاعل في قيادة عمليات الاندماج، وذلك من خلال تهيئة البيئة، وتقديم الحوافز التشجيعية للمصارف الراغبة في الاندماج، على غرار ماقامت به حكومات بعض الدول في شرق وجنوب شرق آسيا وبعض الدول الغربية.

وخلصت الدراسة إلي أن عمليات الاندماج المقترحة من شأنها إيجاد مصارف كبيرة الحجم تستطيع أن تعزز من قواعدها الرأسمالية ومن قدرتها التنافسية والتكيف مع المتطلبات والمعايير الدولية، كما أوصت الدراسة بضرورة التهيئة اللازمة من قبل الدولة متمثلة في السلطات النقدية لتحقيق الاندماج من خلال تهيئة البيئة التشريعية التي تشجع المصارف وتحفزها نحو التكتل والاندماج.

دراسة / محمد غنيم شندي - (2010):

درس الباحث متطلبات العولمة والضغوطات التي تقوم بها على القطاع المصرفي المصري والعربي، مما جعل الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع تلك المتطلبات، حيث اعتمد الباحث على كل من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي للتحليل المنطقي، باستخدام أدوات التحليل المختلفة، التي تتناسب مع طبيعة المشكلة والأهداف المرجوة من البحث، سواء كان هذا التحليل وصفيًا أم كميًا، وذلك بغرض استنباط الحقائق المرتبطة بالمشكلة، وخلصت الدراسة إلى مايلي⁽¹⁾:

1- إن مصطلحي الدمج والاندماج مترادفان لغة إلا أن البعض حاول أن يميز بينهما من الناحية الاصطلاحية، وقد خلصت إلى أن الأفضل هو استخدام مصطلح الدمج من قبيل توحيد المصطلح المستخدم مع مراعاة التمييز بين أنواع الاندماج المختلفة.

2- إنه رغم تعدد إيجابيات عمليات الدمج المصرفي بثتى أنواعه، وما يحققه من مزايا متعددة ومكاسب ومنافع وقيمة مضافة تتحقق وفوائد يتم الحصول عليها، إلا أنه قد يكون خطوة في سبيل احتكار السوق وما يترتب عليه من سلبيات، كارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية نتيجة زيادة البيروقراطية في المؤسسات الكبيرة.

¹ - محمد غنيمي شندي، الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي المصري والعربي، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة الزقازيق ، العدد الثاني، يوليو، ص 280،281،313،314.

3- وفي دراسة تطبيقية تناولت التجربة المصرية والعربية في الدمج المصرفي، أظهرت أنه من واقع الاتجاهات العالمية في الصناعة المصرفية، هناك حاجة لدمج واستحواذ المصارف في مصر لأسباب عدة، منها أن الدمج أصبح ظاهرة عالمية لما يتيح أو يوفره من كيانات مالية ومصرفية كبيرة، كما أن الدمج يدعم الوحدات المصرفية الوطنية في مواجهتها للمنافسة الأجنبية وسيادة التكتلات الكبرى، خاصة وأن الاقتصاد المصرفي يعتبر مفتوحاً على العالم الخارجي.

4- كما أن ظاهرة الدمج والاستحواذ في المصارف المصرية اكتسبت أهمية خاصة، كون النسبة الكبرى من المصارف المصرية صغيرة الحجم، وبالتالي فإن دمجها يعتبر أفضل للاستفادة من مزايا الدمج.

وخلصت دراسة الباحث إلى أن التجربة المصرفية العربية في الاندماج المصرفي لم تعد خياراً، بل قدراً استراتيجياً للعرب في محاولة لإعادة الهيكلة وفقاً للقواعد وآليات جديدة تتضمن تنافسية القطاع المصرفي العربي في خضم العولمة المالية والتحرر المالي.

دراسة / مها الدنديجاني - (2008):

درست الباحثة محددات ربحية المصارف التجارية في السعودية، وتحديد ماهية المتغيرات المؤثرة على ربحيتها، في ظل وجود التغيرات المالية والاقتصادية، وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير نماذج لربحية المصارف التجارية السعودية "كدراسة قياسية" من عام 1983م إلى عام 2004م عن طريق تحديد وحصر المتغيرات الجزئية والكلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة ربحية المصرف التجارية السعودية، ومن ثم صياغة النماذج القياسية المقترحة لشرح طبيعة العلاقة بين ربحية المصارف التجارية والعوامل المؤثرة فيها، من خلال القياس والاختبار وتحليل النتائج لهذه النماذج. وقد تم تقدير النماذج القياسية في الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لنموذج التجميع (Pooling Model) من واقع بيانات سلسلية مقطعية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، وبذلك وضع النموذج القياسي باعتبار أن معدل العائد على الأصول وهامش صافي الربح مقياسان لربحية المصارف التجارية، ومحددات ربحية المصارف التجارية تنحصر في المتغيرات التالية⁽¹⁾:

¹ - مها عبد العزيز الدنديجاني، محددات الربحية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية، رسالة ماجستير، 2008.

نسبة رأس المال المساهم إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة الإيرادات بخلاف الفائدة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأصول.

حيث خلصت الدراسة إلي أن تأثير المتغيرات على هامش صافي الربح، كمقياس لربحية المصارف التجارية، أقوى من تأثير المتغيرات على معدل العائد على الأصول، كمقياس لربحية المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية.

دراسة / المصرف المركزي الأوروبي (Europe Central Bank ,2005) :

استخدمت الدراسة المؤشرات المالية التي سيأتي ذكرها، وقد هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة كاملة عن الاندماجات والاستحواذات في أوروبا خلال فترة التسعينيات، وتقديم التقييم الاقتصادي والتحليل الإستراتيجي لهذه العملية، قامت الدراسة بتناول تأثير الاندماجات على كفاءة وربحية المصارف الأوروبية داخل الدول الأوروبية وخارجها، وقد تناولت عملية تحليل كفاءة التكلفة والربحية على أساس 33 عملية اندماج بين المصارف الأوروبية داخل وخارج الحدود، ركزت الدراسة على تحليل كفاءة التكلفة وكفاءة الربح بالنسبة للمصارف الأوروبية، بعد العمليات التي تمت على 33 مصرفاً من المصارف الأوروبية المندمجة، واستخدمت الدراسة مجموعة المؤشرات التالية لقياس أثر الاندماج على الأداء المصرفي⁽¹⁾:

مجموعة مؤشر التكلفة، وتشمل مؤشر التكلفة / الدخل؛ مجموعة مؤشر الربحية وتشمل: معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE؛ مجموعة مؤشرات المخاطر وتشمل نسبة مخصصات خسائر القروض/ صافي إيرادات الفوائد؛ مؤشرات كفاءة التشغيل وتشمل: مؤشر إجمالي القروض / إجمالي الأصول، مؤشر إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول، حيث استخدمت الدراسة الأساليب Techniques الطرق البارامترية أو الأساليب غير البارامترية باستخدام منحنى Frontier Approach، وقد تم اختيار منهج التحليل باستخدام DEA على مجموعات المؤشرات المالية السابقة.

دراسة / محمود رمضان محمد-(2001):

تناول الباحث في دراسته أثر الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء المصارف، وذلك كنتيجة لتسارع وتيرة عمليات الاندماجات المالية متخصصة، لذا أصبحت هناك حاجة ملحة للوصول إلى دراسة مالية متخصصة، تساهم في ترشيد عمليات الاندماج المصرفي عن طريق تأثيرها وتحسين

¹ - Studies by Europe Central Bank, "Banking Mergers and Acquisition, the Ei,2005.

الأداء المصرفي، كما أصبح متخذو القرار من المصرفين في حاجة ملحة لتقييم أثر عمليات الاندماج المصرفي في مصر، ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة كونها محاولة لتقييم أثر الاندماج على الأداء المصرفي في أحد أكبر المصارف التجارية في مصر، وهو المصرف الأهلي المصري، خاصة وأن المكتبات العربية تفتقر إلى البحوث المالية المتخصصة والمتعلقة بتقييم أثر عمليات الاندماج على مؤشرات الأداء المصرفي، حيث استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في البحث العلمي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية⁽¹⁾:

1- تأكيد أثر الاندماج المصرفي على تحسين الأداء المصرفي، وذلك طبقاً للأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة، والتي أكدت معنوية هذا الأثر للاندماج على المؤشرات المالية لأداء المصرف الأهلي المصري، فقد استخدم لقياس الربحية (مؤشر العائد على الأصول ROA - مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE - مؤشر ربحية السهم)، لقياس جودة محفظة الائتمان (مؤشر نسبة مخصص القروض إلى إجمالي المحفظة)، أما كفاية السيولة ومعدل التوظيف الائتماني، فقد استخدم (مؤشر نسبة القروض إلى الودائع) والملاءة (اتجاه معيار كفاية رأس المال) ولقياس كفاءة التسعير الائتماني (هامش صافي الدخل من الفوائد)، أما كفاءة العمليات المصرفية، فقد استخدم (هامش صافي الدخل من غير الفوائد)، لقياس كفاءة التشغيل هامش صافي ربح العمليات، لقياس كفاءة توظيف موارد المصرف استخدم معدل استغلال الأصول.

2- أما النتيجة الثانية التي خلص إليها الباحث فهي أن هناك مؤشرات مالية معينة ذات أثر مؤكد في قياس أثر الاندماج على المؤشرات المالية لأداء المصرف الأهلي المصري دون غيرها من المؤشرات، كما أنه ليس كل المؤشرات المالية المصرفية والتي يمكن حسابها من القوائم المالية لها تأثير أو ذات حساسية في قياس أثر الاندماج على الأداء المصرفي .

دراسة / مطاي عبد القادر - (2010):

تتناول هذه الدراسة أهمية عمليات الاندماج المصرفي في تطوير العمل المصرفي، حيث هدفت هذه الدراسة إلي إبراز أثر الاندماج المصرفي علي أداء المنظومة المصرفية و الذي سيكون متوافقاً مع الرؤيا الإستراتيجية الشاملة للمصرف للنمو مستقبلاً كما يكون معززا لخطط المصرف، كذلك معرفة فعالية الاندماج المصرفي في رفع القدرات التنافسية كما ينبغي لهذا الاندماج أن يؤدي

¹ - محمود رمضان محمد، (أثر الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء البنوك بالتطبيق على حالتي اندماج مصرف المهندس ومصرف التجارة والتنمية في المصرف الأهلي المصري) ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزء الأول، 2001.

إلى التحول نحو المصارف الشاملة، التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة و الاستثمارية من خلال مصرف واحد، وذلك كخطوة مهمة من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، وقد اعتمد الباحث في منهجيته علي عدة أساليب تبعاً لمقتضيات التحليل في محاور الدراسة المختلفة كالمنهج التاريخي لعرض الجذور التاريخية للإندماج المصرفي، والمنهج الوصفي لإبراز مفهوم ومقومات وكيفية تحقيق عمليات الاندماج، وأخيراً المنهج التحليلي لتحليل الآثار المترتبة علي عمليات الاندماج، وقد خلصت الدراسة إلي النتائج التالية⁽¹⁾:

- يؤدي الاندماج إلى خفض التكاليف، فتقل أسعار الخدمات المصرفية وتزيد الفوائد على ودائع الأفراد.

- يؤدي الاندماج إلي وفورات الحجم، و الاستفادة من الطاقة الفائضة، وبالتالي يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية .

- يساعد على إغلاق الفروع الزائدة التي لا تحقق الربحية المطلوبة، وذلك لمواجهة المصرفية الزائدة، والتي عادة يترتب عليها تردي في الأداء المصرفي، وبالتالي إنخفاض الإنتاجية والربحية معاً.

- الاندماج يحمي المؤسسات المصرفية من الإفلاس، وبالتالي يقلل من الأزمات المصرفية.

دراسة / جمال إبراهيم بدور و أحمد محمد العمري - (2009)⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلي التطرق إلي أثر اندماج المصارف التجارية الأردنية علي القيمة السوقية لأسهم المصارف المندمجة وربحياتها ونسبة المديونية فيها، حيث يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المندمجة خلال الفترة الواقعة بين 2002-2005، وقد تم تحديد مجتمع الدارسة بوضوح بالحصول على قائمة تحتوي على أسماء تلك المصارف من نشرات سوق عمان المالي والمصرف المركزي، وتم اختيار عينة الدراسة من المصارف كافة التي تم فيها الاندماج (6 مصارف)، واستخدم الباحثان في المنهجية الأسلوب التحليلي الوصفي، وبينت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالقيمة السوقية لأسهم المصارف وربحياتها قبل عملية الاندماج وبعدها، إذ أن عملية الاندماج بشكل عام أدت إلى تحسن القيمة السوقية وزيادة الربحية للمصارف بعد عملية الاندماج، وأظهرت النتائج كذلك أن عملية الاندماج قد أدت إلى زيادة قوة المصارف في السوق

¹ - مطاي عبد القادر، (الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي)، جامعة محمد خيضر بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، 2010، ص 104.

² - أحمد محمد العمري ود. جمال إبراهيم بدور، (أثر الاندماج على الأداء المالي والربحية: دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 73، 2009، ص 601.

وزيادة مكاسبها بشكل عام وإنخفاض مديونيتها، نظراً لكبر حجمها، وتطلعها للخروج من مشكلة الفشل أو التعثر المحتملة.

دراسة / قيس أديب الكيلاني - (2007)⁽¹⁾:

اهتمت دراسة الباحث بمعرفة مدى تأثير الاندماج المصرفي على أداء المصارف الأردنية بعد الاندماج، من حيث محفظة القروض وحقوق المساهمين و الأرباح المحققة للأسهم والأرباح غير العادية التي يحققها المساهمون، والقيمة الدفترية للأسهم جراء عملية الاندماج، واعتمد على تحليل معايير تقييم الأداء للمصارف وتطبيقها على عينة الدراسة، ومقارنة الأداء قبل وبعد الاندماج، كما قام بتطبيق هذه الدراسة على المصرف الأهلي الأردني ومصرف الأعمال اللذين تم دمجهما في عام 1990، مستخدماً في دراسته الأسلوب التحليلي الوصفي، فقد خلصت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لدمج مصرف الأعمال في المصرف الأهلي الأردني على أداء المصرف بعد الاندماج، من حيث محفظة القروض وحقوق المساهمين والربح المحقق لأسهمها وعلى أرباح المساهمين غير العادية، بل كان هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على القيمة الدفترية لأسهم المصرف الأهلي الأردني، حيث انخفضت من 2,51 قبل الاندماج إلى 1.60 دينار بعد الاندماج، أما بالنسبة إلى مصرف الأعمال فلم يكن هناك أي أثر ذي دلالة إحصائية على القيمة الدفترية لأسهمه.

دراسة/ سماسم كامل موسى- (2007):

قامت الباحثة بإجراء دراسة تحليلية نظرية عن مخاطر التشغيل في المصارف وأنواعها، وكيفية إدارتها لتدنيتها إلى أدنى حد ممكن، وذلك بالاستناد إلى الإطار الذي اقترحتة مقررات لجنة بازل2، حيث تنتج أهمية البحث نتيجة لتنامي وتزايد عمليات الاندماج أو الاستحواذ بين المصارف وما يقتضيه ذلك من السعي نحو الفرص في الأسواق، وتجنب المخاطر ومحاولة تحسين الأداء وزيادة الكفاءة التشغيلية كنتيجة لوفورات الحجم الكبير والنطاق، وخلصت الباحثة إلى النتائج التالية⁽²⁾:

1- إن الاتجاه المتزايد لظاهرة الاندماج فيما بين المصارف المصرية سوف يترتب عليه وجود مصارف ذات قدرات مالية وبشرية تستطيع مواجهة المخاطر خاصة مخاطر التشغيل، وتستطيع منافسة المصارف الأجنبية في ظل تحرير الأسواق المصرفية، وسوف يكون تأثيره إيجابياً على تدعيم وتقوية النظام المصرفي، مما يجعله قادراً على القيام بدوره في

¹ - قيس أديب الكيلاني، (أثر الاندماج المصرفي على أداء المصارف- حالة مصرف الأهلي الأردني ومصرف الأعمال) ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 69 الجزء الثاني، 2007، ص 359-387.

² - سماسم كامل موسى إبراهيم، (تأثير الاندماج على مخاطر وكفاءة التشغيل في البنوك " دراسة تطبيقية ")، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الاول، 2007، ص 61-110.

عجلة التنمية الاقتصادية، وكذلك سترتب عليه وجود مصارف كبيرة قادرة على إدارة مخاطر التشغيل، ومن ثم إمكانية استخدام المناهج المتقدمة لقياس مخاطر التشغيل ومن ثم إمكانية توفير قواعد بيانات داخلية عن الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة.

2- اتضح من نتائج الدراسة التطبيقية ارتفاع متوسط الكفاءة للمصارف ككل في مرحلة مابعد الاندماج أو الاستحواذ، وربما يرجح السبب في ذلك إلى تخفيض عدد المصارف الصغيرة في الآونة الأخيرة ودمجها مع مصارف أخرى، ومن ثم تحقيق وفورات تكاليفية من خلال اقتصاديات الحجم الكبير وتعظيم الأرباح من خلال اقتصاديات النطاق.

3- اتضح من نتائج هذه الدراسة أيضا أن الاندماج له تأثير طردي على متوسط كفاءة المصارف للقطاع الخاص، وتأثير عكسي على متوسط كفاءة مصارف القطاع العام.

مما سبق تبين أن معظم الدراسات تناولت دراسة وحساب اثر الاندماج على الأداء المصرفي من خلال المنهج التاريخي والوصفي وليست على أساس المنهج الاستنباطي أو الاستقرائي.

4-1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية (سابقا) علي أداء تلك المصارف، ويقصد هنا بأداء المصارف التعرف علي التغير في المؤشرات الدالة علي أداء المصارف قبل وبعد الاندماج، حيث أصبحت جميع المصارف السابقة فروعاً للمؤسسة، وبالتالي يكون السؤال الرئيسي للدراسة هو :

- ما هو أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية علي كفاءة وفعالية أداء تلك المصارف في ليبيا؟

5-1) فرضيات الدراسة:

للإجابة عن سؤال الدراسة سوف يتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية:-

الفرضية الرئيسية :-

- " إن عملية الاندماج أدت إلي تحسين أداء المصارف الأهلية "

ولإختبار الفرضية الرئيسية سوف يتم اختبار الفرضيات الفرعية التالية :-

الفرضية الفرعية الأولى :-

- " إن اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية أدى إلي تحسن العائد علي

حقوق الملكية (ROE) "

الفرضية الفرعية الثانية :-

- " إن اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية أدى إلي تحسن العائد علي

الاستثمار (ROI) "

الفرضية الفرعية الثالثة :-

- " إن اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية أدى إلي إنخفاض المخاطر "

6-1) أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية :

1- تميزت هذه الدراسة بتحليل وتقييم أثر اندماج المصارف الاهلية في المؤسسة المصرفية

الاهلية من عدة جوانب كتحليل السيولة والربحية، و المخاطر المحيطة بتلك المصارف قبل

وبعد عملية الاندماج، كذلك تقييم صحة قرار مصرف ليبيا المركزي المتعلق بدمجها سابقا،

وهل حقق بذلك النتائج المطلوبة من عملية دمجها أم لا، لذا فمن المهم القيام بالتقييم المستمر

لمعرفة مدى تحسن وتطور هذه المصارف.

2- أهمية نتائج تقييم الأداء المالي للمصارف يساهم في ترشيد القرارات كالإقبال علي عمليات

الاندماج المصرفي من عدمه.

3- إن الدراسات المتعلقة بعملية التقييم المالي لأغراض الاندماج في ليبيا تعتبر قليلة وغير كافية

لتكوين قاعدة بيانات، يمكن الاستناد عليها في دراسات أخرى متعلقة بعمليات الاندماج

المصرفي، لذا يجب التركيز علي دراسة جميع نواحي عمليات الاندماج المصرفي، وبيان

الأثار الإيجابية والسلبية لتلك العملية، مع مراعاة دراسة البيئة والظروف المحيطة بكل عملية من عمليات الاندماج.

(7-1) منهجية الدراسة:

تم استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي للمحتوى، و قسمت الدراسة إلى جانبين هما:

الجانب النظري:

يتضمن الإطلاع علي الأدب المحاسبي من خلال ما نشر في الكتب والأبحاث والدوريات، حول موضوع الدراسة لغرض تكوين إطار نظري عام.

- الجانب العملي: ويتضمن شقين، هما:

- الشق الميداني:

وتم خلاله تجميع البيانات و المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من المصارف الأهلية، من خلال الزيارات الميدانية والاطلاع علي التقارير السنوية والقوائم المالية لكل مصرف من المصارف الأهلية (فروع مصرف شمال أفريقيا الآن) قبل وبعد عملية الاندماج، حتى يتسنى لنا تحقيق هدف هذه الدراسة لمعرفة أثر الاندماج علي الأداء المالي للمصارف حيث أن تحسن المؤشرات ذات العلاقة يدل علي تحسن الأداء وتدهور هذه المؤشرات يدل علي تعثر أداء تلك المصارف.

- الشق التحليلي:

وتم خلاله تحليل البيانات المتحصل عليها وذلك باستخدام نظام ديبونت (DUPONT SYSTEM) و بعض مؤشرات قياس المخاطر التي تواجه أي مصرف، مع استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة لموضوع الدراسة.

(8-1) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الأهلية، والتي أصبحت فروعاً للمؤسسة المصرفية الأهلية سابقاً (مصرف شمال أفريقيا حالياً) العاملة داخل ليبيا، والتي تم إدماجها في المؤسسة المصرفية الأهلية عام 2007 بقرار من مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لعام 2005 وعددها (39) مصرفاً.

9-1) عينة الدراسة :

تم اختيار مفردة العينة بشكل عشوائي، وتم اختيار 25 % من حجم المجتمع، حيث ظهرت نتائج الاختيار العشوائي كالتالي :

جدول (2-1): جدول اختيار مفردات الدراسة:

الملاحظات	لم يدخل في إعداد الدراسة	دخل في إعداد الدراسة	أسم المصرف
صعوبة الحصول علي جميع القوائم المالية	I		1- مصرف الشاطئ الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	İ		2- مصرف سبها الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	I		3- مصرف المرج الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	İ		4- مصرف القبة الأهلي
		P	5- مصرف اجدابيا الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	I		6- مصرف درنة الأهلي
		P	7- مصرف الزاوية الأهلي
مقفل بسبب الأوضاع الراهنة	İ		8- مصرف تاورغاء الأهلي
		P	9- مصرف طبرق الأهلي
		P	10- مصرف الأبيار الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	İ		11- مصرف أبو سليم الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	İ		12- مصرف البيضاء الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	İ		13- مصرف الكفرة الأهلي
		P	14- مصرف سوق الجمعة الأهلي
		P	15- مصرف جنزور الأهلي
		P	16- مصرف سرت الأهلي
تحفظ عن إعطاء البيانات	İ		17- مصرف مصراتة الأهلي
		P	18- مصرف شحات الأهلي
		P	19- مصرف يفرن الأهلي
		P	20- مصرف صرمان الأهلي

حيث تشير علامة (P) إلي دخول المفردة في الإختبار و الدراسة أما علامة (I) إلي عدم دخول المفردة في الدراسة إما بسبب التحفظ والتخوف من منح القوائم المالية أو لأسباب أخرى كأن يكون المصرف قد أقفل تماماً كما حدث مع مصرف تاورغاء الأهلي .

أما المصارف الأخرى التي لم تظهر أثناء اختيار مفردات العينة بشكل عشوائي فهي:

جدول (1-3): جدول المصارف الغير مدرجة بالدراسة:

أسم المصرف	أسم المصرف
11- مصرف الزنتان الأهلي	1- مصرف قمينس الأهلي
12- مصرف جادو الأهلي	2- مصرف الخمس الأهلي
13- مصرف الصيعان الأهلي	3- مصرف مسلاته الأهلي
14- مصرف نالوت الأهلي	4- مصرف زليتن الأهلي
15- مصرف غدامس الأهلي	5- مصرف ترهونة الأهلي
16- مصرف البوانيس الأهلي	6- مصرف الجفرة الأهلي
17- مصرف غات الأهلي	7- مصرف تاجوراء الأهلي
18 مصرف رأس الغزال الأهلي	8- مصرف صبراته الأهلي
19 مصرف قصر بن غشير الأهلي	9- مصرف غريان الأهلي
	10- مصرف مزدة الأهلي

(10-1) أداة الدراسة:

للبدء في هذه الدراسة تم الحصول علي البيانات المالية من واقع القوائم المالية السنوية للمصارف الأهلية في الفترة 2003-2006 والتي تمثل فترة ما قبل إندماج المصارف الأهلية، ومن عام 2008-2011 فترة ما بعد عملية الأندماج تم استخدام ميزان المراجعة والقوائم المالية للمؤسسة بالكامل وإعداد قوائم مالية لكل فرع علي حدى، كما تم تحليلها باستخدام نموذج العائد علي حقوق الملكية و الذي سيوفر وصف وقياس العلاقة المتبادلة ما بين العائد والمخاطرة، حيث تم تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، الأولى تتعلق بقياس العائد والربحية، و الأخرى تتعلق بقياس المخاطر⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الأولى فيمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف ب(نظام ديبونت-Dupont System) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية علي ربحية الاستثمارات، أو مؤشر العائد علي الاستثمار (ROI) كما يبين قدرة مضاعف الرافعة المالية (FEM) علي رفع العائد علي حقوق الملكية (ROE) إلي مستوى أعلي من عائد الاستثمار .

¹ - طارق عبد العال حماد:تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة"الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص143-190.

إن استخدام هذا النظام (ديبونت) سوف يساعد في شرح وتوضيح العلاقة ما بين (ROI & ROE)، وذلك لأنه يفسر بشكل مفصل أسباب ارتفاع أو انخفاض العائد علي حقوق الملكية، ويبين مصدر ذلك الارتفاع أو الانخفاض، هل سببه هو ارتفاع أو انخفاض العائد علي الاستثمار، أم راجع إلي مضاعف الرافعة المالية أو للتغير في كليهما.

كذلك يتميز هذا النموذج بمرونة أكبر، حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلي مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، كما أن هناك نوعاً من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد و المخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية، حيث يؤدي إلي رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية، التي تواجه أي مصرف، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة، ويمكن تلخيص بعض تلك النسب في الجدول التالي⁽¹⁾:-

جدول (1-4): مؤشرات قياس المخاطر :

مخاطر الائتمان	- مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	- الأموال الذاتية (حقوق الملكية) /الأصول

المصدر: طارق عبد العال حماد:مرجع سابق

حيث أن استخدام نسبة السيولة سيساعد علي تقييم المركز الائتماني للمنشأة، وذلك لأنه يعبر عن مدي قدرة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أما مقاييس الرفع المالي فسيتم الاستفادة منها لمعرفة مدي اعتماد تلك المصارف علي المصادر الخارجية لتمويل رأسمالها المستثمر، فكلما ازداد اعتمادها علي المصادر الخارجية ازدادت درجة الرفع المالي .

¹ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص191.

11-1 نطاق و حدود الدراسة:-

- تتناول الدراسة قياس أثر الاندماج المصرفي علي أداء المصارف الأهلية محل الدراسة من خلال تقييم أدائها لفترة أربع سنوات قبل عملية الاندماج وأربع سنوات بعد عملية الاندماج، وذلك بأستخدام المؤشرات التالية: (مؤشرات السيولة- مؤشرات الربحية - مؤشرات قياس المخاطر).
- اقتصر الدراسة علي دراسة 10 مصارف أهلية، والتي أصبحت فروعاً لمصرف شمال أفريقيا حالياً، حيث ستم دراسة أثر اندماج هذه المصارف علي أدائها بعد الاندماج من خلال المؤشرات المتاحة.

12-1 تقسيمات الدراسة:-

قسمت الدراسة إلي أربع فصول، حيث تضمن الفصل الأول (الإطار النظري للدراسة)، وهو يهدف إلي التعرف علي مشكلة الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاندماج المصرفي في الوطن العربي، كما تضمن أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة والتساؤل الرئيسي للدارسة، أما الفصل الثاني (الاندماج المصرفي)، فقد هدف للتعرف علي مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتضمن تجارب الدول العربية في الاندماج المصرفي، كما تضمن الفصل الثالث (قياس الأداء المالي للمصارف الأهلية)، التعرف علي أهم مفاهيم تقييم الأداء وأهميته وأهدافه بالمبحث الأول، كذلك تضمن المبحث الثاني المقاييس المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمصارف ، وأخيرا الفصل الرابع (تقييم وتحليل أداء المصارف الأهلية) وفي هذا الفصل تم إجراء عملية التقييم قبل وبعد الإندماج مع إجراء المقارنات اللازمة مع عرض النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني : الاندماج المصرفي

المبحث الأول : مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه

المبحث الثاني : تجارب الدول العربية في الاندماج المصرفي

المبحث الأول : مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه

2-1-1 (مقدمة

الاندماج بين المصارف ظاهرة عالمية حدثت استجابة لعدد من التطورات والمتغيرات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية الدولية، والتي من أبرزها العولمة المالية والتحرر المالي وتحرير الخدمات المالية، ومقررات بازل لملاءة رأس المال رقم 1 لعام 1988 والإضافات التي تمت عليها في عام 1995، الأمر الذي جعل البعض يعتبر أن معيار ملاءة رأس المال واحدا من أهم التطورات في عالم المصارف في القرن العشرين، حيث ساعدت تلك المقررات علي تقوية وتدعيم سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي، كما عززت المساواة التنافسية بين المصارف النشطة عالمياً، وفي عام 2003 أصدرت مقررات لجنة بازل II بغرض تدعيم هيكل النظام المالي العالمي، وضمان تفعيل الرقابة علي المخاطر وتوسيع نطاق الخطر، ليشمل كافة المخاطر وليس فقط مخاطر الائتمانية، ومع حدوث الأزمة الاقتصادية في عام 2008 وخروج العديد من المصارف من السوق بفعل هذه الأزمة، ظهرت مقررات لجنة بازل III في يناير 2012، والتي سميت بدعائم الصد The Buffers، حيث تناولت خمس نقاط رئيسية، الأولى منها تتعلق برأس المال و الثانية تتعلق بمعيار الحد الأدنى للسيولة و الثالثة تتعلق بمؤشر الرافعة المالية والرابعة بمخاطر الائتمان لبعض الأدوات المالية أما الأخيرة فإنها تتعلق بالتأثير الحلقى للاقتصاد ما بين النمو والانكماش.

وعلي أثر تلك التطورات التي أدت إلي تسارع خطى العولمة المالية وتغلغلها في كافة مناحي الحياة المالية و الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت علي الساحة العالمية العديد من التكتلات الاقتصادية بهدف مواجهة التحديات التي فرضتها البيئة الاقتصادية الجديدة، فأصبحت المصارف في كافة الدول المختلفة تسعى نحو الاندماج، بهدف تحقيق تركيز مصرفي لتحقيق مكاسب كبيرة عن طريق الاحتكار وخلق صناعة مصرفية قادرة علي التكيف مع متطلبات العصر الجديد، و مواجهه المنافسة الشرسة في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

وفي الجزء الثاني تم التعرف علي ماهية الاندماج وتعريفه والمكاسب التي يحققها والمخاطر التي يمكن أن تحدث إن فشلت عملية الاندماج، و سيتم تدعيم هذا النقاش ببعض التجارب العربية للاندماج المصرفي وصولاً إلي التجربة الليبية في الاندماج المصرفي .

¹-رمزي صبحي الجرم، إندماج البنوك كأحدى آليات التطوير المصرفي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2013، ص 19.

2-1-2 مفهوم الاندماج

يقصد باصطلاح الاندماج المصرفي (Merger) حدوث الاندماج طواعية وعن إرادة حرة، بغرض خلق تكتلات اقتصادية عملاقة لتحقيق وفورات في الحجم والسعة والمجال، أما اصطلاح الدمج المصرفي (Consolidation) فيشير إلي حدوث الاندماج قسراً حال قيام السلطة النقدية في دولة ما بتفقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو المشرفة علي الإفلاس، كما أن اصطلاح الاندماج والدمج يختلفان عن الاستحواذ أو التملك (Acquisition)، حيث يشير الأخير إلي قيام المصرف يسمى المستحوذ (Acquirer) بشراء حصة مؤثرة في أسهم مصرف آخر يسمى المستهدف (Target)، مع حصول حملة الأسهم في المصرف المستهدف علي مبالغ نقدية أو سندات، أو حصولهم علي حصة في أسهم المصرف المسحوذ مقابل التنازل عن أسهمهم في المصرف المستهدف⁽¹⁾.

وقد عرضت هيئة معايير المحاسبة الدولية عملية الإندماج كالتالي :

اندماج الأعمال هو جمع منشآت منفصلة في وحدة اقتصادية، كنتيجة لقيام إحدى المنشآت بالتوحد مع أو السيطرة علي صافي أصول وعمليات منشأة أخرى.

أما التملك فهو اندماج للأعمال تقوم فيه إحدى المنشآت المملكة بالتحكم بصافي أصول وعمليات منشأة أخرى، المنشأة (الدموجة) مقابل تحول أصول أو تكبد التزام أو إصدار أسهم.

وأما توحيد المصالح فقد عرفته علي أنه هو اندماج أعمال يقوم بموجبه حملة أسهم المنشآت المندمجة بضم سيطرتهم علي كامل صافي أصولهم وعملياتهم، لتحقيق مشاركة مستمرة ومتبادلة في تحمل الأخطار و الاستفادة من المنافع المتعلقة بالمنشأة المندمجة بحيث لا يمكن تحديد إي طرف بأنه الجهة المملكة.

وعرف الإندماج من الوجهة القانونية علي النحو التالي:-

يذهب البعض إلي تعريف الاندماج علي أنه (...عقد تدمج بمقتضاه شركة أو أكثر إلي شركة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية للشركة المندمجة، وتنتقل أصولها وخصومها إلي الشركة الدامجة، أو تدمج بمقتضاه شركتان أو أكثر، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما

¹ - رمزي صبحي الجرم - مرجع سابق - ص20.

وخصومهما إلي شركة جديدة...) . وهذا الاتجاه يركز علي أن الاندماج عقد أي أنه يشير إلي أن الاندماج من النوع الإيرادي أو الاتفاقي⁽¹⁾.

وهنا يخلص الباحث إلي أن حالة اندماج المصارف الأهلية جاءت كنتيجة لتعثر هذه المصارف، أي أنه اندماج كبديل للإفلاس والذي يعنى به حدوث الاندماج قسراً، ويكون بتدخل من السلطة النقدية في دولة ما بتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو المشرفة علي الإفلاس، وهو ما عرف باسم (الدمج المصرفي- Consolidation) .

ونشير هنا إلي نوعين من أنواع الإندماجات المتعددة من حيث علاقتها باندماج المصارف الأهلية في ليبيا وهما :

1- الإندماج الأفقي والإندماج الرأسى.

2- الإندماج الطوعي و الإندماج القسري.

أولاً : الإندماج الأفقى والإندماج الرأسى:

• الإندماج الأفقى (Horizontal merger):

يشير الإندماج الأفقى إلي الإندماج الذي يتم بين مصارف تعمل في نشاط متماثل أو مترابط، كالمصارف التجارية أو المصارف الاستثمارية أو المصارف المتخصصة، وهذا النوع من الإندماج هو الغالب علي المستوى المحلى والعالمى، ومن أهم ما يميزه أنه يمنع الازدواجية في أداء أعمال المصارف المندمجة، و يحقق الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير⁽²⁾.

• الإندماج الرأسى (Vertical merger) :

الإندماج الرأسى هو نوع من الإندماج التجميعى، يهدف إلي اندماج الفروع الصغيرة في المدن بالمصرف الرئيسى في العاصمة، خاصة في المصارف المتخصصة في مجالات الصناعة أو الزراعة أو التنمية.

¹ - حسين مصري، اندماج الشركات وانقسامها، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسى والمصرى، بدون دار نشر، 1986، ص36.

² - رمزي صبحي الجرم - مرجع سابق - ص 28.

ثانياً : الإندماج الطوعي والإندماج القسري :

• الإندماج الطوعي (Friendly merger) :

وهو نوع من الاندماجات يتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المنشآت والمصارف المشاركة في الإندماج، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، ويتم ذلك في وجود الضوابط والإجراءات اللازمة لنجاحه.

• الإندماج القسري أو الاجباري (Compulsory merger) :

وهو الإندماج الذي يحدث نتيجة لتعثر أحد المصارف مما تضطر معه السلطات النقدية إلى دمجها في مصرف آخر، بغية تنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة، أو عدم قدرة المصرف على التوافق مع التوجهات الاقتصادية والمصرفية العالمية، التي من أهمها مقررات لجنة بازل، وخصوصاً معيار الملاءة المالية أو كفاية رأس المال، الذي يلزم المصارف بأن لا يقل رأس مالها عن نسبة 8% من الالتزامات المصرفية، مع الأخذ في الاعتبار الأصول الخطرة، والإندماج القسري يشير إلى مفهوم الدمج بالمعنى الفني، إذ أن هذا النوع من الإندماج يتم بموجبه دمج مصرف في مصرف آخر. جبراً عنه لتوقي مخاطر الإفلاس أو التصفية المحيطة به، ويكون ذلك بموجب قرار إداري صادر من السلطة النقدية في الدولة، كما في حالة اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية (مصرف شمال أفريقيا حالياً)⁽¹⁾.

3-1-2 دوافع الإندماج المصرفي

توجد دوافع عديدة لعمليات الإندماج والاستحواذ تختلف فيما بينها، فقد تكون أسبابها دوافع داخلية متعلقة بتعظيم قيمة المصارف والذي يفترض بها أن تكون الحجة الرئيسية لذلك الإندماج، أي أن تكون القيمة المتوقعة والناجمة عن الإندماج بين كيانين منفصلين سوف تتجاوز مجموع القيم للكيانين منفصلين وهو ما يطلق عليه التآزر وتضافر الجهود، وقد تكون دوافع داخلية غير متعلقة بتعظيم القيمة وأحياناً تكون هناك دوافع أخرى يطلق عليهن دوافع خارجية وهي تكون بسبب التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية و المصرفية كالعولمة والتقدم التكنولوجي والتحرر من القيود والظروف الاقتصادية الكلية ، وفيما يلي يتم تناول شرح لكل من الدوافع التالية :

¹ - هشام البساط، نظريات الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، 1992، تعقيب د. عبد الله المالكي، ص 1-4.

1- الدوافع الداخلية لعملية الاندماج :

- دوافع داخلية متعلقة بتعظيم القيمة .

- دوافع داخلية غير متعلقة بتعظيم القيمة .

2- الدوافع الخارجية لعملية الاندماج .

أولاً:- الدوافع الداخلية

إن عمليات الاندماج يجب أن تتم بدراسة علمية دقيقة وواقعية، حتى لا تبدو وكأنها مجرد تجميع لمؤسسات عديدة في كيانات كبيرة الحجم، بصرف النظر عن الفائدة المنتظرة، وبالتالي فإن لكل عملية اندماج عدد من الدوافع الداخلية التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في أنشطة الاندماج، مثل الدوافع الاقتصادية أو الدوافع المتعلقة بتعظيم القيمة (Value Maximizing)، والدوافع غير الاقتصادية أو غير المتعلقة بتعظيم القيمة، والتي تشمل الدوافع التي تزيد ثروة المديرين ودوافع الغطرسة (Hubris) والتي لا تخلق قيمة مضافة لأحد، وهذه الدوافع يمكن أن تدمر القيمة، والتي سنتناولها بالتفصيل فيما يلي :

أ-الدوافع المتعلقة بتعظيم القيمة

في حالة اكتمال أسواق رأس المال (Perfect capital markets) يكون الحافز الرئيسي للاندماج هو الرغبة في تعظيم ثروة حملة الأسهم، كما أن هناك اعتبارات أخرى يجب مراعاتها، وهي أن قيمة المصرف تتحدد بالقيمة الحالية المخصومة للأرباح المستقبلية، وتسفر عمليات الاندماج والاستحواذ عن زيادة الأرباح المستقبلية، إما من خلال تخفيض التكاليف المتوقعة أو زيادة الإيرادات المنتظر تحقيقها.

علاوة على الدوافع السابقة، فإنه توجد دوافع أخرى وراء عمليات الاندماج والاستحواذ قد تمثل دوافع جزئية يتحقق من خلالها تعظيم القيمة، وهي ما يلي :

1- **تنويع محفظة التوظيف:** وذلك بتجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف، بما

يؤدي إلي انخفاض المخاطر المصرفية بكافة أنواعها وتأمين تدفق الإيرادات .

2- **الاستفادة من المزايا الضريبية:** وهي اكتساب حق ترحيل الخسائر الناتجة عن

التشغيل، والميزة الثانية تتركز في الحماية الضريبية الناشئة عن زيادة الرافعة المالية

للمنشأة المستهدفة، وهذه السياسات أصبحت منتشرة في معظم دول العالم.

- 3- **تحقيق وفورات الحجم (Economies of scale):** وهي أن توسع إحدى المؤسسات في إنتاجها مما يؤدي إلي زيادة تكاليف الإنتاج، بمعدل يقل عن معدل تزايد الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلي الإنخفاض⁽¹⁾.
- 4- **تحقيق وفورات النطاق (Economies of scop):** وهي إنخفاض تكلفة الوحدة نتيجة التكامل بين عدة منتجات بعد الإنتاج.
- 5- **تخفيض تكلفة التمويل (Lower cost of funding):** إن الاندماج يتيح في الغالب إمكانية تنويع جيد لمحفظة الأصول والخصوم، لمواجهة حالات إنخفاض تدفقات الائتمان إلي القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقدره أكبر علي مواجهة زيادة أسعار الفائدة، بالإضافة إلي المخاطر المترتبة عن نقص السيولة، ولذلك يمكن الحصول علي الأموال بتكلفة أقل والاستفادة من إنخفاض تكلفة رأس المال، وتجنب التكلفة العالية للتمويل الخارجي .
- 6- **زيادة الحجم :** يتيح للمصرف النفاذ إلي الأسواق المالية العالمية والحصول علي تصنيف ائتماني متقدم⁽²⁾.
- 7- **تفادي المخاطر المالية أو التصفية:** قد يكون الدافع الأساسي من الاندماج هو تجنب مخاطر الإفلاس، أو عدم قدرة المصارف الضعيفة علي زيادة رأس مالها أو عدم قدرتها علي التكيف مع التوجهات المالية العالمية، وخصوصاً مقررات لجنة بازل المصرفية أو عدم قدرتها علي منافسة المصارف الأخرى، فيكون الدمج خياراً وحيداً لتجنب مخاطر الإفلاس أو التعثر المالي، كما حدث في حالة المصارف الأهلية في ليبيا.
- 8- **الأثر التآزري أو التجميعي (Synergy effect):-** وهو من أهم الدوافع بتعظيم القيمة، والتي تتعلق بالربحية الناتجة عن الكيان الجديد، تفوق مجموع ربحية المصارف المندمجة قبل الاندماج .
- 9- **قوة رأس المال (Capital strength):** حيث أنها تمثل أهمية كبيرة في المصارف، وذلك لأن رأس المال في المصارف يعتبر من أهم الأولويات علي مستوى المؤسسة المصرفية والاقتصاد الكلي، بل ويلقى عناية فائقة علي المستوى الدولي، والمتمثلة في متطلبات الحد الأدنى لرأس مال المصارف وفقاً لاتفاقية لجنة بازل.

¹ - هشام البساط، الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، 1992، تعقيب الدكتور عبد الله المالكي، ص ص...8-29.

² - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 11.

ب- الدوافع غير المتعلقة بتعظيم القيمة:

وهي ما تعرف بالدوافع الشخصية (Motives personal) ولكن تلك الدوافع ربما تفشل في إثبات أهميتها لاسيما المصالح الشخصية للمدراء، حيث أنها من الممكن أن تؤدي إلي المبالغة في تقدير مزايا الاندماج و الاستحواذ، وذلك باتخاذ قرارات من الممكن أن تبدد قيمة المصارف المندمجة⁽¹⁾.

وبصفة عامة تتمثل دوافع المديرين في حالة الاندماج في ثلاثة دوافع، هي:

1- دافع الوكالة (Agency) :

وسمي بهذا الاسم (Agency) أي ما يعرف بصراع الوكالات بين المديرين والمساهمين، لأنه يتم بدافع تحقيق المنفعة الذاتية للمديرين بدلاً من تعظيم ثروة المساهمين، وهذا قد يؤدي إلي حالات فشل عمليات الاندماج و تدمير قيمة المصارف، وفي هذا المجال وجدت ثلاثة دوافع أخرى مرتبطة بتعظيم المصلحة الذاتية للمديرين (Managerial self-Interest) :

- بناء الإمبراطوريات (Side-benefits) .
- الغرور الإداري (Managerial ego) .
- والمكافآت (Compensation) والمنافع الجانبية.

وهي دوافع إضافية قد يسعى إليها المدراء لغرض تحكمهم بالمؤسسات ولبناء إمبراطوريات، والاستفادة من زيادة المكافآت التي يتقاضاها الرئيس التنفيذي بعد الاندماج⁽²⁾.

2- دوافع الاستحواذ (Defensive Acquisition):

حيث تشير هذه الفرضية إلي أن قرار المديرين بشأن الاندماج أو الاستحواذ علي مصرف آخر، ربما يكون بهدف دفاعي، فزيادة حجم مؤسساتهم قد يقلل من احتمال الاستحواذ عليها من قبل الغير، وفقاً لنظرية (تأكل أو تؤكل Eat or be eaten)⁽³⁾، لتحقيق منافعهم الذاتية حتى لو كانت تلك المعاملات غير مربحة لمؤسساتهم أو للمساهمين، والهدف من هذا النوع من الدوافع هو المحافظة علي استقلال مؤسساتهم و الحماية من فقدان وظائفهم.

¹ - عيد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2005 ، ص 167.

² - رمزي صبحي الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، مرجع سابق، ص 54.

³ - Gordon G, kahl M, rosen r “Eat or be eaten” a theory of mergers and merger waves, working paper, philadelphia univ...of Pennsylvania, 2000, pp25-26.

3- دافع الغطرسة (Hubris motive) :

وهو ما يعرف بالإفراط في التوقعات المتفائلة للمديرين أيماناً بقدراتهم الذاتية، حيث تعتبر هذه الحالة من بين الأسباب الحاسمة لفشل الاندماجات والاستحواذ، خصوصاً بين المصارف كبيرة الحجم.

ولتفادي هذا النوع من الدوافع تبنت الكثير من المصارف والشركات مبدأ حوكمة تلك المؤسسات، وذلك بأن يتم تضمين أعضاء خارجيين من غير التنفيذيين بين أعضاء مجلس الإدارة للمراقبة و التحكم في قرارات المديرين.

ثانياً / الدوافع الخارجية للاندماج المصرفي

لا شك أن التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والمصرفية العالمية لها تأثير قوي علي اتجاه المؤسسات المالية والمصرفية نحو عمليات الاندماج والاستحواذ، حيث تتمثل تلك التغيرات في تسارع خطى العولمة (Globalization) وبصفة خاصة العولمة المالية والتقدم التكنولوجي (Technological Advances) في مجال الأعمال المصرفية، الذي أدى إلي المساهمة في استحداث منتجات مصرفية متنوعة تعمل من خلال شبكات الاتصال التي جلبتها التكنولوجيا، فضلاً عن سرعة ودقة المعاملات المصرفية وإلغاء الكثير من القيود التنظيمية والتقليل من سياسات الكبح المالي، التي تحد من حرية التجارة أو ما يطلق عليها بالتححرر المالي (Deregulation)، وأخيراً تعتبر الاقتصاد الكلي من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الاندماج من عدمه، والمتمثلة بصفة أساسية في الدورات الاقتصادية، بالإضافة إلي التغيرات الأخرى التي تختلف من دولة إلي أخرى وذلك علي النحو التالي:

1- العولمة (1):-

إن العولمة المالية ما هي إلا نتاج طبيعي للتقدم التكنولوجي والتحرر من القيود، فقد أدت التكنولوجيا إلي تخفيض تكاليف الحوسبة والاتصالات، ومن جهة أخرى فإن التححرر المالي قد خفف من القيود المفروضة علي الأنشطة التي تقوم بها المصارف الأجنبية في كل البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن أن العولمة ساهمت في تغيير نهج المصارف التي تعتمد علي قاعدة السوق الواحد.

وللعولمة أدوات عديدة ساعدت في تسارع خطاها وهي كما يلي :

¹ - محمد غنيمي شندی، الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، دراسة نظرية وتطبيقية علي الواقع المصرفي المصري و العربي، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني، يولية 2010، المجلد 32، ص ص..292-293.

أ- صندوق النقد الدولي -والذي يختص بإدارة السياسة النقدية في العالم؛
ب- المصرف الدولي للإنشاء والتعمير- والذي يختص بالسياسة المالية في العالم؛
ج- منظمة التجارة العالمية -والتي تختص بالسياسات التجارية في السلع و الخدمات،
وانتقال رؤوس الأموال في الدول وكافة الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية.
علاوة علي ذلك فإن للعولمة انعكاسات اقتصادية علي عمليات الاندماج المصرفي تتلخص فيما يلي:

- تحرير التجارة في الخدمات المالية (GATS)

حيث يتضمن نطاق الاتفاقية الخدمات المالية وأهمها الخدمات المصرفية، حيث لا توجد عوائق حدودية ولا رسوم جمركية إلا ما قد تفرضه الدول من قيود بموجب تشريعات داخلية، وقد فرضت هذه الاتفاقية تحديات كبيرة علي الدول النامية والدول الأقل نمواً، والتي تمثلت في عدم قدرة تلك الدول علي منافسة الدول المتقدمة في مجال التجارة بالخدمات المالية، وبالتالي ليس أمامها خيار إلا بالسماح للمصارف الأجنبية بالاستحواذ علي مصارفها والسيطرة علي نسبة مؤثرة من السوق المصرفي في تلك الدول، وذلك لعدم قدرتها علي تقديم منتجات مصرفية تنافس ما تقدمه المصارف الأجنبية.

- التوافق مع مقررات لجنة بازل المصرفية :

تتكون لجنة بازل من عضوية الدول الصناعية العشر (group of ten) وهي "كندا و بلجيكا وفرنسا و ألمانيا و اليابان و هولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية و لوكسمبورج"، كما أن المقررات و التوصيات الصادرة عنها غير ملزمة لعدم انتمائها علي اتفاقيات دولية ملزمة لأطرافها، ولكن لها قيمة أدبية يتوجب احترامها فضلاً عن الضغوط الدولية من قبل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي مما يضفي عليها صفة الإلزام .

وطبقاً لهذه اللجنة ينبغي علي المصارف أن لا يقل رأس مال المصرف عن 8% من مجموع التزاماته المصرفية مع الأخذ في الاعتبار الأصول الخطرة، وهذا يشير بوضوح إلي خيار الاندماج كخيار وحيد للمصارف التي لا تتوافق مع تلك المقررات كبديل أفضل من خيار الإفلاس أو التصفية.

- الاتجاه نحو ما يعرف بالمصارف الشاملة (universal banking)

ومع ظهور مفهوم المصارف الشاملة تخلت المصارف والمؤسسات المالية عما يعرف بظاهرة التخصص المصرفي، مما دفع تلك المصارف إلي الاندماج مع مصارف أخرى تمارس أعمالاً متكامل معها، مثل اندماج المصارف مع شركات التأمين أو اندماج المصارف التجارية مع مصارف الاستثمارية أو المصارف التي تمارس أعمال تجزئة مصرفية (Retail banking) مثال

ذلك⁽¹⁾: الاندماج الذي حدث في عام 1998 بين مؤسسة (city corp) التي تمارس أعمال التجزئة المصرفية مع مؤسسة (travelers group)، والتي تخصصت في أعمال التأمين، حيث نتج عن ذلك أكبر مؤسسة للخدمات المالية في السوق الأمريكي.

2- التقدم التكنولوجي:-

لقد ظهر في أواخر عقد التسعينيات تحسينات هائلة في إنتاجية المصارف بسبب التقدم التكنولوجي والابتكارات المالية، مثل الهندسة المالية (Engineering financial) والتحليل الإحصائي (Statistical Analysis) ومع استحداث خدمات مالية عديدة مثل خدمات الصراف الآلي (ATM)، وبطاقات الائتمان (Credit card) وخدمات المقاصة المركزية الإلكترونية، والتي تتم فيها تسوية الشيكات الخاصة بالمصارف المختلفة عن طريق غرفة مقاصة مركزية متصلة بشبكات إلكترونية بين كافة المصارف، وبشكل يسمح بإجراء التسويات المصرفية بين المصارف في نفس اللحظة (أي في وقتها).

لهذا كان التقدم التكنولوجي دافعاً كبيراً للاندماج، وذلك لأن الأدوات المالية المستخدمة التي سبق الحديث عنها تحتاج إلي تخصيص موارد مالية ضخمة، لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة، وهذه الموارد قد لا تتوافر لكافة المصارف، فيكون من الأفضل لها الاندماج مع مصارف أخرى لها القدرة علي استخدام هذه الأدوات.

3- التحرر من القيود :-

والمقصود به هو التحرر من القيود التنظيمية والقانونية في القطاع المالي والقيود الجغرافية، التي تعيق أو تعوق المنافسة، فلجأت كثير من الدول إلي تعديل التشريعات التي تعوق المنافسة وإمكانية الدخول إلي الأسواق .

وبإزالة تلك القيود تكون المصارف غير الفعالة مجبرة علي أن تكون أكثر كفاءة من خلال الاندماج مع مؤسسات أخرى، وبالتالي تحقيق مكاسب ناتجة عن التآزر وتحسين الممارسات الإدارية، كما أنه من الصعب الفصل بين أثر كل من التقدم التكنولوجي والتحرير المالي علي

¹ - حافظ كامل الغندور، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 304.

الاندماج المصرفي، وذلك لأن التطوير أو تخفيض أو إلغاء القيود قد يتم بناء علي أو استجابة لتطوير تكنولوجي معين⁽¹⁾.

4- ظروف الاقتصاد الكلي :

تعتبر ظروف الاقتصاد الكلي عاملاً آخر من العوامل، التي لها تأثير مباشر علي قرار الاندماج مع مؤسسة أخرى أو الاستحواذ عليها .

وذلك بسبب التأثير غير المباشر علي المصارف من خلال تأثيرها علي الربحية، فنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المتوقع أن يكون له أثر إيجابي علي أداء المصارف، فعلي سبيل المثال قد يكون للتضخم (Inflation) تأثير ملموس علي التكاليف والإيرادات للمؤسسات المالية، بما فيها المؤسسات المصرفية، كما أن تأثير التضخم علي أداء المصارف يعتمد علي ما إذا كان التضخم متوقعاً أو غير متوقع⁽²⁾، وبما يشير إلي أن دوافع الاندماج تتغير بتغير ظروف الاقتصاد الكلي، فإننا نجد أن هناك تقلصاً في عمليات الاندماج في أوقات الركود (Recession) بينما نجد توسعاً ملموساً في عمليات الاندماج في فترات الازدهار (Boom) التي تتميز بالتوسع المطرد للاقتصاد .

4-1-2 إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي

تلجأ المصارف إلي الإندماج مع غيرها من المؤسسات المصرفية أو غير المصرفية سعياً منها لتحقيق المزيد من المكاسب، التي ينتج عنها في النهاية تعظيم ثروة حملة الأسهم بالنسبة للمستثمرين بصفة خاصة، وتحقيق أرباح بالنسبة للمصرف المندمج بصفة عامة، وبالتالي نحتاج إلي دراسة إيجابيات وسلبيات عمليات الاندماج المصرفي، لمعرفة أبعاد تلك العملية ومدى تأثيرها مستقبلاً علي نجاح تلك المؤسسات من عدمه.

أولاً - إيجابيات عمليات الاندماج المصرفي:-

للاندماج بين المصارف مزايا متعددة ومكاسب ومنافع وقيمة مضافة تتحقق وفوائد يتم الحصول عليها، وهي جميعها ترتبط بقضية الاستمرار للمصرف الدامج، وبذلك يكون هناك العديد من المزايا التي تعود علي المصارف المندمجة، ومن بينها المزايا الآتية⁽³⁾:

¹ - نبيل حشاد، دمج واستحواذ البنوك في مصر، الفرص والمخاطر، ورقة عمل رقم 79 (المركز المصري للدراسات الاقتصادية)، مارس 2003 -ص8.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق، ص ص71-73.

³ - المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الثامن والخمسون 2005م، ص 22 .

- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، أعداد متفرقة.

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، سلسلة أوراق العمل ورقة عمل رقم 79، مارس 2003م.

- 1- الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق، المترتبة على زيادة الأعمال، مما يؤدي إلى تناقص نصيب الوحدة من العمليات التي تقوم بها من عناصر التكاليف الثابتة، وبالتالي إنخفاض جانب من التكاليف الكلية بشكل ملموس، مع زيادة وكبر العوائد والإيرادات تبعاً لذلك، و ينعكس إيجابياً على معدلات ربحية المصرف.
- 2- زيادة قدرة المصرف على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية، وعلى توسيع حجم الفروع الحالية ومن ثم امتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي، وهو ما يحقق للمصرف المندمج التغطية الجغرافية والتنوع للأنشطة.
- 3- تقليل المخاطر، ذلك أنه في ظل سياسات التحرر وانفتاح الأسواق ترتفع درجة المخاطر وتزداد سرعة انتقالها بين الأسواق، بما يعرض المصارف الصغيرة بصورة خاصة لمخاطر التعثر والإفلاس.
- 4- زيادة قدرة المصرف بعد عملية الاندماج على الإنفاق على البحوث والدراسات، وإجراء عمليات التطوير والتحديث والتحسين، وإدخال التكنولوجيا المصرفية المتطورة واستخدام الحاسبات الإلكترونية .
- 5- تكوين كيانات ضخمة تعمل وفقاً لمتطلبات التعامل في أسواق المال الدولية، في ظل الاتجاه إلى عولمة الأسواق، بما يتيح لها القدرة على المنافسة محلياً وخارجياً.
- 6- زيادة رأس مال المصارف المندمجة، بما يجعلها أقل تأثراً بالمشاكل التي قد تتعرض لها، ويمكنها من ترويج الاستثمار وإدارة العمليات بنجاح.
- 7- تنامي القدرات التسويقية، مع زيادة قدرة المصارف على جذب الودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل.
- 8- تعزيز القدرة التنافسية لامتلاك الكيان المندمج، القدرة على تحقيق مزيد من الدقة والسرعة الفائقة في عملياته، ومزيد من الفاعلية الإشباعية للمتعاملين معه، ومن ثم حيازة نصيب متمام ومنتزاد في السوق المصرفي وامتلاك مكانة متقدمة فيه.

ثانياً: السلبات المحتملة لعمليات الاندماج المصرفي:

يرفض بعض الاقتصاديين والمصرفيين دمج المصرف، وذلك للعديد من الأسباب، لعل من أهمها ما يلي:

- 1- تراخي رقابة الإشراف، نتيجة الاعتقاد أن ضخامة هذه المصارف تحول بينها وبين الانهيار، إلا أنه يتعين أن يكون العكس صحيحاً، حيث يجب تشديد وإحكام الرقابة في حالة الدمج وتكوين وحدات مالية ضخمة.
- 2- عند انهيار المؤسسات الكبيرة المندمجة فإن ذلك يؤدي إلي تعرض الجهاز المالي بأكمله للخطر، وبالتالي ستكون هناك سلسلة من الإنهيارات ستلحق بمؤسسات أخرى بفعل أثر العدوى (Contagion effects) ⁽¹⁾.
- 3- صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية.
- 4- احتكار عدد محدود من المصارف للسوق المصرفي، وما يترتب عليه من غياب دوافع التجديد والتطوير في الخدمات المصرفية وتحديد أسعار الخدمات بصورة مبالغ فيها ، وهو ما يؤثر سلباً على العملاء ونشاط الاستثمار بصفة عامة.
- 5- تنامي احتمال إقصاء أعداد كبيرة من العمالة المصرفية، في ظل السعي للوصول للحجم الأمثل للعمالة.
- 6- احتمالات تزايد الروتين الإداري بالمصارف والاتجاه نحو المركزية في القرارات المصرفية، مما قد يخفض أو يحد من كفاءة المصرف.
- 7- احتمالات رفض العملاء التعامل مع المصرف الجديد خلافاً لمصرفهم الأصلي، ذلك أنه توجد نوعية من العملاء تفضل التعامل مع مصرف صغير الحجم يتمتعون فيه برعاية أكبر، لا اعتبارهم من كبار العملاء في هذه المصارف وهو ما لا يتوافر في المصارف الكبيرة.
- 8- إلغاء بعض الفروع بالمصارف تحقيقاً للدمج المصرفي، وذلك في إطار التنسيق الجغرافي للفروع، مما قد يسبب فقدان العلاقات المهنية بين عملاء المناطق ومديري الفروع.
- 9- الأعباء والتكاليف المالية التي يمكن أن يتحملها المصرف الدامج، لإعادة هيكلة المصرف المدموج إذا كان الأخير يعاني من التعثر ⁽²⁾.

1 - عصام الدين أحمد أباطة ، العولمة المصرفية ، دار النهضة العربية، 2010م، ص612.

2 - المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الثامن والخمسون، 2005، ص 23 .

3- المصرف المركزي المصري ، العهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، العدد الحادي عشر ، 1-5.

- 10- التأثير السلبي على نمط الإدارة خاصة في مراحل الدمج الأولى، نتيجة تخوف بعض المديرين بالمصارف من فقدان وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية.
- 11- ارتفاع معدل الضرائب على الأرباح المصرفية كنتيجة للدمج، الذي يحقق زيادة في الأرباح.
- 12- قضية العملاء المتعثرين عن السداد في كل مصرف، كيف تتم تصفية مراكز العملاء بعد عملية الدمج.
- 13- عدم تدارك الأخطاء وتراكم الانحرافات وتصحيحها في حينها، الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات عند عملية الاندماج، قد يؤدي إلى زيادة المخاطر.
- 14- تشير إحدى الدراسات إلى أن معدل النجاح لعمليات الاندماج يتراوح بين 50% إلى 75%، فمن ضمن 115 حالة دمج تمت دراستها وجد أن 2% منها انتهى بالفشل⁽¹⁾.
- 15- تشير إحدى الدراسات إلى أن بعض التجارب العلمية لعمليات الدمج داخل الكيان المصرفي أثبتت أنها غير مجدية، فعلى سبيل المثال اعتبرت عملية شراء مصرف باركليز لمصرف ميرس فنك في ألمانيا عام 1990 استثماراً ضعيفاً ، كما أن قيام مصرف " كريديه ليونيه بامتلاك عدد من المصارف في بداية التسعينيات مثل " بانكو جوفر، في أسبانيا بي، أن، جي في ألمانيا وشي، إل ، ندرلان" في هولندا لم ينتج عنه الفائدة المرجوة للمصرف المذكور، كذلك فإن العلاقات والمساهمات عبر الحدود بين مصرفي " درزدنر " ومصرف باريس القومي وأيضاً بين مصرفي " بانكوستاندر " ومصرف اسكوتلندا الملكي"، لم تثمر عن أية قيمة مضافة للإثنين.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005م.

المبحث الثاني : تجارب الدول العربية في الاندماج المصرفي

2-2-1) مقدمة :

لا شك أن عدم وجود نظرية عامة للاندماج يمكن من خلالها التنبؤ بمدى نجاح أو فشل عملية الاندماج المقترح، قد أدى بصانعي السياسة المصرفية ومدراء المصارف إلي الاعتماد كثيراً علي تجارب الدول المختلفة في عمليات الاندماج والاستحواذ للاستفادة من عوامل النجاح والفشل مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بكل عملية واختلاف الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة . عليه سيتم تناول دراسة تجارب الدول العربية في الاندماج المصرفي وذلك لتشابهة ظروف القطاع المصرفي لديها مع القطاع المصرفي في ليبيا وفيما يلي استعراض للإندماجات المصرفية في الوطن العربي وصولاً إلي التجربة الليبية في الاندماج.

2-2-2) تجارب الدول العربية في الاندماج المصرفي

ظهر موضوع الاندماج المصرفي علي الساحة المصرفية العربية في منتصف الثمانينيات، عقب أزمة سوق المناخ في الكويت، ثم ظهر مع أزمة مديونية بعض دول الخليج العربي عقب تدني أسعار البترول العالمية إلي أقل من عشرة دولارات للبرميل، والذي تزامن مع وجود زيادة كبيرة في عدد المصارف في بعض البلدان العربية تزيد عن الحاجة، مثل: الأردن ومصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة، ودول عربية أخرى، تعاني من قلة عدد المصارف لا يتناسب مع عدد السكان مثل: العراق - الجزائر - ليبيا - سوريا.

علي الرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي لكثير من الدول العربية بفضل عولمة الأسواق والتطور التقني في كافة المجالات، وتحرير التجارة في السلع والخدمات المالية من القيود المفروضة عليها، إلا أنه ما تزال عمليات الاندماج في النظام المصرفي العربي محدودة إلي حد ما، سواء في العدد أم القيمة، كما أن العمليات التي أعلن عنها لم تكن غالبيتها تهدف إلي الاتحاد من أجل القوة، بقدر ما كان ذلك يهدف إلي توقي مخاطر الإفلاس أو التصفية أو التكيف مع التوجهات العالمية بشأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، أي أن معظم عمليات الاندماج كانت من النوع القسري، والذي يكون نتيجة قرار إداري من السلطة النقدية في الدولة، أما الاندماجات الودية فكانت قليلة للغاية.

يتميز القطاع المصرفي العربي بسمات رئيسية مشتركة، أهمها ما يلي (1):-

- 1- صغر حجم المصارف العربية بالمقارنة بالمصارف الأخرى في الأسواق العالمية؛
- 2- وجود ظاهرة التمصرف الزائد (Over Banking) في غالبية مصارف الدول العربية، وخصوصاً لبنان ومصر والأردن والإمارات العربية المتحدة وليبيا، كما في حالة المصارف الأهلية، مما أدى إلي انخفاض هامش ربحية المصارف العاملة في السوق المصرفي المحلي، فضلاً عن هشاشة النظام المصرفي كنتيجة لكثرة المصارف صغيرة الحجم و التي لا تستطيع منافسة المصارف الأجنبية، مما يؤدي إلي أحد الخيارين، إما الاستحواذ عليها من قبل مصارف أخرى، أو تعرضها للإفلاس أو التصفية؛
- 3- احتواء القطاع المصرفي العربي علي درجة عالية من التركيز، وهذا يؤدي في كثير من الأحوال إلي حالة من الاحتكار؛
- 4- ملكية القطاع العام لمعظم المصارف المحلية؛
- 5- انخفاض كفاءة أسواق رأس المال في معظم الدول العربية أو انعدامها، مما يكون له تأثير سلبي علي الاحتياجات التمويلية اللازمة لعمليات الاندماج؛
- 6- الحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلي الأسواق المحلية، نتيجة الجذور التاريخية للاستعمار؛
- 7- قوة اتحادات العمال في غالبية الدول العربية، مما كان له أثر سلبي علي إعادة هيكلة العمالة؛
- 8- أدت نظم الحماية المقدمة من الحكومات العربية للنظام المصرفي، إلي عدم وجود ضغوط تنافسية في تقديم منتجات وخدمات مصرفية بالجودة المطلوبة؛
- 9- اللجوء إلي زيادة رؤوس أموال المصارف كبديل عن الاندماج، نتيجة للتخوف من اندماج من الممكن أن يؤدي إلي مشاكل قانونية ومالية قد يصعب التحكم فيها؛
- 10- الصعوبات المتعلقة بتقييم أصول المؤسسات المستهدفة، خصوصاً بعض الأصول غير الملموسة مثل الشهرة و الأصول الإنتاجية التي انتهى العمر الافتراضي، لها ومازالت تشارك في العملية الإنتاجية؛
- 11- عدم تعديل التشريعات الخاصة بالمصارف و النقد و الائتمان، وبما يتوافق مع التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية و المالية و المصرفية العالمية.

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق، ص ص. 229-231.

أما الدوافع التي أدت إلي عمليات الاندماج والاستحواذ في الساحة المصرفية العربية، فأغلبها كان بسبب تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية (GATS)، والتي كان لها تأثير قوي علي إجبار المصارف العربية علي إعادة هيكلة مصارفها، لمواجهة المنافسة الشرسة مع المصارف الأجنبية، والحيلولة دون استحواذ الأجانب علي حصة مؤثرة من حصة السوق المصرفي علي الصعيد المحلي، وعلي جانب آخر، توجد مجموعة من الدوافع خاصة بالمنطقة العربية، والتي تدفع مصارفها للسعي نحو مزيد من التكتل و التوحيد وخلق وحدات مصرفية أكبر حجماً، ومن هذه الدوافع ما يلي⁽¹⁾:-

- 1- التكيف مع التوجهات العالمية في شأن الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، فوفقاً لمقررات اتفاقى بازل الأول والثاني، ينبغي علي المصارف زيادة قاعدة الرأسمالية لمصارفها، باعتبار أن رأس المال يمثل خط الدفاع الأخير للمودعين، فضلا عن أن عدم الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال ، قد يعرض المصارف للإفلاس أو التصفية؛
- 2- إنخفاض معدل الربحية، نتيجة عدم كفاءة المصارف العربية بالمقارنة بالمصارف الأجنبية؛
- 3- التخلص أو الحد من ظاهرة التمصرف الزائد، من خلال عمليات التجميع و التكتل، و التي ينتج عنها ظهور مصارف كبيرة الحجم، من الممكن أن تكون أهدافا رخيصة الثمن للمصارف الأجنبية؛
- 4- صغر حجم الأسواق المصرفية في بعض الدول العربية بالنسبة لعدد المصارف العاملة بالسوق المحلي، مما قد يدفعها إلي السعي نحو منح قروض للعملاء ذوي التصنيف الائتماني الرديء، مما ينتج عنه وجود محفظة قروض غير عاملة، ينتج عنها في الغالب مشاكل الديون المتعثرة التي تعتبر سمة من سمات المصارف التجارية في كثير من الدول العربية.

نماذج الاندماج المصرفي في بعض الدول العربية

كان من أهم سمات صفقات الاندماج في الصناعة المصرفية العربية، أنها قليلة العدد والقيمة، كما أن الغالبية العظمى منها كان من النوع القسري الذي تقوم به السلطة النقدية في الدول، ثم تسارعت وتيرة عمليات الاندماج في المنطقة العربية مع نهاية عقد التسعينيات، لتبلغ ذروتها في عام 2008، ثم حدث تباطؤ ملحوظ مع بداية عام 2008 علي أثر أزمة الائتمان العالمية، التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف 2007 لتبلغ ذروتها في النصف الثاني من عام

¹ - أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 205.

2008، ولا شك أن تسارع وتيرة الاندماجات في الصناعة المصرفية العربية كان نتيجة زيادة القدرة التنافسية للمصارف الأجنبية، التي استحوذت علي جزء غير يسير من الحصة السوقية في تلك الدول. وفيما يلي نتناول بشئ من التفصيل تجارب بعض الدول العربية في الاندماج المصرفي، و التي تسارعت وتيرتها ابتداءً من عام 2004، وذلك علي النحو التالي:-

1. التجربة المصرية في الاندماج المصرفي :

مرت عمليات الاندماج بين المصارف في مصر بمراحل مختلفة، ففي فترة الستينيات تم تنفيذ عمليات استحواذ مصارف القطاع العام علي فروع المصارف الأجنبية في مصر، حيث تزامن ذلك مع عملية تمصير المصارف في مصر، أي عملية شراء للمصارف الإنجليزية و الفرنسية لتتحول إلي مصارف مصرية⁽¹⁾، حيث تم تأسيس مصرف الإسكندرية لشراء مصرف باركيلز ، كما تم تأسيس مصرف الاتحاد التجاري لشراء المصرف الشرقي، وبيع المصرف العثماني إلي مصرف الجمهورية، ومصرفي الكريدي ليونية و الخصم الباريسي إلي مصرف القاهرة، أيضاً تم بيع مصرف الرهونات المصري إلي مصرف التضامن المالي⁽²⁾.

وكنتيجة لعمليات تأميم المصارف المصرية انخفض عدد المصارف العاملة في مصر إلي 5 مصارف تجارية، 5 مصارف متخصصة (3 عقارية، واحد للتنمية الصناعية، ومصرف واحد للتسليف الزراعي والتعاوني)، حيث اقتصر عدد المصارف علي 10 مصارف فقط مقابل 32 مصرفاً في عام 1956⁽³⁾.

ومن أهم الخصائص الرئيسية التي ميزت عمليات الاندماج في تلك الفترة أنها كانت دمجاً قسرياً، حيث عاصرت تلك الفترة إصدار قانون بتأميم المصارف، والذي كان يهدف لخلق تكتلات مصرفية تستطيع تمويل المشروعات التنموية في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة، و لخلق تكتلات مصرفية تستطيع تمويل المشروعات التنموية في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة، وإعداد كوادر مصرفية قادرة علي إنجاز الأعمال بكفاءة عالية.

بيد أنه من الملاحظ أن عمليات الدمج التي حدثت في تلك الفترة، لم تحقق النتائج المرجوة، لأن الكيانات المصرفية الناتجة عن الدمج كانت وحدات صغيرة الحجم، منخفضة الكفاءة بالمقارنة بالمصارف الأجنبية في ذلك الوقت، فضلاً أن المصارف المندمجة، كانت تعاني في الأساس من مشاكل مصرفية وإدارية، ألفت بظلالها علي الكيان المصرفي الجديد الناتج عن الدمج.

¹ - المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، الدمج المصرفي في السوق المصري، 2005، ص ص 25، 26..

² - إبراهيم مختار، بنوك مصر في ظل عالم متغير ومتنافس، مكتبة الأنجلو المصرية، 2005، ص 25.

³ - المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2005، مرجع سابق، ص 26.

أما في فترة السبعينيات فتم دمج العديد من المصارف لينحصر عدد المصارف العاملة في مصر إلى 4 مصارف تجارية (المصرف الأهلي المصري، ومصرف مصر، ومصرف القاهرة، ومصرف الإسكندرية)، ومصرفين عقاريين (المصرف العقاري العربي، والمصرف العقاري المصري)، ومصرف واحد زراعي (مصرف التنمية والائتمان الزراعي)⁽¹⁾. وكان ذلك نتيجة طبيعية لصدور قرار رئيس الجمهورية رقم 2422 لسنة 1971، والذي أشار فيه إلى تشجيع عمليات الاندماج بين المصارف المصرية لمواجهة المنافسة من المصارف الأجنبية، وقد ترتب علي ذلك القرار؛ أن أصبحت اختصاصات المصارف المصرية علي النحو التالي⁽²⁾:-

- مصرف مصر: يختص بكافة العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الداخلية، بالإضافة إلي تمويل الحاصلات الزراعية؛
- المصرف الأهلي المصري: يختص بالعمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
- مصرف القاهرة: يختص بتقديم الخدمات المصرفية لوحدات القطاع العام التي تقوم بأعمال الخدمات؛
- مصرف الإسكندرية: يختص بالعمليات المصرفية لوحدات القطاع الصناعي و الزراعي والحرفي؛
- المصرف العقاري المصري: يختص بتقديم الخدمات المصرفية لقطاع الإسكان والبناء والمرافق.

بالتالي نستخلص أن أهم الخصائص التي ميزت عمليات الاندماج المصرفي بمصر في فترة السبعينيات بأنها كانت تعاني من التباطؤ، وبأن الهدف الرئيسي وراء عمليات الاندماج هو خلق وحدات مصرفية قادرة علي تحقيق أرباح عالية بتكلفة أقل، إلا أن الكيانات المصرفية الناتجة عن الدمج كانت ضعيفة البنين، والذي عمق ذلك هو بؤادر العولمة وآثارها علي القطاع المصرفي، والتي نتج عنها ظهور ما يعرف بالمصارف الشاملة (Universal Banking).

أما في فترة الثمانينيات فلم تشهد أي نوع من أنواع الاندماج بعكس فترة التسعينيات التي تسارعت فيها خطى العولمة والتحرير المالي و التقدم غير المسبوق في ثورة الاتصالات، مما أدى إلي زيادة عمليات الاندماج في قطاع الخدمات المالية بصفة عامة والصناعة المصرفية بصفة خاصة،

¹ - المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2005، مرجع سابق، ص26.
² - مصرف مصر، أوراق مصرف مصر البحثية، مرجع سابق، ص 63.

واعتبرت هذه الفترة من أهم العقود التي حدث فيها عمليات اندماج في القطاع المصرفي المصري، من أهمها⁽¹⁾:-

- دمج 15 مصرفاً من المصارف الوطنية للتنمية بالمحافظات في المصرف الوطني للتنمية الرئيسي خلال عامي 1992-1993.
- دمج مصرف الاعتماد و التجارة- مصر في مصرف مصر عام 1993، علي أثر الانهيار الأول بسبب تورطه في عمليات غسل أموال في فروع المصرف في إنجلترا، مما أدى إلي قيام العملاء بسحب أرصدهم في فترة وجيزة، مما نتج عن ذلك انهياره وإفلاسه.
- استحواذ المصرف الأهلي المصري في عام 1998 علي المصرف العربي الأمريكي (AAB) ومقره مدينة نيويورك، بصفقة تقدر بنحو 22 مليون دولار أمريكي.
- دمج المصرف العقاري المصري في المصرف العقاري العربي في عام 1999، لينتج عن عملية الدمج كيان جديد هو المصرف العقاري المصري العربي.
- استحواذ المؤسسة العربية المصرفية – البحرين علي نحو 93 % من أسهم مصرف مصر العربي الأفريقي، لينتج عن ذلك كيان جديد هو مصرف المؤسسة العربية المصرفية - مصر.
- استحواذ مصرف كريدي أجريكول الفرنسي علي مصرف الائتمان الدولي – مصر.
- استحواذ مصرف HSBC البريطاني علي ما يقرب من 90 % من أسهم المصرف المصري البريطاني، لينتج عن ذلك HSBC (مصر).

أما أهم الخصائص التي ميزت عمليات الاندماج في تلك الفترة، فهي تنفيذ أكبر عمليات دمج وشراء في القطاع المصرفي المصري والتخفيف الملحوظ في أدوات الكبح المالي، والتي تمثلت في تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتحديد أسعار مرنة للفائدة علي الودائع و القروض المصرفية، مما أدى إلي زيادة موجات الدمج والشراء في القطاع المصرفي المصري.

بالرغم من زيادة موجات الدمج و الشراء في القطاع المصرفي المصري، إلا أن الكيانات المصرفية الناتجة عن عمليات الدمج كانت أقل كفاءة بالمقارنة بالمصارف الأجنبية، والسبب في ذلك يرجع إلي أن كافة عمليات الدمج التي حدثت كانت تمثل عمليات دمج قسري كبديل للإفلاس أو التصفية، باستثناء حالتين فقط، هما :

- 1- حالة استحواذ المصرف الأهلي المصري علي المصرف العربي الأمريكي، والتي اعتبرت أول حالة استحواذ عبر الحدود من جانب المصرف المصري علي مصرف في دولة أخرى.

¹-المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2005، مرجع سابق.

2- حالة دمج المصرف العقاري المصري مع المصرف العقاري العربي، والتي تمثل حالة اندماج إرادي أفقي يمكن أن ينتج عنه كيان مصرفي عقاري قوي، إذا ما تم تهيئة البيئة التشريعية و التنظيمية التي تشجع الاستثمار العقاري في مصر.

أما عمليات الاندماج خلال فترة 2000-2006، فقد حظيت تلك الفترة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما هو معلوم فإن الإصلاح المصرفي لا بد أن يسبقه إصلاح مالي ونقدي؛ لتوفير البيئة الملائمة للإصلاح المصرفي، من أجل ذلك تبنت الحكومة المصرية السير في عدة محاور، علي النحو التالي:

- تهيئة البيئة التشريعية :

تم بتبني مصر تمرير عدة قوانين تلائم تلك الفترة والفترة المقبلة، كان أهمها قانون رقم 88 لسنة 2003 الخاص بالمصرف المركزي و الجهاز المصرفي والنقد⁽¹⁾ ، والذي شجع الاندماج الاختياري بمقتضى المادة 41 منه، و التي تقضي بجواز الاندماج لأي مصرف مع مصرف آخر بعد موافقة مجلس إدارة المصرف المركزي المصري، وإستيفاء الشروط و الإجراءات الصادرة عنه، مع مراعاة حقوق العاملين بالمصرف المدمج، كما تضمنت المادة 79 من القانون، الدمج الإجباري نتيجة عجز أصول المصرف عن تغطية التزاماته أو الإنخفاض الملموس في أصول المصرف أو إيراداته، بسبب مخالفة قوانين و قواعد وأسس العمل المصرفي، أو إنخفاض حقوق حملة الأسهم عن قيمة مخصصات الواجب تكوينها، كذلك بسبب اتباع أساليب إدارية غير سليمة في إدارة المصرف تؤثر علي المركز المالي للمساهمين و المودعين و الدائنين، وكان ذلك لمواكبة التغيرات الهائلة في البيئة الاقتصادية العالمية، التي تشجع علي خلق كيانات مصرفية عملاقة، قادرة علي النفاذ إلي الأسواق المصرفية العالمية، بغرض تحسين الربحية وتعظيم ثروة حملة الأسهم.

- بيع مساهمات مصارف القطاع العام في المصارف المشتركة :

انتهج المصرف المركزي المصري سياسة إعادة الهيكلة المالية لمصارف القطاع العام من خلال بيع حصة المال العام في المصارف المشتركة؛ لتقوية مراكزها المالية، ومن أبرز عمليات بيع حصص المال العام في المصارف المشتركة، بيع حصة المصرف الأهلي المصري في المصرف الأهلي سوسنتية جنرال و المصرف التجاري الدولي، وبيع حصة مصرف الإسكندرية في المصرف المصري الأمريكي، كذلك بيع حصة مصرف القاهرة في مصرف القاهرة وباركليز، وحصة

¹- عبد الهادي محمد مقبل، التشريعات الاقتصادية - قانون المصرف المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 88 لسنة 2003 - مكتبة طنطا، 2008، ص ص 61-65.

مصرف مصر في مصرف مصر الدولي⁽¹⁾، وكان ذلك بغرض زيادة القاعدة الرأسمالية لمصارف القطاع العام؛ للتوافق مع التوجهات المصرفية العالمية في شأن معدل كفاية رأس المال.

- خصخصة بعض مصارف القطاع العام :

ذلك بتسوية الديون غير المنتظمة لشركات القطاع العام وإعادة هيكلتها إدارياً، من خلال فتح باب المعاش المبكر أمام العاملين بالمصرف، واعتماد مبالغ مالية مغرية للتخلص من العمالة الزائدة، مع تفعيل البرامج التدريبية للعاملين الباقين في العمل بالمصرف، وقد كلفت إعادة الهيكلة ما يناهز 7 مليارات جنية مصري، وتم طرح 67 % من أسهم مصرف القاهرة، ثالث أكبر مصارف القطاع العام في مصر، للبيع لمستثمر إستراتيجي، وذلك بعد إعادة هيكلة مالياً عن طريق بيع مساهماته بالمصارف المشتركة، وقيام مصرف مصر بشراء محفظة قروض الرديئة، في مقابل تنازل مصرف القاهرة لمصرف مصر عن شبكة فروع بدول الخليج، وبعض الفروع التاريخية داخل مصر بالقيمة الدفترية، وبعض الأراضي و الأصول الأخرى، مع قيام المصرف المركزي بمنح سندات بدون عائد، كما تم إعادة هيكلة مصرف القاهرة إدارياً علي غرار ما حدث في مصرف الإسكندرية.

- دمج المصارف الصغيرة في كيانات مصرفية قوية :

بدأت السلطة النقدية في مصر بمواكبة التطورات المالية التي تسارعت وتيرتها مع ظهور العولمة، خصوصاً بعد تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (GATS)، و التي سمحت للمصارف بالاستثمار عبر الحدود، مما قد يكون في غير صالح المصارف الوطنية في ظل انخفاض مستوى أدائها بالنسبة للمصارف الأجنبية العملاقة.

من أهم الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي المصري، إصدار القرار رقم 1825 لسنة 2004، الذي يفعّل المادة 32 من القانون 88 لسنة 2003 الخاص بالمصرف المركزي والجهاز المصرفي والنقد، الذي يحدد رأس المال المدفوع بالكامل لأي مصرف مصري بمبلغ لا يقل عن 500 مليون جنية مصري، وألا يقل رأس المال المدفوع بالكامل لفروع المصارف الأجنبية عن مبلغ 50 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأخرى، وذلك في موعد أقصاه منتصف يوليو 2005، وإذا لم يتم التوفيق بين أوضاع المصارف التي لا تنطبق عليها تلك الشروط، فسيتم شطبها

¹ - مصرف الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، 2005، ص 11.

من سجل المصارف بالمصرف المركزي المصري، وكانت هذه المهلة الأخيرة لزيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف العاملة في السوق المصرفي المصري⁽¹⁾.

من أهم الأسباب التي شجعت عمليات الاندماج في السوق المصرفي المصري، هو تقييد المصرف المركزي المصري لمنح رخص فتح مصارف جديدة، مما أدى إلي تسارع كثير من المصارف الأجنبية التي ترغب في توجيه استثماراتها إلي مصر، إلي اللجوء للاندماج مع مصرف آخر أو الاستحواذ عليه كخيار وحيد للدخول في السوق المصرفي المصري. كما أن إلزام المصرف المركزي المصري لكافة المصارف العاملة في مصر برفع معدل كفاية رأس المال من 8 % إلي 10 %، يعتبر من العوامل المشجعة لزيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف العاملة في مصر، لمواكبة مقررات لجنة بازل أو الاندماج مع مصرف آخر في حالة عدم موافاة تلك الشروط⁽²⁾.

أما أهم ما ميز عمليات الاندماج في الفترة 2000-2006 فكان إعادة هيكلة المصارف العاملة في مصر، وزيادة القاعدة الرأسمالية لكافة المصارف، أو دمجها مع كيانات مصرفية قوية، كبديل عن التصفية، كما تم شطب بعض فروع المصارف الأجنبية و العربية من سجل المصارف بالمصرف المركزي المصري؛ وبيع مساهمات مصارف القطاع العام في المصارف المشتركة، كخطوة أولى لإعادة هيكلتها، كما تمت عمليات دمج قسري، بقرارات إدارية صادرة عن المصرف المركزي المصري، للحفاظ علي أموال المودعين وعدم اهتزاز الثقة في الجهاز المصرفي المصري، بل الأكثر من ذلك، قيام المصرف المركزي المصري بتملك ثلاثة مصارف بعد دمجها مع بعضها البعض تحت مسمى (المصرف المتحد) كانت معرضة للانهييار، وهي : المصرف المتحد، والمصرف الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف النيل.

كما كان لقانون المصرف المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 88 لسنة 2003، دور حيوي في إعادة صياغة مرحلة جديدة من العمل المصرفي، حيث ركز علي تقوية الجهاز المصرفي من خلال تركيز الجهاز المصرفي على عدد قليل من المصارف كبيرة الحجم، قادرة علي المنافسة وتحقيق مستويات أداء أفضل، عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف، مع السماح للمصارف الأجنبية بتملك المصارف المصرية بنسبة تزيد علي 10 %، بشرط موافقة مجلس إدارة المصرف المركزي المصري.

¹ - مصرف الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 57-58.

² - مصرف الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 15.

2. تجربة المملكة العربية السعودية في الاندماج المصرفي :

النظام المصرفي السعودي له جذوره التي تمتد إلى عام 1952 أثناء إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي (SAVA) Arabian Monetary Saudi Agency والتي يقع على عاتقها المسؤولية الأساسية لتحقيق الاستقرار النقدي (Monetary Stability)، وقبل ذلك، كانت فروع المصارف الأجنبية القليلة وبعض محلات الصرافة المحلية توفر كافة الخدمات المالية للسكان السعوديين والحجاج، وبحلول عام 1952 كانت هناك تدفقات مالية بمعدلات كبيرة ناتجة عن إيرادات النفط، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في بنود الإيرادات والنفقات، وبالتالي زيادة الطلب على الخدمات المالية الذي ارتفع بشكل حاد، مما دفع الحكومة السعودية إلى العمل على خلق بيئة مصرفية قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية والمنافسة من خلال ترخيص مصارف محلية، والسماح بدخول المصارف الأجنبية للسوق المصرفي السعودي. فقد منحت مؤسسة النقد العربي السعودي تراخيص لبعض المصارف العربية والأجنبية، والتي اشتملت على مصرف القاهرة (Banque du Cairo)، مصرف لبنان (Banque du Liban et)، City Bank .First National. كما تم تأسيس العديد من المصارف المحلية، حيث أصبحت المصارف السعودية الأكبر حجماً في منطقة الخليج والعالم العربي ابتداءً من منتصف التسعينيات، فبلغت حصة السعودية نحو 43 في المائة من مجموع أصول المصارف الخليجية، إذ بلغ حجم أصول المصارف السعودية نحو 44.3 مليار ريال سعودي بنهاية عام 1998، كما بلغت نسبة أصول المصارف السعودية لإجمالي الناتج المحلي نحو 83 في المائة، كما سجلت قيمة حقوق المساهمين في المصارف السعودية نمواً مطرداً، حيث بلغ نحو 47,6 مليار ريال سعودي في عام 1998 بارتفاع قدره 6,1 في المائة عن عام 1997⁽¹⁾. فكانت عملية دمج مصرف القاهرة السعودي في المصرف السعودي التجاري المتحد عام 1997، من أهم عمليات الاندماج في القطاع المصرفي السعودي في تلك الفترة، حيث مثل ثمرة الاستثمار المشترك بين مصر والسعودية قبل بيع حصة مصرف القاهرة للجانب السعودي، وفي عام 1999 حدثت عملية اندماج بين المصرف السعودي المتحد والمصرف السعودي الأمريكي (سامبا)، ليصبح ثاني أكبر مصرف سعودي بعد المصرف الأهلي التجاري⁽²⁾.

¹ - سعيد عبد الله الشيخ، القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج: تجربة الدمج المصرفي في المملكة العربية السعودية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 353.

² - حافظ كامل الغندور، مرجع سابق، ص 30,9.

ثم اتجهت المصارف السعودية إلى مرحلة الاندماجات عبر الحدود متخطية الاندماجات على المستوى المحلي، للحد من زيادة درجة التركيز في الصناعة المصرفية المحلية، فقد تم تنفيذ العديد من الاندماجات على الصعيد العالمي، والتي من أهمها: خلق كيان مصرفي تحت مسمى (المصرف السعودي الأوربي) الذي يتكون من اتحاد ثلاثة مصارف تعمل في السوق المصرفي السعودي (مصارف لبريطانيا وهولندا وفرنسا)، بالإضافة إلى ثلاثة مصارف إقليمية، لينتج عن ذلك كيان مصرفي جديد برأسمال يقترب من 2 مليار دولار في المرحلة الأولى لإنشائه⁽¹⁾.

3. تجربة لبنان في الاندماج المصرفي :

على الرغم من الظروف السياسية السيئة التي تعرضت لها دولة لبنان، إلا أن لبنان تعد من أهم الدول العربية التي حدثت فيها عمليات اندماج وتملك في الصناعة المصرفية، خصوصاً في عقد التسعينيات، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى سلسلة الإجراءات التي اتخذتها السلطة النقدية في هذا المجال، حيث بلغ عدد عمليات الاندماج المعلنة نحو 23 عملية مابين عمليات دمج واستحواذ، ومن أمثلة ذلك دمج مصرف بيروت للتجارة في مصرف بيبيلوس عام 1997، ودمج المصرف اللبناني للتجارة في مصرف بيبيلوس عام 1999، كذلك دمج أربعة مصارف هي (يونيمصرف ومصرف المغترب وليتكس مصرف والمصرف اللبناني للتجارة) لتكوين كيان جديد هو (المصرف اللبناني المتحد) بحجم أصول تزيد عن 1,5 مليار دولار أمريكي، ورأس مال قدره 250 مليون دولار أمريكي في ذلك الحين، أما عن أبرز عمليات الاستحواذ في الصناعة المصرفية اللبنانية عبر الحدود، فقد بيع مصرف الاعتماد اللبناني المملوك بالكامل لمصرف لبنان إلى مجموعة استثمارية سعودية عام 1998، كذلك مصرف الإمارات الدولي 10 في المائة من مصرف بيروت⁽²⁾.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد حركة الاندماجات والتملك، في الصناعة المصرفية اللبنانية، صدور قانون تسهيل الاندماج المصرفي الصادر في يناير 1993⁽³⁾ لمدة خمس سنوات، ثم

¹ - سعيد عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص 343.

² - عدنان الهندي ، مكاسب عملية الدمج والتملك من منظور عربي، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك ، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 252.

³ - يشير قانون رقم 93/92 بشأن تسهيل اندماج المصرف في لبنان في المادة السادسة منه على بعض الحوافز التي تشجع المصارف نحو الاندماج، حيث أنه بمقتضى هذه المادة يكون للمجلس المركزي لمصرف لبنان في حالة الضرورة أن يمنح المصرف الدامج (مقدم العطاء) القروض اللازمة بشروط ميسرة بموجب عقد بين مصرف لبنان والمصرف الدامج . كما تفيد المادة السابعة من القانون المذكور، على أن يعفى المصرف الدامج من ضريبة الدخل بمبلغ يساوي العبء الضريبي المترتب على جزء من أرباحه، بشرط ألا يتعدى هذا الجزء تكلفة عملية الاندماج، وبعد أقصى ملياري ليرة لبنانية، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

تمديد العمل به لمدة خمس سنوات أخرى أنهت في يناير 2003، حيث تضمن هذه القانون مزيداً من الحوافز التي تشجع على عمليات الاندماج والاستحواذ بين المصارف داخل وخارج الحدود⁽¹⁾.
وقد شهدت بيئة القطاع المصرفي اللبناني تغييراً كبيراً خلال الفترة 1992-2003، تمثلت في إلغاء رخصة 28 مصرفاً وتم دمجها في كيانات وطنية أكبر حجماً، إما لتعثرها ولعدم القدرة على المنافسة في سوق تتصاعد فيه حدة التنافس يوماً بعد يوم، كما تم شطب 10 مصارف محلية نتيجة تعثرها، وقد دفعت مؤسسة ضمان الودائع للمودعين في تلك المصارف ما يوازي خمسة ملايين ليرة لبنانية من حجم ودائعهم، بالإضافة إلى ذلك، تم شطب 7 مصارف أجنبية بقرار من مراكزها الرئيسية في بلدها الأم، وعليه يكون عدد المصارف العاملة في لبنان (حسب اللائحة الرسمية) قد انخفض من 81 مصرفاً في نهاية عام 1992 (منها ثمانية مصارف كانت متوقفة عن العمل) إلى 61 مصرفاً في نهاية عام 2003، ليرتفع مجدداً إلى 63 مصرفاً⁽²⁾. ومن الجدير بالذكر أن عمليات الدمج التي شهدتها القطاع المصرفي اللبناني في عقد التسعينيات كانت لمجرد استيعاب الكيانات القوية للمصارف الضعيفة لتلافي حالات التعثر. وفي هذا الخصوص صدر قانون رقم 675 لعام 2005، والذي أضاف إلى القانون القديم فقرة جديدة تختص بمنح قروض ميسرة للمصارف الدامجة لتشجيعها على استيعاب المصارف الضعيفة، بهدف تنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة. أما أهم صفقات الاستحواذ من الجانب اللبناني في السوق المصرفي المصري هما صفقتا بلوم وعوده، إذ استحوز الأول على مصرف مصر رومانيا، بينما استحوز الثاني على مصرف القاهرة الشرق الأقصى.

4. تجربة البحرين في الاندماج المصرفي :

كان لزيادة معدل النمو الاقتصادي في دولة البحرين، فضلاً عن الاستقرار السياسي؛ أثراً كبيراً على تنامي عمليات إعادة هيكلة النظام المالي، تجسد ذلك في تنفيذ عمليات اندماج مصرفي داخل وخارج الحدود، حيث تم دمج المصرف السعودي الدولي (بلندن) مع مصرف الخليج الدولي (بالبحرين) في عام 1999، والذي كان يعد من أكبر عشرة مصارف عربية، من حيث حجم الأصول في تلك الفترة، كما يعتبر خطوة جيدة في اتجاه تنفيذ مزيد من الاندماجات والاستحواذات للمصارف العربية عبر الحدود.

¹ - حافظ كامل الغندور، مرجع سابق، ص ص 311، 31.

² - <http://www.alroya.com/node/7389>.

كما تملكت مجموعة المؤسسة المصرفية العربية (البحرين) العديد من الحصص المؤثرة في المؤسسات والمصارف الأجنبية منذ منتصف الثمانينيات، إذ تملكت أكثر من 50% في مصرف (Atlateco) في أسبانيا، 75 % في مصرف (San Hung Kai) في هونج كونج⁽¹⁾، كما يوجد في مصر مصرف شركة المؤسسة العربية المصرفية- مصر، المعروفة باسم (مصرف ABC- مصر) الذي يتبع المؤسسة العربية المصرفية بالبحرين، وهو نتاج عملية استحواذ كل من المؤسسة العربية المصرفية على 93%، وشركة تابعة على 2,8% من أسهم المصرف المصرفي العربي الإفريقي.

كما يعتبر مصرف الخليج الدولي ومقره البحرين، نتاجاً حقيقياً لثمرة الاستثمار العربي المباشر في منطقة دول الخليج العربي، ويعد مصرف الخليج العربي أحد المصارف الاستثمارية في الشرق الأوسط، ولقي الدعم الكامل من المملكة العربية السعودية التي تساهم بنحو 97,2% من الأسهم، وفي عام 2009، قام مصرف الخليج الدولي بخطة إعادة هيكلة مالية وإدارية، والاستغناء عن 59 موظفاً من بينهم 37 موظفاً بحرينياً، مما أثار الرأي العام في البحرين، على الرغم من الدعم المالي من حكومة السعودية، نتيجة تحقيق المصرف لخسائر بنحو 396,2 مليون دولار أمريكي في عام 2008، وعلى الرغم من كل ذلك، فهو يعتبر تجربة رائدة في مجال التعاون المصرفي العربي، لخلق كيان مصرفي إقليمي قادر على مواجهة المصارف الأمريكية والأوروبية⁽²⁾.

أما عمليات الاستحواذات المصرفية المحلية داخل السوق المصرفي البحريني، فقد كان أغلبها من النوع الاختياري أو الإرادي، بعكس بعض الدول العربية التي كانت تلجأ للاندماج كحل وحيد لتفادي الإفلاس.

5. تجربة سلطنة عُمان في الاندماج المصرفي :

كانت التغيرات السكانية تشكل أهم العوامل وراء دمج المصارف في سلطنة عمان، سواء من حيث الكم أم النوع، حيث أدت إلي زيادة عدد الباحثين عن العمل في السوق المحلي، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل وبالتالي زيادة في دخل الأسر، ومن ثم الاتجاه إلي التعامل مع المصارف وزيادة الطلب علي خدمات مصرفية أفضل وبتكلفة أقل، فضلاً عن أن تفعيل نظم التقاعد أو التأمين

¹ - حافظ كامل الغندور، مرجع سابق، ص 311.

² - تأسس مصرف الخليج العربي بالبحرين في عام 1975، وتمتلكه حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الستة وهي (السعودية، البحرين، قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة) ومؤسسة النقد العربي السعودي، بالإضافة إلى الشركة التابعة له، مصرف الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، كما يوجد للمصرف فروع في الرياض ، جدة، لندن، نيويورك ، بالإضافة إلى مكتب تمثيل في كل من أبوظبي وبيروت. ولمزيد من التفصيل، عبر شبكة الإنترنت:

-<http://www.hawamer.com/vb/showthread.php?t=521.62&page=2>.

للعاملين في القطاع الحكومي، قد أدى إلي زيادة الميل للإدخار، وقد نتج عن كل ذلك الرغبة في إعادة هيكلة الصناعة المصرفية من خلال عمليات الاندماج و التكتل؛ كاستجابة للتغيرات السريعة في أنماط الادخار والاستثمار، إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن عمليات الاندماج التي حدثت في عقد التسعينيات كانت من النوع الرأسي، بين مصارف تقدم منتجات وخدمات مصرفية متماثلة⁽¹⁾، أي أن غالبية الاندماجات المعلنة في عقد التسعينيات لم يترتب عليها أي شكل من أشكال احتكار القلة.

ففضية الاندماج في سلطنة عُمان أصبحت بالنسبة للسلطة النقدية أمراً مهماً، إذ قدمت العديد من الحوافز الهامة لتشجيع المؤسسات المالية نحو الاندماج وخلق تكتلات مالية قوية، وتوجد حزمة من الحوافز التي قدمتها السلطة النقدية في بداية التسعينيات لتشجيع المؤسسات المالية علي الاندماج فيما بينها، من أهم تلك الحوافز ما يلي⁽²⁾:-

- تقديم قروض طويلة الأجل بفوائد مخفضة؛
- منح المؤسسات المشاركة في الاندماج أولوية في إصدار سندات التنمية الحكومية طويلة الأجل؛

- توفير حزمة من الإعفاءات الضريبية لمدة معينة.

أما بالنسبة لنماذج عمليات الاندماج في الصناعة المصرفية العُمانية، فقد حدثت عمليات دمج قسري في سلطنة عُمان، تمثل ذلك في أربع حالات دمج من بين ثمانية مصارف تجارية، ومن أهمها⁽³⁾:-

- دمج المصرف الأهلي العماني في مصرف مسقط في عام 1994؛
- دمج مصرف عمان والبحرين والكويت في مصرف عُمان التجاري في عام 1998؛
- إدماج مصرف تنمية عُمان ومصرف للزراعة والأسماك تحت مسمى مصرف التنمية العماني في عام 1997؛
- استحواذ مصرف عُمان العربي علي المصرف العماني الأوروبي، وتمثل هذه الصفقة عملية استحواذ علي الصعيد المحلي؛
- استحواذ مصرف عُمان للإدخار والتمويل الذي اندمج مع مصرف عُمان التجاري(مصرف محلي)، علي فروع مصرف جرنديز (مصرف أجنبي).

¹ - محمد عبد العزيز كلمور، عمليات الدمج والتملك ما بين البنوك في سلطنة عمان : (المبررات والنتائج)، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص331.

² - أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 189، 19.

³ - حافظ كامل الغندور، مرجع سابق، ص 31.

- اندماج كل من (مصرف مسقط) و (مصرف عُمان التجاري) في مصرف واحد يحمل اسم (مصرف مسقط) حيث قدرت أصوله في ذلك الحين بحوالي 3.5 مليار دولار، كما أن المصرف المركزي العُماني يدعم عمليات الاندماج عن طريق تقديم حوافز للمصارف الراغبة في الدمج، وذلك بتقديم وديعة تعادل نصف رأسمال المصرف الجديد بعد اندماجه، ولمدة خمس سنوات بفائدة مخفضة تقدر بنحو 3% فضلاً عن إعفاء المصارف المندمجة من الضريبة علي الأرباح لمدة خمس سنوات⁽¹⁾.

6. تجربة السودان في الاندماج المصرفي :

مرت عمليات الاندماج و الاستحواذ في القطاع المصرفي السوداني بمراحل مختلفة، ففي فترة السبعينيات كان الاتجاه ينصب بصفة أساسية نحو تأمين وحدات القطاع المصرفي، فتم دمج المصارف الضعيفة في مصارف أقوى منها نسبياً، وكانت تلك الاندماجات من النوع القسري، وبموجب قرار إداري من المصرف المركزي السوداني، بهدف إعادة هيكلة القطاع المصرفي، إلا أنه منذ بداية عقد التسعينيات، كان الهدف من الاندماجات في الصناعة المصرفية هو خلق كيانات عملاقة تستطيع مواجهة المنافسة الأجنبية و النفاذ خارج الأسواق السودانية، نتيجة التغيرات الاقتصادية والمصرفية في البيئة العالمية، وذلك علي النحو التالي⁽²⁾:

- في عام 1973 تم تنفيذ عملية الاندماج بين مصرف جوبا التجاري ومصرف أم درمان الوطني، لينتج عنهما في بداية الأمر، كيان مصرفي جديد يحمل اسم، مصرف جوبا أم درمان، ثم عدل ليصبح مصرف الوحدة، مع العلم أن هذه العملية كانت من النوع القسري وبقرار من المصرف المركزي السوداني؛
- في عام 1973 ايضاً، تم إدماج مصرف البحر الأحمر التجاري في مصرف النيلين، وكان هذا النوع من النوع القسري ايضاً؛
- في عام 1982، تمت دمج مصرف الشعب التعاوني في مصرف الخرطوم، وكان هذا الدمج قسرياً ايضاً؛

¹ - <http://www.alaswaq.net/views/2006/11/17/4167.htm>.

² - عبد الرحيم حمدي، مرجع سابق، 2000، ص ص 107-109.

- في عام 1992، وتوافقاً مع سياسة الخصخصة، قام مصرف المزارع للاستثمار والتنمية بالاستحواذ علي المصرف التجاري السوداني، مع احتفاظ الأخير بوجوده القانوني؛
- في عام 1993، تم دمج مصرفي الوحدة والمصرف القومي للاستيراد والتصدير في مصرف الخرطوم، وأطلق علي الكيان المصرفي الجديد اسم (مجموعة مصرف الخرطوم)، وكان هذا الدمج ايضاً بقرار من المصرف المركزي السوداني، بهدف خلق كيان مصرفي قوي يستطيع النفاذ عبر الحدود السودانية، وكان ذلك في إطار برنامج الإصلاح المصرفي ضمن سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي التي بدأت في عام 1992، إلا أن هذا الدمج لم يحقق النتائج المتوقعة منه، بل خلق اختناقات ومشاكل متعلقة بالعمالة.
- تم دمج المصرف الصناعي السوداني في مصرف النيلين في بداية التسعينيات، وأطلق علي الكيان الجديد اسم (مجموعة مصرف النيلين للتنمية الصناعية) بهدف زيادة التمويل المصرفي لقطاع الصناعة؛
- في عام 1997 تمت عملية اندماج من النوع الإرادي أو الاتفاقي بين المصرف التجاري السوداني ومصرف المزارع، وظهور كيان مصرفي جديد تحت مسمى(مصرف المزارع التجاري).
- في بداية عام 2000 بدأ تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، والذي استمر إلي عام 2003، بهدف خلق كيانات مصرفية قوية ذات ملاءة مالية مرتفعة تؤهلها لمواجهة المنافسة من المصارف العالمية والإقليمية، تمثلت تلك الإصلاحات في حزمة من الإجراءات والسياسات التالية⁽¹⁾:
- الدمج المصرفي: تقرر أن تكون عملية الاندماج بين المصارف اختيارية.
- الحد الأدنى لرأس المال: تمثل الزيادة في رؤوس أموال المصارف خياراً آخر لخلق كيان مصرفي قوي، لذا فقد تقرر أن يكون الحد الأدنى لرأس مال المصارف بنحو 3 مليارات دينار سوداني، يتم استيفاؤه علي مراحل خلال فترة البرنامج (2000-2002) .
- بالنسبة لمصارف القطاع الخاص : تم التوفيق بين أوضاع خمسة مصارف خاصة وفقاً لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال وتوصيل ثلاثة آخرين للوصول إلي مليار دينار سوداني،

¹- عبد الباسط محمد المصطفى جلال، نظرة تحليلية لتطبيق مقرارات بازل 1 في السودان، المجلة المصرفية(دراسات وبحوث)، مصرف السودان المركزي، العدد 35، الخرطوم، السودان، مارس 2003، ص ص 4-5.

- وتم دمج اثنين من المصارف التي لم تستطع زيادة رؤوس أموالها، في حين لم يستوف مصرف واحد المرحلة الأولى من البرنامج.
- المصارف المتخصصة: كانت مصارف حكومية وقد وضعت مقترحات لإعادة هيكلتها بالتشاور مع وزارة المالية و الاقتصاد الوطني.
 - بالنسبة لمصارف القطاع العام: فقد استوفى مصرف الخرطوم المرحلة الأخيرة وقام بزيادة رأسماله إلى ثلاثة مليارات دينار سوداني، وتم تحويله إلى شركة مساهمة تمهيداً لخصصته، أما مصرف النيلين للتنمية الصناعية فقد استوفى هو الآخر المرحلة الأخيرة بزيادة رأسماله إلى ثلاثة مليارات دينار سوداني، كما فعل ذلك كل من مصرف الادخار و التنمية الاجتماعي والمصرف الزراعي .
 - بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية: فقد قام المصرف المركزي السوداني بمنح مهلة لاثنتين من فروع المصارف الأجنبية للتوفيق بين أوضاعها مع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وهذه المهلة ترتبط بطبيعة كل مصرف، أما المصرف الثالث، فقد بدأ العمل في عام 2003 برأس مال يعادل 12 مليون دولار أمريكي.

7. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في الاندماج المصرفي :

ظهرت أول تجارب للاندماج المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة في الثمانينيات، حيث تم دمج ثلاثة مصارف في مصرف أبوظبي، وإنشاء كيان جديد هو المصرف الوطني التجاري، من خلال دعم مالي كبير من الدولة، وتم نفس الشيء في إمارة دبي، حيث تم دمج مصرفين في مصرف الاتحاد للشرق الأوسط، إلا أن عمليات الدمج في تلك الفترة كان هدفها الأساسي هو تلافي خلل هيكلي في أوضاع المصارف المندمجة وضعف مراكزها المالية⁽¹⁾.

مع بداية الألفية الجديدة، ازدادت وتيرة عمليات الاندماجات علي الصعيد المحلي و الإقليمي بشكل غير مسبوق، وبصفة خاصة ابتداء من عام 2006، تبدا ذلك في إعلان المصرف المركزي الإماراتي في أكتوبر 2008 عن فتح الباب أمام المصارف المحلية الإماراتية للاندماج فيما بينها، وذلك لمواجهة أزمة الإئتمان العالمية، التي حدثت في النصف الأخير من عام 2008، كما أعلن أن الاندماج سيكون اختياريًا، باعتبار أن هذا النوع من الاندماج سيساعد علي تخفيض التكاليف، فضلاً عن أن الاندماج لا يقتصر علي المصارف الضعيفة فقط بل يشمل المصارف الكبيرة أيضاً، وقد أدت تلك السياسات إلي تسارع خطى الاندماجات والاستحوادات في السوق المصرفي الإماراتي.

¹ - أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 189.

حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية من بين أكثر الدول التي نفذت صفقات للاستحواذ علي مؤسسات في دول الشرق الأوسط، كما شهدت الساحة المصرفية بدولة الإمارات العربية في الأعوام الأخيرة، وخصوصاً ابتداء من عام 2007، دخول مصارف عربية كبرى في منافسة شديدة مع مصارف عالمية للاستحواذ علي مصارف مصرية مطروحة للبيع. فقد استطاعت مصارف إماراتية أخرى دخول السوق المصرفي المصري من خلال الاستحواذ علي مصارف متوسطة الحجم، فقد استحوذ مصرف الاتحاد الوطني الإماراتي علي مصرف الإسكندرية التجاري و البحري، واستحوذ كل من مصرف أبوظبي الإسلامي وشركة الإمارات للاستثمار علي المصرف الوطني الإماراتي للتنمية بمصر، علاوة علي ذلك، كان مصرف الاتحاد الوطني الإماراتي من أشد المنافسين علي صفقة بيع مصرف القاهرة الشرق الأقصى و الذي فاز بها مصرف عودة اللبناني⁽¹⁾.

من أهم وأشهر صفقات الاندماج داخل السوق المصرفي الإماراتي، صفقة الاندماج بين مصرف الإمارات الدولي ومصرف دبي الوطني، و التي أعلن عنها في عام 2008، حيث كان مصرف الإمارات الدولي ثاني أكبر مصرف في الدولة من حيث حجم الأصول ، ويمتلك شبكة فروع خارج الإمارات في كل من السعودية وبريطانيا وجيرسي (جزر القنال) و الهند وسنغافورة، ويقدم المصرف كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية.

أما مصرف دبي الوطني والذي تأسس في عام 1963 فكان يعتبر رابع مصرف في الإمارات من حيث حجم الأصول، ويمتلك شبكة فروع خارج الإمارات في كل من قطر و المملكة المتحدة وجيرسي (جزر القنال) ومكتب تمثيل في إيران، ويعمل من خلال المصرف الرئيسي وخمس شركات فرعية وهي (مصرف دبي الوطني للاستثمار، والوطني الإسلامي، والوطني للأوراق المالية، وشركة استثمار مصرف دبي الوطني "جيرسي" المحدودة، والوطني العقاري).

لا شك أن نوعية الاندماج المشار إليه كانت من النوع الاختياري، أي من نفس النشاط أو الصناعة، وعلي خلفية الوجود القوي للمصارف الإماراتية خارج الحدود الإقليمية، فقد تمثل ذلك في قيام مصرف دبي الإسلامي (الذي تم تأسيسه عام 1975 ويعتبر أول مصرف إسلامي في العالم) باتخاذ استراتيجية تهدف لتوسيع شبكة عملياته عبر الحدود، والتي من أهمها تملك حصة الأغلبية في "مصرف الخرطوم" و "مصرف الإمارات و السودان"، وفتح مكتب تمثيل في تركيا، فضلاً عن حصوله علي ترخيص للعمل في باكستان، تحت اسم "مصرف دبي الإسلامي باكستان المحدود"،

¹ http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id=15.

كذلك توجيه أعماله في الأردن، تمثل ذلك في مصرف الإنماء الصناعي، والذي يتخذ من الأردن مقراً له، بعد أن حصل علي رخصة مصرفية أولية من قبل المصرف المركزي الأردني للعمل كمؤسسة مالية إسلامية، ثم تغير اسمه ليصبح (مصرف الأردن دبي الإسلامي) في عام 2009 برأس مال قيمته 100 مليون دولار أمريكي⁽¹⁾.

عمليات الاندماج والاستحواذ في المنطقة العربية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008:

كانت المصارف في البلدان العربية أكثر تحفظاً إزاء الأزمة المالية العالمية، التي ضربت الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من عام 2008. فقد سجلت أنشطة الاندماج إنخفاضاً ملحوظاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد انخفضت قيمة الصفقات المنفذة في عام 2009، حيث كانت في مجملها تحدث خوفاً من الانهيار؛ لذا جاءت الزيادة في عدد الاندماجات دون القيمة.

كما شهدت أسواق الاندماجات في المنطقة العربية خلال شهر أكتوبر 2010، الاتفاق علي صفقة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 14.7 مليار دولار أمريكي، وفقاً لأحدث تقرير صادر عن مؤسسة "كابيتال لينك جلوب" المصرية المتخصصة في الاندماجات. وأشار التقرير إلى أن الكويت احتلت المركز الأول عربياً من حيث الصفقات المحلية، كما جاء قطاع المصارف والمؤسسات المالية في المرتبة الثانية بعد قطاع الاتصالات، و أشار التقرير إلي أن سوق الاندماجات يختلف عن نظيره في الدول الأجنبية؛ نظراً لإنخفاض درجة الإقبال على المخاطرة، وفي تطور آخر شهدت أنشطة الاندماج في المنطقة العربية والشرق الأوسط تراجعاً ملموساً خلال شهر نوفمبر 2010، لتصل إلى 4 مليارات دولار أمريكي مقارنة بنحو 14 مليار دولار أمريكي في أكتوبر 2010، على الرغم من أن عدد الصفقات المنفذة في نوفمبر 2010، كانت أكبر من حيث العدد، حيث بلغت 25 صفقة مقابل 22 صفقة⁽²⁾، والحقيقة أن أسواق الاندماج لها اعتبارات خاصة ينبغي مراعاتها عند إجراء المقارنات بين الفترات المختلفة، فقد تشير الأرقام إلى تسارع خطى الاندماجات في فترة معينة، ولكن الحقيقة أن هناك ظروفًا قد تحول دون التنفيذ الفعلي في فترة سابقة، كما أن أنشطة الاندماج لا بد وأن تستوعب حجم السوق المحلي والمصارف المرشحة للاندماج، فقد يكون هناك تشبع في السوق المصرفي وعدم وجود طاقة فائضة لتنفيذ صفقات اندماج أو استحواذ علي الجانب الآخر. قد تكون قطاعات مصرفية تحتوي علي مصارف صغيرة للغاية، وفي هذه الحالة تكون هناك فرص سانحة لدمج تلك المصارف أو الاستحواذ عليها من قبل مصارف كبيرة الحجم، أي أن أنشطة

¹ <http://www.nufooz.com/ar/article/content/miscellaneous-news/banks/post-8.7.html>.

² http://www.alqabas.com.kw/temp/pages/2.1/11/24/46_page.pdf.

الاندماج تخضع لظروف كل بلد، بل وكل قطاع داخل البلدان المختلفة، كما أن هذا الوضع يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلدان المختلفة.

بصفة عامة، نجد أن هناك تراجعاً ملحوظاً في أنشطة الاندماج على مستوى كافة المناطق في العالم، وربما ترجع أهم أسباب انخفاض موجات الاندماج في ظل الأزمة، إلى تنفيذ عمليات تكامل بين المؤسسات في الفترة ما قبل الأزمة بالشكل الذي ظهرت بكافة اقتصاديات البلدان المختلفة كيانات عملاقة لا تمثل هدفاً لمزيد من الاندماجات مع غيرها. إلا أنه يوجد تطور تدريجي في اتجاه تنفيذ عمليات استحواذ أو تملك من قبل مصارف كبيرة على مصارف صغيرة الحجم، مع انخفاض حالات الاندماج فيما بين المصارف المختلفة، وقد يكون هذا الوضع مناسباً في ظل الأزمة المالية.

2-2-3) التجربة الليبية في الاندماج المصرفي :

لا تختلف التجربة الليبية عن باقي تجارب الدول العربية كثيراً، حيث أنها بدأت في الاتجاه إلى عمليات الدمج كحل بديل عن مواجهة مخاطر الإفلاس، كما أنها كانت قليلة العدد والقيمة، وكانت جميعها من النوع القسري الذي تقوم به السلطة النقدية في الدولة (مصرف ليبيا المركزي) بهدف إعادة هيكلة القطاع المصرفي والبدء في تنفيذ خطة الإصلاح للاقتصاد الليبي بصفة عامة، وتحسين القطاع المصرفي بصفة خاصة، فحالات الاندماج في ليبيا لا تتعدى الحالتين، وهما:-

- حالة اندماج مصرف الأمة في مصرف الجمهورية، وإطلاق اسم (مصرف الجمهورية) على الكيان الجديد .

- حالة اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية بموجب قرار مصرف ليبيا المركزي.

فقد كان السبب وراء اندماج مصرفي الأمة والجمهورية هو أن مصرف الأمة كان على شفير الانهيار، ولم توجد طرق أو حلول في ذلك الوقت لإنقاذه إلا بدمجه بمصرف آخر بقرار من مصرف ليبيا المركزي (حيث كان أمراً وليس قراراً) ومن ثم تم تعديله إلى قرار ضم المصرفين.

حيث تمت عملية الدمج بين الطرفين لينتج عنها قيام مصرف جديد بشبكة قوامها 143 فرعاً، وبميزانية تفوق 8 مليارات دينار ليبي، وبهذا يحتل المصرف الجديد المرتبة الثانية بعد المصرف الليبي الخارجي كأكبر مصرف ليبي داخلي.

أما حالة اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية، فقد كانت بسبب الظروف التي مرت بها بعض تلك المصارف من تعثر وعسر مالي وعدم القدرة على الاستمرار في أداء

مهامها، حينها قام مصرف ليبيا المركزى بالتدخل مرة أخرى بإصدار قرار بشأن اندماج بعض هذه المصارف فى المؤسسة المصرفية والإذن لها بممارسة أنشطة المصارف التجارية وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، حيث تم اعتماد النظام الاساسى للمؤسسة على أساس أنها مصرف تجارى والمصارف الأهلية المندمجة فيها (39مصرفاً أهلياً) لتصبح فروعاً لها، فقد أدمجت على دفعات وخلال فترات متقاربة، ولاحقاً تم صدور قرار رقم (9) لسنة 1378 و.ر (2010) يتعلق بتغيير اسم المؤسسة المصرفية الأهلية إلى مصرف شمال أفريقيا .

الفصل الثالث

قياس الأداء المالي للمصارف الأهلية

المبحث الأول :- مفاهيم تقييم الأداء وأهميته وأهدافه .

المبحث الثاني :- المقاييس المالية لتقييم الأداء المالي للمصارف .

المبحث الأول
مفاهيم تقييم الأداء وأهميته وأهدافه

1-1-3 مقدمة :

يحتل تقييم الأداء المالي للمصارف أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها، لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها مدراء المصارف هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة أفضل استخدام، وضمان تنفيذ الخطط بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية والاقتصادية.

يكمن هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف والمؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المصرف للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه، وكذلك الدور الرقابي المهم الذي يهدف إلى ترشيد الإدارة في الإعداد للخطط المستقبلية، ومعالجة الانحرافات باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية.

تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة، والتي تتم عن طريق إجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للمنظمة الواحدة خلال فترة زمنية محددة، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة منظمات مع معيار الصناعة للمنظمات المماثلة لها في نفس النشاط أو القطاع.

2-1-3 مفهوم تقييم الأداء :

يعرف تقييم الأداء بأنه (قياس الأداء الفعلي و مقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها، أو الممكن الوصول إليها، حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلاً، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف، وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء)⁽¹⁾. كما عرف البعض بأنه (فحص وتحليل انتقادي شامل لخطط و أهداف وطرق التشغيل، واستخدام الموارد البشرية و المادية، بهدف التحقق من كفاءة و اقتصادية الموارد، واستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف و الخطط المرسومة لها)⁽²⁾.

¹-توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002، ص5.
² - عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص 189.

3-1-3 (أهمية تقييم الأداء) :

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأية مؤسسة، حيث تكمن أهمية تقييم الأداء في وضع الحلول المناسبة للنتائج غير المرغوبة، وفي اتخاذ قرارات تساعد في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، كذلك يوضح العلاقة التبادلية بين المؤسسات المالية، كما يساعد تقييم الأداء علي التحقق من قيام تلك المؤسسات بوظائفها، بأفضل كفاءة ممكنة⁽¹⁾.

لذا يمكن تلخيص أهمية عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية بالشكل التالي:

- Ø يعتبر تقييم الأداء من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
 - Ø يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة والضعف في المنشآت المالية.
 - Ø يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات العامة سواء للتطوير أم للاستثمار، أو عند إجراء تغييرات جوهرية مثل شراء أصول، أي تطوير الخدمات المالية.
 - Ø يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى الصناعة أم على مستوى الدولة.
- وبذلك يتضح ارتباط تقييم الأداء بالتخطيط المسبق، مع معالجة الانحرافات وفق قرارات تصحيحية.

3-1-4 (أهداف تقييم الأداء) :

تكمُن أهداف تقييم الأداء في⁽²⁾:

- قياس مدى كفاءة الأنشطة محل التقييم وفاعليتها، من خلال المقارنة مع المستهدف أو المعايير المتعارف عليها، حتى يمكن التعرف علي الصعوبات ومحاولة معالجتها.
- تحقيق أهداف المنظمة الإستراتيجية، والحكم علي درجة التقدم في تحقيقها، والمعلومات والمشاكل التي تؤثر علي كفاءة الأداء.
- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للوحدات المالية، وذلك بالتعرف علي مدى تحقيق الوحدة للأهداف المحددة.

¹ - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 91.

² - ماجدة عفيفي نصر شاهين، "تقييم نظام المعلومات المحاسبية بقطاع الدواء لأغراض الرقابة وتقييم الأداء"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000، ص51.

- البحث والتحري عن الحلول و الوسائل المناسبة لمعالجة الإنحرافات و الاختناقات، مع ضرورة اختيار البدائل المتاحة، وبأقل التكاليف.

بناء علي ما سبق يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء عملية مهمة للرقابة علي المؤسسات المالية ومراجعة مسارها نحو تحقيق أهدافها، ومعالجة اية انحرافات قد تطرأ علي مسار تنفيذ أهداف المؤسسات، مما يستوجب اختيار المقاييس والأدوات التحليلية المناسبة لإجراء عملية التقييم حتى يمكن ضمان الوصول إلي نتائج موضوعية وغير مضللة، وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني
المقاييس المالية لتقييم الأداء المالي للمصارف

المقاييس المالية لتقييم الأداء المالي للمصارف

يستخدم المحللون الماليون المقاييس المالية لتقييم أداء المؤسسات المالية في مجالات عدة، منها الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول، وذلك للتنبؤ المبكر بحالات الفشل المالي، وبالتالي فإن دراستها ودراسة طرق تحليل البيانات المالية أصبح عامل مهم جداً بالنسبة لمتخذي القرار للتأكد من سير الخطط و الأهداف وإعادة وضع خطط بديلة في حالات الإنحراف عن المسار، وفيما يلي نتناول التحليل المالي ، اغراضه واهدافه.

أولاً : التحليل المالي :

3-2-1 (مقدمة:

نعرض في هذا المبحث مفهوم التحليل المالي وأغراض استخداماته وكذلك الركائز الأساسية التي يقوم عليها نجاح عملية التحليل؛ ذلك لما يوفره التحليل المالي من دراسة تفصيلية للبيانات الواردة بالقوائم المالية، ودراسة لنتائج الأداء المالي وأداة للرقابة المالية علي المؤسسات، وباستخدام أدوات التحليل المالي يمكن الحصول علي عدة مؤشرات تمكننا من اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصارف، حتى يمكن تجنب نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة في تلك المصارف.

3-2-2 (أغراض التحليل المالي⁽¹⁾ :

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلي تقييم أداء المؤسسات من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في تلك المؤسسات ومن ثم الاستفادة من المعلومات لترشيد قراراتهم المالية، ويمكن بشكل عام حصر أغراض التحليل المالي كما يلي :

- يساعد علي تقييم ربحية المؤسسات المالية.
- تقييم المركز المالي والائتماني لمعرفة مدي كفاءة سياسات التمويل.
- تقييم مدي كفاءة إدارة الأصول و الخصوم .
- تقييم قدرة المؤسسات علي الاستمرارية والقدرة التنافسية للمؤسسة.
- يمكن الإدارة من مراجعة الخطط المالية المتبعة وإعادة تعديلها في حالة وجود انحرافات عن أهداف المؤسسة .

1- محمد مطر،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان،دار وائل للنشر و التوزيع،2006،ص3.

3-2-3) أدوات التحليل المالي :

تعددت أساليب التحليل المالي، وذلك حسب الغرض من عملية التحليل ودرجة التحليل المستهدفة وجهة القيام بعملية التحليل داخلية أم خارجية، حيث تعتبر النسب المالية أحد أهم أدوات التحليل المالي، حيث تعكس العلاقة والترابط بين بنود القوائم المالية كوضع السيولة بالنسبة للمؤسسة، أو قدرة المؤسسة علي سداد التزاماتها قصيرة و طويلة الأجل، وبعضها الآخر يعكس كفاءة الأصول .

المهم هو تفسير النسب المالية والذي يحتاج إلي مقارنة هذه النسب بمعايير محددة ومتعارف عليها في التحليل المالي، أو المجموعة التي تتبعها المؤسسة بحيث تكون شبيهة، وكذلك المقارنات لفترات متتالية لنفس المنظمة كما سيتم في هذه الدراسة .

- أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلي :

1- التحليل الرأسي للبيانات:-

يتم استخدام هذا النوع من التحليل المالي عند المقارنة بين بيانات حدثت في نفس الفترة المالية لنفس المنظمة كالمقارنة مثلا بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة أو نسبة النقدية أو المخزون أو المدينين إلي الأصول المتداولة وكذلك نسبة رأس المال أو الاحتياطيات إلي حقوق الملكية ، لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية .
وتعتمد صحة نتائج التحليل الرأسي علي مدى الدقة في تصنيف بنود القوائم المالية، ولا تعطي النسب المستخرجة من هذا التحليل معنى إلا بعد مقارنتها بمعايير محددة ، أو مع نفس النسبة لسنوات سابقة حتى يمكن تتبع سلوك هذه البنود والرقابة عليها .

2- التحليل الأفقي للبيانات :-

يسمى هذا التحليل بتحليل الاتجاهات وهو يعني مقارنة بنود القوائم المالية لعدد من السنوات ، لبيان التغيرات أو الاتجاهات لعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تتخذ أساساً للتنبؤ بهذه العناصر في المستقبل، كالمقارنة بين صافي الربح علي مدار عدة سنوات سابقة أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي بنسبة التداول في نهاية العام السابق،

لذلك يعرف التحليل الأفقي للبيانات عل أنه: (مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية وتكون اثنين أو أكثر) (1).
حيث يتم اختيار سنة الأساس علي أنها سنة طبيعية ، خالية من الظروف العارضة لتكون المقارنة صحيحة، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{القيمة وفق سنة المقارنة} - \text{القيمة وفق سنة الأساس}}{\text{القيمة وفق سنة الأساس}} \times 100$$

بحيث يقوم المحلل بتفسير التغيرات، وتوضيح ذلك لمتخذي القرارات، لاتخاذ القرارات اللازمة بشكل أفضل.

3- التحليل باستخدام النسب المالية :

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية، التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات المالية في مجالات الربحية والسيولة و الكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.
وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات العسر المالي للمؤسسات، وتعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القائمة المالية.

3-2-4 خطوات إعداد النسب المالية واستخداماتها :-

فيما يلي تلخيص للخطوات التي يمكن منها الوصول إلي إعداد النسب وتفسيرها.

1- طارق عبد العال حماد،الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية،الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2010/2001، ص 323.

الشكل رقم (3-1): خطوات إعداد واختيار النسب المالية



3-2-5) أنواع النسب المالية :

حيث أن نسب التحليل المالي تمثل أداة هامة لاتخاذ العديد من القرارات الإدارية، فقد تم تصنيفها حسب الأغراض المستخدمة فيها إلى أربع مجموعات رئيسية، هي: (1)

- 1- نسب السيولة .
- 2- نسب الأداء أو نسب النشاط .
- 3- نسب الربحية.
- 4- نسب هيكل رأس المال أو المديونية.

كما يمكن تقسيم النسب المالية حسب القائمة والبيانات التي يتم تحليلها إلى :

- 1- تحليل الميزانية العمومية .
- 2- تحليل قائمة الدخل.
- 3- تحليل قائمة التدفقات النقدية.
- 4- تحليل العائد والمخاطرة .

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، ص32.

وفيما يلي يتم تناول للنسب المالية التي تستخدم في تحليل ربحية المؤسسة، وكذلك تحليل المخاطر التي تتعرض لها والتعرف عليها وعلي استخدامها والمعلومات التي توفرها للمحلل.

أولا - نسب السيولة :

يشير مفهوم السيولة إلى إمكانية توفر نقدية في المستقبل القريب بعد خصم الالتزامات المالية الفورية، وتقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية، عليه تعتبر النقدية أصلا تام السيولة، بينما تختلف الأصول الأخرى من حيث درجة سيولتها، وتتكون نسب السيولة من النسب الآتية:

أ- نسبة التداول :

يتم احتساب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول المتداولة علي مجموع الخصوم المتداولة، لغرض قياس معدل أو عدد مرات القدرة علي سداد الالتزامات المتداولة، من خلال ما هو متاح من أصول متداولة، ويتم احتسابها كالتالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تشير هذه النسبة إلى مدى توفر أصول في المدى القصير لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل. ليس هناك نسبة مفضلة ولكن نسبة 2 : 1 تعتبر جيدة، وهي تعني أن الأصول المتداولة تغطي الالتزامات المتداولة مرتين، اتجاه النسبة يفيد التحليل بشكل أفضل، فإذا تراجعت النسبة مع الوقت، خاصة إذا انخفضت إلى أقل من 1 : 1 يجب على المحلل دراسة التدفق النقدي، الشئ الأهم هو أن تستطيع الشركة تسديد التزاماتها في أوقاتها، حيث يمكن أن تكون النسبة منخفضة ولا تشكل أية مشكلة في حالة تخطيط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بدقة.

ب- نسبة السيولة السريعة:

يأخذ هذا المعدل في الحسبان فقط الأصول النقدية أو القريبة للنقدية، أي التي يمكن تحويلها إلي نقدية بسرعة، بقيمة تعادل تقريباً القيم الظاهرة بالميزانية، والنسب التي تؤخذ في الحسبان عند احتساب نسبة السيولة السريعة هي: (النقدية، صافي المدينين، أوراق

القبض قصيرة الأجل، استثمارات في أوراق مالية قصيرة الأجل) بمعنى استبعاد المخزون من الأصول المتداولة.

$$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{النسبة السريعة}$$

وتمثل نسبة 1 : 1 المعيارية المؤشر النموذجي، والذي يمكن به الحكم علي قدرة الوحدة علي سداد التزاماتها قصيرة الأجل، حيث من غير المرجح أن يطالب جميع الدائنين مستحقاتهم في ذات الوقت.

ثانياً - نسب الأداء أو نسب النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسات المالية في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات، ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

ويمكن تقسيم هذه النسب إلي ما يلي :

1- معدل دوران الأصول الثابتة

وتقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها، وكلما إرتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس، حيث يتم احتسابها كالتالي :

$$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{معدل دوران الأصول الثابتة}$$

2- معدل دوران الأصول المتداولة:

يعتبر هذا المؤشر مقياساً لمدى كفاءة الإدارة، في إدارة الأصول المتداولة وتوليد المبيعات، ويتم احتسابه بقسمة الإيرادات علي مجموع الأصول المتداولة .

$$\frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}} = \text{معدل دوران الأصول المتداولة}$$

حيث أن ارتفاع هذه النسبة دليل علي كفاءة المؤسسة في استثمار الأصول المتداولة .

3- معدل دوران إجمالي الأصول :

يتم احتساب هذا المعدل بقسمة المبيعات علي إجمالي الأصول، فإذا كان المعدل منخفضاً فإنه دليل علي عدم الكفاءة في استثمار الأصول، و أن نتائج عمليات المؤسسة لا تتناسب مع حجم استثماراتها في الأصول لذا يتطلب من المؤسسة زيادة حجم العمليات مع ثبات الأصول أو التخلص من بعض الأصول أو القيام بالخطوتين معاً.

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثالثاً - نسب الربحية :

يعتبر تحليل الربحية من المؤشرات الهامة، سواء من وجهة نظر إدارة المشروع أم المستثمرين أم المقرضين، باعتبار أن عامل الربحية يعد ذا أثر مباشر علي استقرار المشروع وتوفير السيولة، للوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وكذلك حصول أصحاب المشروع علي التوزيعات المناسبة، وعند محاولة تحقيق أرباح مالية يجب أن لا ننسى عامل المخاطرة، وينبغي أن يكون هناك توازن بين معدل العائد علي المبيعات (الإيرادات)، ومعدل العائد علي الاستثمار، وحجم الاستثمار بالنسبة لحجم المبيعات (الإيرادات)، حيث نجد بعض المؤسسات تحقق عائداً علي المبيعات دون أن تحقق عائداً علي الاستثمار، نظراً لضخامة المبالغ المستثمرة في الأصول.

حيث تقيس نسب الربحية مدى قدرة المشروع علي توليد الأرباح من المبيعات، أو الأموال المستثمرة.

أ- معدل العائد علي الأصول:

وتقيس هذه النسبة الأداء الكلي للشركة ومدى فاعليتها في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل، وأحياناً تسمى العائد علي الاستثمار، ويتم احتسابها كما يلي:

$$\text{معدل العائد علي الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

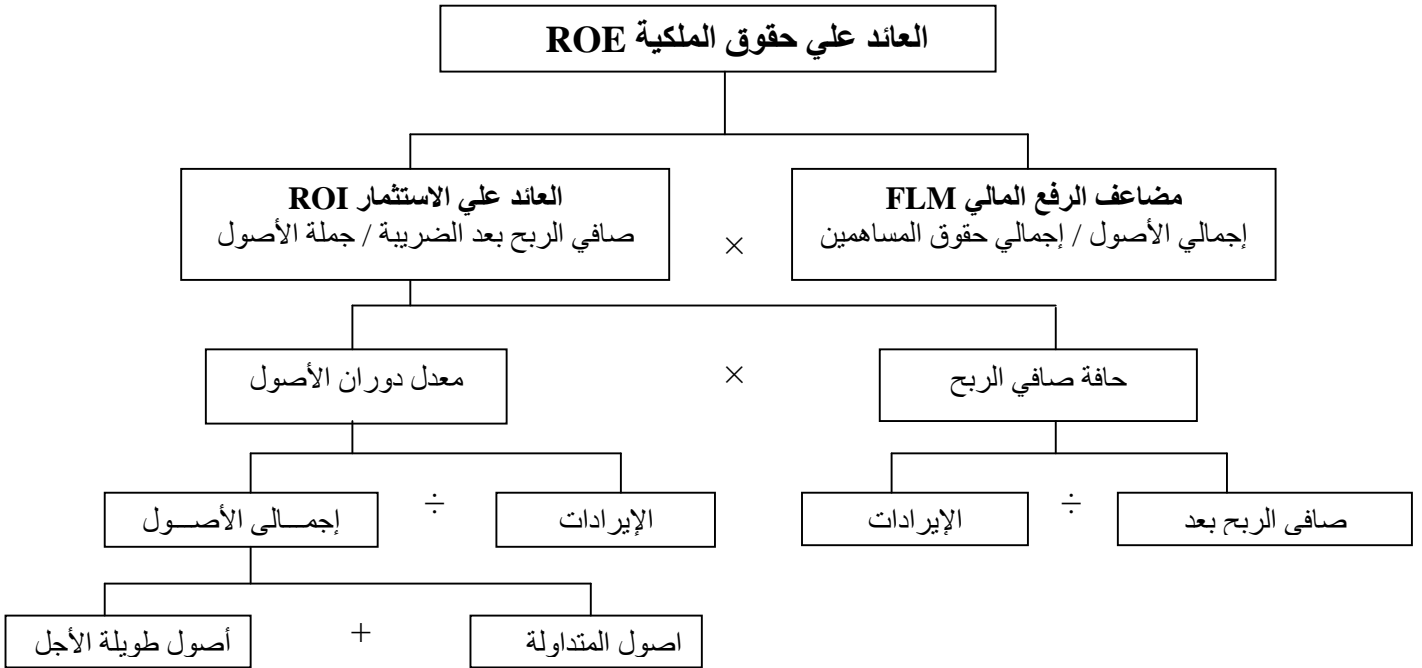
ب- معدل العائد علي حقوق الملكية :

يتعلق هذا المقياس بربحية المؤسسة مقارنة بالمصادر التي قدمها الملاك فقط، وذلك علي العكس من معدل العائد علي الأصول والذي يقوم بقياس أداء الشركة من خلال استخدام أصولها لتوليد الدخل، ويحسب العائد علي حقوق الملكية بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد علي حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

فكلما زاد معدل العائد علي حقوق الملكية زاد ربح المؤسسة، وتوجد مؤشرات أخرى مفيدة تدل علي ربحية المؤسسة مثل نسبة هامش الربح، العائد علي المبيعات. ويمكن احتساب هذا المعدل طبقاً لنظام شركة دي بونت الأمريكية، علي أساس الجمع بين مؤشرات النشاط ومؤشرات الربحية علي الإيرادات، ليظهر كيف تتفاعل هذه المؤشرات لتحديد ربحية الأصول، ويمكن توضيح نظام (DuPont) لتحليل الربحية بالشكل التالي¹:

الشكل رقم (2-3): توضيح عمل نظام ديوبنت (DuPont)



¹ - محمد مطر، مرجع سابق، ص50.

من الشكل السابق يتضح بأن تحسين ربحية المصرف والممثل في العائد علي حقوق المساهمين **Return on equity - (ROE)** يمكن تحقيقه، إما عن طريق تحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة بما يترتب عليه من زيادة في معدل العائد علي الاستثمار **Return On Investment - (ROI)**، وذلك دون إحداث تغيير في هيكل رأسمال المؤسسة، أي بتثبيت مضاعف الرفع المالي **Financial Leverage Multiplier - (FIM)**.

أوعن طريق تثبيت الأداء التشغيلي للمؤسسة ممثلاً في العائد علي الاستثمار، مع تحسين مضاعف الرفع المالي بالاستفادة من مزايا المتاجرة بالملكية، أي عن طريق التوسع في الاقتراض مع النجاح في استثمار الأموال المقترضة في فرص استثمارية تحقق عائداً مجزياً. أما الطريقة الأخيرة فهي إحداث تحسن مزدوج في العائد علي الاستثمار ومضاعف الرفع المالي، مما يعني نجاح المؤسسة في تحسين أدائها التشغيلي، جنباً إلي جنب مع نجاحها في الاستفادة من مزايا المتاجرة بالملكية.

ج- نسبة ربح العمليات :

يتم احتساب هذا الهامش بقسمة الربح قبل الفوائد و الضرائب علي الإيرادات، حيث تعتبر هذه النسبة مقياساً لكفاءة جميع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات.

$$\text{نسبة الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الإيرادات}} \times 100\%$$

هدف الإدارة هو جعل نسبة الربح إلى المبيعات أعلى ما يكون، لأنه يعكس مستوى المنافسة في السوق، و القدرة على تنويع المنتجات والقدرة على التحكم في التكاليف.

د- نسبة مجمل الربح :

بهذه النسبة يمكن معرفة متى ستتعرض المؤسسة إلي خسائر فعلية، وهي تساوي حاصل قسمة مجمل الربح علي الإيرادات.

$$\text{نسبة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{الإيرادات}} \times 100\%$$

تركز النسبة (تعرف أيضا بالهامش الكلي) على تكاليف جعل السلع والخدمات جاهزة للبيع، أي تغيير بسيط في النسبة يمكن أن يكون ذا أهمية كبيرة.

رابعاً- نسب هيكل رأس المال أو المديونية:

تقيس هذه النسب مدة قدرة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتها، أو مدى الحماية المتوفرة لأصحاب القروض، كما تقيس مدى الاعتماد علي الديون في تمويل الأصول، وهي بذلك تبين ما تساهم به القروض، بالمقارنة بما يساهم به الملاك.

1- نسبة الديون إلي إجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة درجة مساهمة الدائنين في مجموع الأصول، وتحتسب بقسمة مجموع الالتزامات علي مجموع الأصول، وتتكون الالتزامات من الالتزامات المتداولة و الالتزامات طويلة الأجل، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة دل ذلك علي زيادة مساهمة المالكين في مجموع الأصول، وانخفض بذلك احتمال خسارة الدائنين، في حالة تصفية المؤسسة.

$$\text{نسبة الديون إلي إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

بذلك فإن هذا المؤشر مهم جداً من وجهة نظر المقرضين، لأن له دلالة علي مدى التغطية والحماية لحقوقهم، وبصفة عامة يمكن القول إنه كلما زاد هذا المعدل زادت نسبة المخاطرة التي يغامر بها المقرضون .

2- نسبة الديون إلي حقوق الملكية:

يستخدم هذا المؤشر كذلك لمعرفة مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون، ودرجة التوازن التي تحققها الإدارة، بين مصادر التمويل الخارجية والداخلية، وأثر ذلك علي هيكل المركز المالي، وكلما زادت نسبة مساهمة المالكين يزيد ذلك من إطمئنان الدائنين علي أموالهم، والثقة في قدرة الوحدة علي تسديد التزاماتها، ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلي حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

أما فيما يتعلق بالنسب التي تقيس درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة فنسرد منها ما يلي :

خامساً- مقاييس المخاطر :

تتغير ربحية المصرف بصورة مباشرة مع مدى المخاطر التي تحيط بمحفظته الاستثمارية وعملياته التي يقوم بها، بينما يمكن تجنب بعض المخاطر، إلا أن هناك بعض المخاطر الأخرى لا يمكن تجنبها، نظراً لارتباطها بالبيئة الاقتصادية والأسواق المالية، وفيما يلي نتناول بعض مقاييس الخطر التي قد تتعرض لها المصارف⁽¹⁾.

1- مخاطر الائتمان:

هذه المخاطر تقيس جودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب ندرة المعلومات المتاحة، وتركز مقاييس مخاطر الائتمان علي القروض، لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد، ويمكن احتسابها بالمعادلات التالية⁽²⁾:

- نسبة تقيس جودة القروض = صافي القروض / إجمالي القروض والإيجارات .
 - نسبة العجز عن السداد = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجارات.
- السبب في استخدام هذه النسب هو فحص صافي خسائر القروض و القروض المتعثرة، فإجمالي خسائر القروض يساوي قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل، نتيجة عدم إمكان تحصيلها خلال فترة الاندماج، أما القروض المتعثرة فهي تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات في رد القرض، لذا يتوجب علي المصرف تبويب القروض حسب نسبة المخاطر .

2- مخاطر السيولة :

وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع المصرف تلبية التزاماته الخاصة في مواعيدها بطريقة فعالة، حيث تشير هذه المقاييس إلي قدرة المصرف علي الاقتراض وقدرة الأصول السائلة (المتداولة) علي سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها، وتستخدم نسبة حقوق الملكية إلي الأصول، والخصوم إلي الأصول كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في المصرف والقدرة علي الاقتراض من سوق المال، وذلك لأن المصرف الذي تكون حقوق الملكية لديه أكبر من مصرف آخر، أي أن تكون نسبة الرفع المالي لديه أقل، فإنه تكون لديه فرصة أكبر للحصول علي المزيد من القروض، لأن احتمالات عدم قدرته علي سداد التزاماته تكون أقل، ويمكن احتساب هذه المخاطر بالمعادلات التالية:

¹- طارق عبد العال، (تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة)- سلسلة البنوك التجارية 2، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011، ص90-100.

²- طارق عبد العال، مرجع سابق، ص92.

- قدرة المصرف علي سداد التزاماته = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول.
فكلما كان حجم حقوق الملكية أكبر، وبالتالي الرافعة المالية لدية تكون أقل، فإن المصرف تكون لدية فرصة أكبر للحصول علي المزيد من القروض، وذلك لأن احتمالات عدم قدرته علي السداد تكون أقل.

- نسبة لتقييم سيولة القروض = صافي القروض والإيرادات / إجمالي الأصول.
وهي نسبة تستخدم لقياس قدرة التدفقات النقدية من الفائدة، وأصل القرض، لتلبية التدفقات النقدية الخارجة.

ويرجع السبب في اختيار المعادلتين السابقتين، هو أن المصرف الذي يعتمد بدرجة أقل علي الاستثمارات شبة المضمونة، مثل الأذونات وسندات الخزانة و السندات الحكومية، فإنه يمكنه إصدار كميات أكبر من الأصول الجديدة، وبالتالي تكون تكلفة الإقتراض أقل مقارنة بالمصارف التي تعمل بصورة معاكسة.

3- مخاطر معدل الفائدة :

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ علي مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساساً بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويتم احتسابها بالمعادلات التالية⁽¹⁾:

- حساسية التدفق النقدي من الاصول بالنسبة للفائدة =
الأصول الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الأصول.
- حساسية التدفق النقدي من الخصوم بالنسبة للفائدة =
الخصوم الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الأصول.
- التغير في صافي دخل الفوائد = الأصول الحساسة لسعر الفائدة – الخصوم الحساسة لسعر الفائدة .
حيث يصبح الأصل أو الألتزام حساساً بالنسبة لمعدل الفائدة، إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم، ومن خلال قياس الفرق المالي بين الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة، والخصوم الحساسة تجاه معدل الفائدة، يمكننا الحصول علي صافي دخل الفوائد، فإذا كان الفرق موجباً فإن ذلك يعني أن الأصول الحساسة أكبر من الخصوم الحساسة، وبالتالي صافي دخل الفوائد يتأثر في صورة علاقة طردية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة و العكس صحيح.

¹- طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 94.

4- مخاطر التشغيل :

تشير هذه المخاطر إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في المصرف، وهي تشمل الرقابة على التكاليف والانتاجية، وكذلك على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول، أو نصيب العامل من إجمالي المصروفات، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات لا تتيح قياس احتمالات الاحتيال والتزوير، التي قد تحدث من بعض الموظفين، ويمكن قياس مخاطر التشغيل كما يلي :

- نصيب العامل من إجمالي الأصول = إجمالي الأصول / عدد العمال.
- نصيب العامل من إجمالي المصروفات = مصروفات العمالة / عدد العمال.

5- مخاطر رأس المال:

يعتبر مؤشر مخاطر رأس المال مؤشر هاماً للمصرف، لأنه يظهر احتمالات عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المصرف، إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات المصرف، وهذا يعني أنه إذا اضطر المصرف إلى تسهيل جميع أصوله فلن يكون قادراً على سداد جميع التزاماته، وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين، ويتم احتسابه كما يلي :

- نسبة قدرة المصرف على سداد التزاماته = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول .
- مخاطر رأس المال = توزيعات الأرباح المالية / صافي الدخل.

كما تشير المعادلة الثانية، إلى أنه كلما زادت المخاطر التي يتحملها المصرف، كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مواصلة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف.

لقد تم التعرض لأهم النسب المالية الأكثر شيوعاً، حيث توجد العديد من النسب التي تختلف باختلاف أغراض التحليل، إلا أنه يمكن القول بشكل عام أنه لا توجد قائمة محددة معتمدة لأغراض التحليل، حيث يمكن للمحلل المالي أن ينسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر خلال نفس السنة أو السنوات الماضية، في حالة ما إذا كانت المقارنة تعطي معنى أو مدلولاً، و الجدول التالي يتضمن تلخيصاً لأهم النسب التي تساعد على تحليل بيانات المصارف الأهلية قبل اندماجها وتحليل بياناتها بعد أن أصبحت فروعاً للمؤسسة المصرفية الأهلية .

النموذج المقترح لتقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية قبل وبعد عملية الاندماج في

المؤسسة المصرفية الأهلية

جدول رقم (1-3)

الأدوات المستخدمة	الغرض من استخدام الأداة	المعادلة
أولاً / تحليل السيولة :	وتقيس هذه النسب قدرة المصرف علي تمويل عملياته الجارية من خلال الأصول السائلة أو القابلة للتسييل بدون خسائر	
1	نسبة التداول	نسبة المتداولة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$
ثانياً / تحليل الربحية:	تقيس نسب الربحية مدى قدرة المصرف علي توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.	
1	العائد علي الاستثمار (ROI)	العائد علي الاستثمار = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$
2	مضاعف الرافعة المالية (FEM)	الرافعة المالية = $\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$
3	العائد علي حقوق الملكية (ROE)	العائد علي حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$
4	هامش الربح (PM)	هامش الربح = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$
5	منفعة الأصول (AU)	منفعة الأصول = $\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$
ثالثاً / تحليل المخاطر :	وتعمل نسب المخاطر علي تقييم المخاطر التي تحيط بالمحفظة الاستثمارية والعمليات التي يقوم بها المصرف	
1	مخاطر الائتمان	مخاطر الائتمان = $\frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$
2	مخاطر السيولة	مخاطر السيولة = $\frac{\text{الودائع الأساسية (تقدياً بالخبزينة والمصارف)}}{\text{إجمالي الأصول}}$
3	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول = $\frac{\text{الأصول الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$
4	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم = $\frac{\text{الخصوم الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$
5	مخاطر رأس المال	مخاطر رأس المال = $\frac{\text{الأموال الخاصة (حقوق الملكية)}}{\text{إجمالي الأصول}}$

الفصل الرابع

تقييم وتحليل أداء المصارف الأهلية

تقييم أداء المصارف قبل وبعد عملية الإندماج تحليل البيانات -
إجراء المقارنات - مع عرض النتائج و التوصيات.

تقييم أداء المصارف قبل وبعد عملية الإندماج
تحليل البيانات - إجراء المقارنات
النتائج و التوصيات

1-4 (المقدمة :-

يهدف هذا المبحث إلي عرض و تحليل بيانات القوائم المالية لمفردات الدراسة و البالغ عددها 10 مصارف أهلية وذلك لمدة 4 سنوات قبل عملية الإندماج و4 سنوات بعد الإندماج، كما يتناول هذا الفصل الإحصاء التحليلي وأختبار الفرضيات وذلك بالإعتماد علي الإحصائيات الوصفية بما فيها المتوسط، والانحراف المعياري وأختبار T للعينات الزوجية.

2-4 (التحليل المالي لمفردات الدراسة :

1-2-4 (التحليل المالي لمصرف اجدابيا الأهلي :

مصرف اجدابيا الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشاءها بموجب أحكام القانون رقم (1) سنة 1993 بشأن المصارف والنقد والإئتمان، ومقره مدينة اجدابيا، وذلك بناء علي القرار الصادر من أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية سنة 1425 ميلادية (1996 ف) بالإذن لمصرف اجدابيا بمزاولة أعماله، وفي الجدول التالي تحليل لمؤشرات أداء المصرف قبل الإندماج وهي متمثلة في الفترة من 2003-2006 ومؤشراته بعد الاندماج في الفترة من 2008-2011 وهي كما يلي في جدول رقم (1-4) .

بعد تحليل بيانات قائمتي الدخل و الميزانية العمومية في جدول رقم (1-4)، لمصرف اجدابيا الأهلي بتاريخ 12/31 عن كل سنة، تبين أن أثر الإندماج قد تسبب في إنخفاض نسبة السيولة المتمثلة في نسبة التداول بنسبة كبيرة بعد عملية الإندماج، حيث نلاحظ أن الإنخفاض في نسبة التداول تشير إلي قدرة المصرف علي سداد التزاماته قصيرة الأجل بنسبة (0.0288) مرة، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالنسب المتعارف عليها (1:2)، كذلك مؤشر العائد علي الإستثمار انخفض أيضا لأدنى مستوي له بعد عملية الإندماج ليصل إلي (-0.0034) و مؤشر مضاعف الرافعة المالية انخفض ليصل إلي (7.248) ومع إنخفاض مؤشري العائد علي الأستثمار ومضاعف الرافعة المالية فقد أنخفض مؤشر العائد علي حقوق الملكية إلي (0.0328)، كذلك مؤشري هامش الربحية ومعدل دوران الأصول قد إنخفض ليصل إنخفاض الأول إلي (0.1381) وإنخفاض معدل الدوران الأصول إلي (0.0197)، من التحليل المالي لمؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية نستنتج بأن عملية الإندماج قد أثرت تأثير سلبي علي نشاط المصرف ولم تؤدي إلي تحسن في الأداء.

جدول رقم (4-1): مؤشرات الأداء المالي لمصرف اجدابيا الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف اجدابيا الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
	أولاً / تحليل السيولة :									
0.0288	0.0120	0.0088	NA	0.0656	0.5607	0.6595	0.4781	0.7961	0.5445	- نسبة التداول
	ثانياً / مؤشرات الربحية : -									
-0.0034	0.0014	0.0081	NA	-0.0199	0.0139	0.003	0.009	0.0223	0.0298	- مؤشر العائد علي الأستثمار ROI
7.248	14.519	8.0102	NA	-0.7824	10.586	4.190	6.399	28.323	21.170	- مؤشرمضاعف الرافعة المالية EM
0.0328	0.0206	0.0625	NA	0.0155	0.2333	0.013	0.057	0.633	0.630	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.1381	0.1675	0.7445	NA	-0.4977	0.3216	0.095	0.121	0.835	0.749	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0197	0.0084	0.0109	NA	0.0400	0.0489	0.0331	0.0741	0.0267	0.0397	- معدل دوران الأصول (AU)
	ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر : -									
0.1388	0	0	NA	0.4166	0.2146	0.233	0.288	0.333	0.123	- مخاطر الائتمان
0.0564	0.0119	0.0080	NA	0.1494	0.4380	0.460	0.365	0.743	0.489	- مخاطر السيولة
0.6820	0.3553	0.4485	NA	1.2423	0.5005	0.4762	0.5565	0.2331	0.4688	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.0032	0.0022	0.0036	NA	0.0040	0.0018	0.0013	0.0021	0.0006	0.0022	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
-0.3613	0.0688	0.1248	NA	-1.2779	0.1470	0.238	0.156	0.035	0.047	- مخاطر رأس المال

أما فيما يتعلق بمؤشرات المخاطر فقد لوحظ أن مخاطر الائتمان قد أنخفضت إلي (0.1388) ومخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول قد إرتفعت لتصل إلي نسبة (0.6820) كما إرتفعت نسبة مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم لتصل إلي (0.0032) أما نسبي مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال فقد شهدتا إنخفاض، حيث أنخفضت نسبة مخاطر السيولة إلي (0.0564) ومخاطر رأس المال إلي (-0.3613)، مما سبق يتضح لنا أن للإندماج أثر إيجابي علي جميع مؤشرات المخاطر بإستثناء نسبي مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول ومخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم.

2-2-4 (التحليل المالي لمصرف يفرن الأهلي :

مصرف يفرن الأهلي هو أحد المصارف التي تم تأسيسها في عام 1997 ف ، ومقره مدينة يفرن ، وأعتبرت سنة 1998 أول سنة مالية لنشاط المصرف بشكل رسمي وفيما يلي تحليل لمؤشرات المصرف قبل الاندماج من سنة 2003-2006 وبعد الاندماج من سنة 2008-2011 وهي كما يلي:

جدول رقم (2-4): مؤشرات الأداء المالي لمصرف يفرن الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الاندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الاندماج				تقييم مصرف يفرن الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
										أولا / تحليل السيولة :
0.0242	0.0491	0.0209	NA	0.0028	0.5106	0.3454	0.7430	0.5383	0.4434	- نسبة التداول
										ثانياً / مؤشرات الربحية :-
0.0083	0.0013	0.008	NA	0.0158	0.0104	0.0133	0.0076	0.0056	0.0105	- مؤشر العائد علي الأستثمار ROI
30.878	4.7250	89.501	NA	-1.591	8.0562	8.6440	10.4191	5.4241	5.1056	- مؤشر مضاعف الرافعة المالية EM
0.2466	0.0062	0.7588	NA	-0.0251	0.0830	0.1155	0.0800	0.0308	0.0536	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.1695	0.0495	0.2284	NA	0.2306	0.2612	0.3122	0.2441	0.1262	0.2274	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0434	0.0267	0.0352	NA	0.0685	0.0401	0.0428	0.0314	0.0450	0.0462	- معدل دوران الأصول (AU)
										ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر :-
0.1395	0	0	NA	0.4185	0.1042	0.1981	0.0990	0.0430	0.0156	- مخاطر الإئتمان
0.0238	0.0474	0.0196	NA	0.0046	0.4347	0.2950	0.6593	0.4281	0.3498	- مخاطر السيولة
0.8577	0.3665	0.5066	NA	1.7002	0.1484	0.0962	0.0953	0.2109	0.2537	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.0687	0.0385	0.0556	NA	0.1121	0.0000	0	0	0	0	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
-0.1351	0.2116	0.0111	NA	-0.6282	0.1357	0.1156	0.0959	0.1843	0.1958	- مخاطر رأس المال

وبعد تحليل بيانات مصرف يفرن الاهلي في جدول رقم (2-4)، تبين أن أثر الإندماج قد تسبب في إنخفاض نسبة التداول بنسبة كبيرة بعد عملية الإندماج، حيث نلاحظ أن الإنخفاض في نسبة التداول تشير إلي قدرة المصرف علي سداد التزاماته قصيرة الأجل بنسبة (0.0242) مرة، أما فيما

يتعلق بمؤشرات الربحية فقد لوحظ أن للإندماج أثر سلبي علي مؤشر العائد علي الاستثمار فأنخفض ليصل إلي نسبة (0.0083)، أما مؤشر مضاعف الرافعة المالية فقد شهد ارتفاعاً إلي (30.878) ، مما أدى إلي ارتفاع مؤشر العائد علي حقوق الملكية ليصل إلي (0.2466)، فيما يتعلق بمؤشر هامش الربحية نلاحظ إنخفاض في النسبة ليصل إلي (0.1695) وأخيراً مؤشر معدل دوران الأصول إرتفع إلي (0.0434) وبذلك تكون عملية الإندماج قد أثرت تأثيراً إيجابياً علي كلا من: (مؤشر مضاعف الرافعة المالية و العائد علي حقوق الملكية و معدل دوران الأصول، أما مؤشرات السيولة و مؤشر العائد علي الاستثمار و هامش الربحية فقد كان للإندماج أثر سلبي عليها.

من نتائج تحليل مؤشرات المخاطر وجد أن مخاطر الإئتمان إرتفعت لتصل إلي (0.1395) بخلاف مخاطر السيولة فقد أنخفضت لأدنى مستوى لها بعد عملية الإندماج فأصبحت النسبة (0.0238)، أما نسبتي مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول والخصوم فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظ بعد الإندماج فأصبحت نسبة مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول (0.8577) وبالنسبة للخصوم فقد إرتفعت إلي (0.0687) بعد أن كانت مساوية للصفر، أما نسبة مخاطر رأس المال انخفضت إلي (-0.1351) ومما سبق يتضح أن للإندماج أثر سلبي علي كل من مخاطر الإئتمان ومخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول والخصوم أما مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال فقد أثر عليها تأثير إيجابي.

3-2-4 (التحليل المالي لمصرف الزاوية الأهلي :

مصرف الزاوية الأهلي هو أحد المصارف المساهمة في رأس مال المؤسسة المصرفية الأهلية، ومقره مدينة الزاوية، وقد تأسس بناء علي أحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والإئتمان وتعديلاته والقانون رقم (9) لسنة 1992 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ولائحته التنفيذية وعلي قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بشأن تأسيس مصارف أهلية الصادر في شهر 10/1995 وبدأ بمزاولة أعماله في 11/12/1995 وفيما يلي جدول يتضمن تحليل مؤشرات الأداء المالي عن الفترة من 2003-2006 قبل الإندماج والفترة من 2008-2011 بعد الاندماج وهي كما يلي:

جدول رقم (3-4): مؤشرات الأداء المالي لمصرف الزاوية الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف الزاوية الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
أولاً / تحليل السيولة :										
0.0996	0.1262	0.1017	NA	0.0709	1.1977	0.7573	1.3398	0.4000	1.4962	- نسبة التداول
ثانياً / مؤشرات الربحية :-										
-0.0196	-0.0095	0.0022	NA	-0.0517	0.0279	0.0044	0.0032	0.0087	0.0762	- مؤشر العائد علي الاستثمار ROI
-30.421	194.11-	103.788	NA	-0.9477	7.7038	8.9514	10.5782	8.9950	3.5819	- مؤشرمضاعف الرافعة المالية EM
0.7122	1.84815	0.23962	NA	0.0490	0.1159	0.0398	0.0348	0.0782	0.2731	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
-1.1311	-1.7480	0.2809	NA	-1.9262	0.4499	0.3425	0.3183	0.3788	0.6890	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0133	0.0054	0.0078	NA	0.0268	0.0446	0.0130	0.0103	0.0229	0.1106	- معدل دوران الأصول (AU)
ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر :-										
0.0467	0	0	NA	0.1401	0.5784	0.6973	0.5027	0.7594	0.5354	- مخاطر الإنتمان
0.1214	0.1223	0.0962	NA	0.1458	0.7977	0.6487	0.8555	0.3438	0.8890	- مخاطر السيولة
0.1732	0.1012	0.1321	NA	0.2863	0.0063	0.0100	0.0026	0.0042	0.0065	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.1094	0.0597	0.0853	NA	0.1832	0.0317	0.0141	0.0148	0.0243	0.0664	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
-0.5226	0.0052-	0.00964	NA	-1.055	0.1868	0.1117	0.0945	0.1111	0.2791	- مخاطر رأس المال

بعد الإطلاع علي المؤشرات المالية لمصرف الزاوية، كما هو موضح في جدول رقم (3-4) أتضح لنا إنخفاض كبير في نسبة السيولة من (1.1977) لتصل إلي (0.0996) وأنخفضت أيضا نسبة معدل العائد علي الاستثمار لأدنى مستوى لها لتصل إلي (-0.0196) بسبب إنخفاض في نسبي هامش الربح ومعدل الدوران لتصل الأولي (-1.1311) و معدل دوران الأصول إلي (0.0133)، كذلك مؤشر مضاعف الرافعة المالية انخفض إلي (-30.421)، رغم إنخفاض مؤشري مضاعف الرافعة المالية ومؤشر العائد علي الاستثمار إلا أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية إرتفع بشكل بسيط جداً إلي (0.7122) وبالتالي فإن للإندماج أثر سلبي علي جميع مؤشرات السيولة والربحية باستثناء مؤشر العائد علي حقوق الملكية.

كما لوحظ إنخفاض في مخاطر الائتمان حيث وصلت النسبة بعد الاندماج إلي (0.0467)، وإنخفاض في مخاطر السيولة فقد وصلت إلي نسبة (0.1214)، وكذلك مخاطر رأس المال إلي (-0.5226) أي أن للاندماج أثر إيجابي علي كل تلك المخاطر، بخلاف مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول والخصوم فقد إرتفعت الأولي إلي (0.1732) و مخاطر سعر الفائدة علي الخصوم إلي (0.1094) وبالتالي فإن للاندماج أثر سلبي علي كليهما .

4-2-4 (التحليل المالي لمصرف جنزور الأهلي :

مصرف جنزور الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشائها بموجب أحكام القانون رقم (1) سنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان، ومقره منطقة جنزور بشعبية الجفارة، وذلك بناء علي القرار الصادر من أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية رقم (231) سنة 1425 ميلادية (1996 ف) بالإذن لمصرف جنزور بمزاولة أعماله، وفي الجدول التالي تحليل لمؤشرات أداء المصرف قبل الاندماج وهي متمثلة في الفترة من 2003-2006 ومؤشراته بعد الاندماج في الفترة من 2008-2011 وهي كما يلي في جدول رقم (4-4) .

عند الإطلاع علي القوائم المالية ومؤشرات تقييم الأداء لمصرف جنزور الأهلي في جدول رقم (4-4) تبين لنا أن مؤشر نسبة التداول المتمثلة في نسبة السيولة قد أنخفضت إلي (0.0254)، فيما يتعلق بمؤشر العائد علي الأستثمار فقد انخفض ليصل إلي (-0.0106)، وتبعه في الإنخفاض مؤشري مضاعف الرافعة المالية والعائد علي حقوق الملكية لتصل نسبة مضاعف الرافعة المالية إلي (2.8013) ونسبة العائد علي حقوق الملكية إلي (0.0224)، كما انخفضت نسبة هامش الربحية لتصل إلي (-0.2705)، أما مؤشر معدل دوران الأصول إرتفع إلي (0.0250) ومما سبق يتضح أن للاندماج أثر سلبي علي جميع مؤشرات السيولة و الربحية.

أما مؤشرات المخاطر فقد أثر الاندماج عليها تأثير إيجابي علي كلا من مؤشر مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة حيث أنخفضت مخاطر الائتمان إلي (0.1661) ومخاطر السيولة إلي (0.0347)، كذلك فقد انخفضت نسبة مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم إلي (0.0220)، ومخاطر رأس المال إلي (-0.3970)، أما مؤشر مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول فقد كان أثر الاندماج أثراً سلبياً مما أدي إلي إرتفاعه إلي (1.8311).

جدول رقم (4-4): مؤشرات الأداء المالي لمصرف جنزور الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف جنزور الأهلي أولاً / تحليل السيولة :
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
										- نسبة التداول
0.0254	0.0419	0.0145	NA	0.0198	0.4545	0.2273	0.5280	0.7266	0.6084	
										ثانياً / مؤشرات الربحية : -
-0.0106	0.0133	0.0070	NA	-0.0283	0.0041	NA	0.0052	0.0034	0.0031	- مؤشر العائد علي الأستثمار ROI
2.8013	4.9790	4.0349	NA	-0.6098	22.321	14.306	26.731	29.125	25.926	- مؤشرمضاعف الرافعة المالية EM
0.0224	0.0664	0.0276	NA	0.0172	0.1107	NA	0.1406	0.1013	0.0808	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
-0.2705	0.8967	0.3697	NA	-0.9107	0.02467	NA	0.3280	0.2148	0.16548	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0250	0.0148	0.0191	NA	0.0310	0.0174	NA	0.01604	0.0161	0.01883	- معدل دوران الأصول (AU)
										ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر : -
0.1661	0	0	NA	0.4983	0.5208	0.5997	0.4422	0.3530	0.5205	- مخاطر الإنتمان
0.0347	0.0407	0.0113	NA	0.0522	0.3603	0.1440	0.4368	0.6097	0.5001	- مخاطر السيولة
1.8311	0.3911	0.5025	NA	4.5997	0.9583	1.0337	0.9520	0.8880	0.8893	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.0220	0.0095	0.0086	NA	0.0481	0.0300	0.0331	0.0331	0.0326	0.0239	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
-0.3970	0.2008	0.2478	NA	-1.6398	0.0485	0.0698	0.0374	0.0343	0.0385	- مخاطر رأس المال

4-2-5 (التحليل المالي لمصرف صرمان الأهلي :

مصرف صرمان الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشائها وأستكملت إجراءاته خلال عام 1997، وبأشر أعماله بتاريخ 19/8/1997، وبذلك تم إعداد أول قائمة دخل للمصرف عن الفترة المالية من 19/8/1997 وحتى 31/3/1998، وأعتبرت سنة 1998 أول سنة مالية لنشاط المصرف، وفي الجدول التالي تحليل لمؤشرات أداء المصرف قبل الإندماج وهي متمثلة في الفترة من 2003-2006 ومؤشراته بعد الاندماج في الفترة من 2008-2011 وهي كما يلي :

جدول رقم (4-5): مؤشرات الأداء المالي لمصرف صرمان الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإدماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإدماج				تقييم مصرف صرمان الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
أولا / تحليل السيولة :										
0.0782	0.1468	0.0589	NA	0.0289	0.1548	0.2175	0.2415	0.1564	0.0054	- نسبة التداول
ثانياً / مؤشرات الربحية : -										
0.0015	-0.0046	0.0087	NA	0.0005	-0.0297	-0.0600	-0.0292	-0.0991	0.000006	-مؤشر العائد علي الاستثمار ROI
4.7565	9.9192	2.7927	NA	1.5577	32.786	59.4459	31.1933	17.6764	7.71967	-مؤشر مضاعف الرافعة المالية EM
-0.0064	0.0465-	0.0264	NA	0.0008	-1.4948	-3.5708	-0.9137	-1.7521	0.000005	-مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.0576	-0.2808	0.4311	NA	0.0227	-3.0287	-5.4528	-3.6334	-8.3155	0.000037	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0200	0.0166	0.0202	NA	0.0234	0.0121	0.0110	0.0080	0.0119	0.0174	-معدل دوران الأصول (AU)
ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر : -										
0.0873	0	0	NA	0.2619	0.9350	1.5468	1.2340	2.5442	0.0244	- مخاطر الائتمان
0.0559	0.1226	0.0349	NA	0.0103	0.0661	0.0903	0.1052	0.0739	0.0030	- مخاطر السيولة
0.9678	0.7225	0.8654	NA	1.3156	0.8823	0.8362	0.8547	0.8880	0.9560	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0	0	0	NA	0	0.1089	0.1175	0.1302	0.1215	0.0792	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
0.3669	0.1008	0.3580	NA	0.6419	0.0594	0.0168	0.0320	0.0565	0.1295	- مخاطر رأس المال

من جدول رقم (4-5) والذي يتضمن مؤشرات تقييم الأداء لمصرف صرمان الأهلي أتضح لنا إنخفاض نسب السيولة إلي (0.0782) ، كذلك إنخفاض مؤشر مضاعف الرافعة المالية إلي (0.7565)، أما باقي مؤشرات الربحية فقد شهدت إرتفاع بسيط، فنسبة معدل العائد علي الاستثمار إرتفع إلي (0.0015)، كذلك معدل العائد علي حقوق المساهمين إرتفع أيضاً إلي (-0.0064) رغم ان إشارته لا تزال بالسالب، ومؤشري هامش الربح ومعدل دوران الأصول إرتفعا إلي (0.0576) و الأخير إلي (0.020) .

فيما يتعلق بمؤشرات المخاطر فقد لوحظ أن عملية الإدماج أثرت علي نسبي مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم تأثيراً إيجابياً حيث أنخفضت النسبتين لتصبح الأولى (0.0673) و مؤشر مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم (0.000)، كما أنخفض مؤشر مخاطر

السيولة إلي (0.0559)، أما باقي النسب فقد تأثرت تأثيراً سلبياً من عملية الإندماج فارتفع مؤشر مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول إلي (0.9678) ، مؤشر مخاطر رأس المال ليصل بدوره في الإرتفاع إلي (0.3669).

4-2-6 (التحليل المالي لمصرف شحات الأهلي :

مصرف شحات الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشائها بموجب أحكام القانون رقم (1) سنة 1993 بشأن المصارف والنقد والإئتمان، ومقره مدينة شحات، وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات المالية لمصرف شحات وهي كما يلي:

جدول رقم (4-6): مؤشرات الأداء المالي لمصرف شحات الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف شحات الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
أولاً / تحليل السيولة :										
0.1854	0.3133	0.1055	NA	0.1375	0.2574	0.0845	0.6096	0.3706	0.0783	- نسبة التداول
ثانياً / مؤشرات الربحية : -										
0.0004	0.0094	0.0061	NA	-0.0143	-0.0297	-0.0600	-0.0292	-0.0991	0.000006	- مؤشر العائد علي الأستثمار ROI
7.9911	11.484	4.498	NA	-5.261	45.319	59.4459	31.1933	17.6764	7.71967	- مؤشر مضاعف الرافعة المالية EM
0.0678	0.1080	0.020	NA	0.0753	-1.4948	-3.5708	-0.9137	-1.7521	0.000005	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.1066	0.4171	0.1665	NA	-0.2637	-3.0287	-5.4528	-3.6334	-8.3155	0.000037	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0378	0.0225	0.0367	NA	0.0543	0.0446	0.0412	0.0335	0.0500	0.0592	- معدل دوران الأصول (AU)
ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر : -										
0.0661	0.0172	0	NA	0.1811	0.9350	1.5468	1.2340	2.5442	0.0244	- مخاطر الإئتمان
0.1871	0.2963	0.1015	NA	0.1636	0.0661	0.0903	0.1052	0.0739	0.0030	- مخاطر السيولة
0.7838	0.6398	0.7180	NA	0.9937	0.9084	0.8325	0.4399	0.6642	1.4529	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.2026	0.1729	0.0938	NA	0.3411	0.2070	0.2831	0.1417	0.2812	0.1964	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
0.0397	0.0871	0.2223	NA	-0.1900	1.4581	3.9358	0.1539	0.2419	0.2847	- مخاطر رأس المال

من الجدول التالي رقم (4-6) يتبين لنا إنخفاض في نسبة السيولة فأصبحت (0.1854) كما أنخفضت نسبة مضاعف الرافعة المالية إلي (7.9911) ، نسبة معدل دوران الأصول لتصل إلي (0.0378) أما مؤشر العائد علي الإستثمار فقد إرتفع وتحسن بعد أن كانت مؤشراتته بالسالب ليصل إلي (0.0004) كما إرتفع كلا من نسبة مؤشر العائد علي حقوق الملكية (0.0678) ونسبة هامش الربحية (0.1066) .

كما أتضح لنا فيما يتعلق بمؤشرات المخاطر إنخفاض كلاً من: (مخاطر الإئتمان إلي (0.0661)، مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول إلي (0.7838)، مخاطر رأس المال إلي (0.0397) ، مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم أنخفضت إلي (0.2026)، باستثناء مؤشر مخاطر السيولة فقد إرتفع إلي (0.1871).

4-2-7 (التحليل المالي لمصرف الأبيار الأهلي :

مصرف الأبيار الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشائها بموجب أحكام القانون رقم (1) سنة 1993 بشأن المصارف والنقد والإئتمان، ومقره مدينة الأبيار، وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات المالية لمصرف الأبيار الأهلي وهي كما يلي في جدول رقم (4-7).

من تحليل القوائم المالية لمصرف الأبيار الأهلي المدرج في جدول رقم (4-7) تبين إنخفاض كلا من نسبة السيولة لتصل إلي (0.0584) ونسبة مضاعف الرافعة المالية إلي (1.8548) ، العائد علي حقوق الملكية إلي (0.0102) ، وأخيراً هامش الربح إنخفض إلي (0.0426)، فيما يتعلق بمؤشري العائد علي الإستثمار و معدل دوران الأصول فقد شهدا ارتفاعا بسيط ليصل العائد علي الإستثمار إلي(0.0052) ومعدل دوران الاصول إلي (0.0299)، وبالتالي فإن الاندماج اثر تأثيرا سلبيا علي جميع مؤشرات السيولة والربحية باستثناء مؤشر معدل دوران الاصول و معدل العائد علي الاستثمار .

أما المخاطر المحيطة بالمصرف فقد لوحظ إنعدام لمخاطر الإئتمان بسبب عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وليس بسبب تأثير عملية الإندماج أي أنه تحسن وهمي رغم تكوين المصرف لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها في عام 2008 ومن ثم عاود ليجعلها صفر في باقي السنوات، أنخفضت أيضا كلا من : (مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم فأنخفضت الأولي إلي(0.0868) و الثانية (0.0222) كذلك انخفضت مخاطر رأس المال

إلى (-1.3345)، أما نسبة مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول فقد ارتفعت إلى (1.0758)، ليكون بذلك للإندماج أثر إيجابي علي تخفيض المخاطر بأستثناء مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول.

جدول رقم (4-7): مؤشرات الأداء المالي لمصرف اليبان الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف الأبيار الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
أولا / تحليل السيولة :										
0.0584	0.0693	0.0837	NA	0.0222	0.2837	-0.0002	0.2269	0.9314	0.6246	- نسبة التداول
ثانياً / مؤشرات الربحية :-										
0.0052	0.0049	0.0056	NA	-0.0238	0.0017	0.0034	0	0.00054	-0.0057	- مؤشر العائد علي الأستثمار ROI
1.8548	3.4472	2.3290	NA	-0.2117	63.132	144.51	39.638	39.803	5.2485	- مؤشر مضاعف الرافعة المالية EM
0.0102	0.0170	0.0089	NA	0.0050	0.1553	0.4961	0	0.02163	-0.0300	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.0426	0.3201	0.2604	NA	-0.4525	0.0666	0.275	0	0.0523	0.0754-	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0299	0.0153	0.0218	NA	0.0527	0.0294	0.012	0	0.0104	0.0759	- معدل دوران الأصول (AU)
ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر :-										
0.1456	0	0	NA	0.4370	0	0	0	0	0	- مخاطر الائتمان
0.0868	0.0620	0.0711	NA	0.1273	0.1405	-0.0002	0.2138	0.8664	0.2081	- مخاطر السيولة
1.0758	0.6076	0.8904	NA	1.7295	0.6535	0.1903	0.7650	0.1147	1.0053	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.0222	0.0064	0.0276	NA	0.0326	0.0387	0.0034	0.0200	0.0359	0.0927	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
-1.3345	0.2901	0.4294	NA	-4.7230	0.0742	0.0069	0.0252	0.0251	0.1905	- مخاطر رأس المال

8-2-4 (التحليل المالي لمصرف طبرق الأهلي :

مصرف طبرق الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشائها بموجب أحكام القانون رقم (1) سنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان، ومقره مدينة طبرق، وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات المالية لمصرف طبرق الأهلي وهي كما يلي:

جدول رقم (4-8): مؤشرات الأداء المالي لمصرف طبرق الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف طبرق الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
أولاً / تحليل السيولة :										
0.2409	0.1031	0.1429	NA	0.4767	0.0794	0.1821	0.0367	0.0288	0.0195	- نسبة التداول
ثانياً / مؤشرات الربحية :-										
0.0108	0.0034	0.0063	NA	0.0229	-0.1899	-0.5176	-0.0386	-0.2386	-0.0137	- مؤشر العائد علي الأستثمار ROI
-1.2673	1.4028	0.6495	NA	-5.8542	5.2632	0	8.0394	7.9162	7.7504	- مؤشر مضاعف الرافعة المالية EM
-0.0418	0.0049	0.0041	NA	-0.1345	-0.1390	0	-0.3107	-1.8895	-0.1064	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.2694	0.2290	0.3545	NA	0.1843	-1.0266	NA	-1.7200	-8.1421	-0.3332	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0712	0.0151	0.0178	NA	0.1246	0.0318	NA	0.0224	0.0293	0.0412	- معدل دوران الأصول (AU)
ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر :										
3.5952	0	0	NA	7.1905	0.2028	NA	0.3396	0.3042	0.0661	- مخاطر الائتمان
0.2123	0.0469	0.0318	NA	0.5582	0.0463	0.1070	0.0196	0.0166	0.0125	- مخاطر السيولة
2.3049	0.8571	0.9506	NA	5.1070	1.3367	2.0109	1.0196	1.0183	0.9796	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.0099	0.0015	0.0017	NA	0.0266	0.0818	0.0329	0.0998	0.1053	0.1127	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
0.6844	0.7128	1.5397	NA	-0.1708	0.1266	NA	0.1243	0.1263	0.1290	- مخاطر رأس المال

في جدول رقم (4-8) تم تقييم مصرف طبرق الأهلي ومن التحليل المالي للبيانات وجد أنه المصرف الوحيد الذي إرتفعت فيه نسبة السيولة فأصبحت (0.2409)، كما إرتفعت جميع مؤشرات الربحية بإستثناء مؤشر مضاعف الرافعة المالية قد إنخفض إلي (-1.267)، أما مؤشر العائد علي الإستثمار إرتفع إلي (0.0108)، كما إرتفع مؤشر العائد علي حقوق الملكية (-0.0418) وهامش الربحية أيضاً إلي (0.2694)، وأخيراً معدل دوران الأصول إلي (0.0712).

أما مخاطر الائتمان فقد إرتفعت بنسبة كبيرة إلي (3.5952) ومخاطر السيولة إرتفعت أيضاً إلي (0.2123) وإرتفعت مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول لتصل إلي

(2.3049) وأخيراً إرتفاع في نسبة مخاطر رأس المال لتصبح (0.6844)، أما مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم فقد شهدت إنخفاض فأصبحت (0.0099).

9-2-4 (التحليل المالي لمصرف سرت الأهلي :

مصرف سرت الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشائها بموجب أحكام القانون رقم (1) سنة 1993 بشأن المصارف والنقد والإئتمان، ومقره مدينة سرت، وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات المالية قبل الإندماج للسنوات من 2003-2006 وبعد الإندماج من 2008-2011 وهي كما يلي:

جدول رقم (9-4): مؤشرات الأداء المالي لمصرف سرت الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف سرت الأهلي
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
أولاً / تحليل السيولة :										
0.0988	0.0039	0.0388	NA	0.1589	0.1259	NA	0.0167	0.0171	0.2352	- نسبة التداول
ثانياً / مؤشرات الربحية :-										
0.0007	0.0058	0.0011	NA	0.0004	0.0225	NA	0.0001	0.0212	0.0449	- مؤشر العائد علي الاستثمار ROI
237.243	18.8870	471.909	NA	2.5777	6.0702	NA	5.2505	6.3488	6.8900	- مؤشر مضاعف الرافعة المالية EM
0.2935	0.11093	0.58605	NA	0.0010	0.1554	NA	0.0008	0.1348	0.3100	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.1057	1.7558	0.1946	NA	0.0169	0.4062	NA	0.0139	0.5776	0.7986	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0152	0.0033	0.0056	NA	0.0249	0.0338	NA	0.0114	0.0367	0.0563	- معدل دوران الأصول (AU)
ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر :-										
0	0	0	NA	0.3929	0	NA	NA	NA	NA	- مخاطر الإئتمان
0.0658	0.0036	0.0344	NA	0.0972	0.0911	NA	0.0085	0.0097	0.1738	- مخاطر السيولة
1.2713	0.3212	0.5168	NA	2.0259	0.8681	NA	0.9422	0.9514	0.7940	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0	0	0	NA	0	0.0716	NA	0.0917	0.0785	0.0516	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
0.1950	0.0529	0.0021	NA	0.3879	0.1677	NA	0.1904	0.1575	0.1451	- مخاطر رأس المال

من تحليل القوائم المالية لمصرف سرت الأهلي بالجدول رقم (4-9) تبين إنخفاض كلا من نسبة التداول إلي (0.0988) ونسبة العائد علي الإستثمار إلي (0.0007)، و ارتفاع نسبة العائد علي حقوق الملكية إلي (0.2935) و السبب في هذا الإرتفاع راجع إلي إرتفاع مضاعف الرافعة المالية إلي (237.243)، إلا أن نسبة هامش الربحية و معدل دوران الأصول قد انخفضتا لتصل الأولي إلي (0.1057)، و معدل دوران الأصول إلي (0.0152).

أما المخاطر المحيطة بالمصرف فقد لوحظ إنعدام لمخاطر الإئتمان بسبب عدم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها رغم تكوين المصرف لمخصص للديون المشكوك في تحصيلها في عام 2008 ومن ثم عاود لي جعلها صفر في باقي السنوات كما حدث في مصرف الأبيار الأهلي، كما أنخفضت مخاطر السيولة إلي (0.0658) إلا أن مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول إرتفعت إلي (1.2713) وإرتفعت أيضاً نسبة مخاطر رأس المال إلي (0.1950)، أما مؤشر مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم فقد إنعدم بعد عملية الإندماج .

10-2-4 (التحليل المالي لمصرف سوق الجمعة الأهلي :

مصرف سوق الجمعة الأهلي هو أحد المصارف التي تم إنشائها بموجب أحكام القانون رقم (1) سنة 1993 بشأن المصارف والنقد والإئتمان، ومقره مدينة طرابلس، وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات المالية في جدول رقم (4-10).

من الجدول التالي رقم (4-10) يتبين لنا إنخفاض في نسبة السيولة إلي (0.0299) كما أنخفض مؤشر مضاعف الرافعة المالية إلي (11.468)، اما مؤشر العائد علي حقوق الملكية فإرتفع إلي (0.0489)، إلا أن مؤشر العائد علي الإستثمار شهد إنخفاض إلي (0.0018)، رغم إرتفاع مؤشري هامش الربح ونسبة معدل دوران الأصول فقد إرتفعت الأولي إلي (0.250) والأخيرة إلي (0.0253).

من تقييم المخاطر المحيطة بالمصرف أتضح إرتفاع مؤشر مخاطر الإئتمان إلي (0.2155)، وإنخفاض في مؤشر مخاطر السيولة إلي (0.0577) ومخاطر رأس المال إلي (-1.1032)، و مؤشر مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول إلي (0.5153)، أما مؤشر مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم إرتفع إلي (0.2046) .

جدول رقم (4-10): مؤشرات الأداء المالي لمصرف سوق الجمعة الأهلي

المتوسط الحسابي بعد	بعد الإندماج				المتوسط الحسابي قبل	قبل الإندماج				تقييم مصرف سوق الجمعة الأهلي أولاً / تحليل السيولة :
	2011	2010	2009	2008		2006	2005	2004	2003	
										- نسبة التداول
0.0299	0.0212	0.0424	NA	0.0263	0.4212	0.2156	0.2221	0.8529	0.8259	
										ثانياً / مؤشرات الربحية : -
0.0018	0.0058	0.0026	NA	0.0011	0.0035	-0.083	0.0020	0.0111	0.0051	- مؤشر العائد علي الاستثمار ROI
11.468	17.176	17.519	NA	-0.291	20.253	19.307	24.633	16.699	16.821	- مؤشرمضاعف الرافعة المالية FEM
0.0489	0.1007	0.0464	NA	-0.0003	-0.4893	-1.604	0.0495	0.1863	0.0866	- مؤشر العائد علي حقوق الملكية ROE
0.2500	0.5108	0.2179	NA	0.0214	-1.1587	-3.739	0.1073	0.3507	0.1555	- تحليل هامش الربح (PM)
0.0253	0.011	0.012	NA	0.053	0.0243	0.022	0.018	0.031	0.033	- معدل دوران الأصول (AU)
										ثالثاً / مؤشرات قياس المخاطر : -
0.2155	0	0.0008	NA	0.6458	0.0950	0.1556	0.1248	0.0023	0.0047	- مخاطر الائتمان
0.0577	0.0200	0.0400	NA	0.1133	0.3848	0.1712	0.2065	0.8018	0.7768	- مخاطر السيولة
0.5153	0.218	0.245	NA	1.083	0.6293	0.420	0.692	0.758	0.776	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
0.2046	0.083	0.103	NA	0.428	0.1050	0.111	0.092	0.134	0.112	- مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
-1.1032	0.0582	0.057	NA	-3.425	0.0500	0.051	0.040	0.059	0.059	- مخاطر رأس المال

وفيما يلي ملخص لأثر الإندماج المصرفي علي مؤشرات الأداء المالي للمصارف الأهلية قيد

الدراسة وجاءت الأثار كما يلي في جدول رقم (4-11) :

جدول رقم (4-11): ملخص لأثر الإدماج على مؤشرات الأداء المالي للمصارف الأهلية المدرجة في الدراسة

مصرف الجمعة سوق	مصرف سرت	مصرف طبرق	مصرف الأبيار	مصرف شحات	مصرف صرمان	مصرف جنزور	مصرف الزاوية	مصرف يفرن	مصرف جدابيا	الأثر على مؤشرات الأداء المالي
										أثر الإدماج على مؤشرات السيولة :
-	-	+	-	-	-	-	-	-	-	- نسبة التداول
										أثر الإدماج على مؤشرات الربحية :
										-
-	-	+	+	+	+	-	-	-	-	مؤشر العائد على الاستثمار ROI
-	+	-	-	-	-	-	-	+	-	مؤشر مضاعف الرفع المالية EM
+	+	+	-	+	+	-	+	+	-	مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE
+	-	+	-	+	+	-	-	-	-	تحليل هامش الربح (PM)
+	-	+	+	-	+	-	-	+	-	معدل دوران الأصول (AU)
										أثر الإدماج على مؤشرات المخاطر :
										-
-	+	-	+	+	+	+	+	-	+	مخاطر الائتمان
+	+	-	+	-	+	+	+	+	+	مخاطر السيولة
+	-	-	-	+	-	-	+	-	-	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
-	-	+	+	+	+	+	-	-	-	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
+	-	-	+	+	-	+	-	+	+	مخاطر رأس المال

حيث تشير علامة (-) إلى التأثير السلبي لعملية الإدماج على المؤشرات المالية، وعلامة (+) تشير إلى الأثر الإيجابي لعملية الإدماج على أداء المصارف الأهلية محل الدراسة، وبهذا يكتمل التحليل المالي للمصارف الأهلية وأستعراض أهم النسب المؤثرة في أداء تلك المصارف وفيما يلي سيتم إستعراض الإحصاء الوصفي لمفردات الدراسة .

3-4 (الإحصاء التحليلي و اختبار فرضيات عينة الدراسة :

يتناول هذا الجزء الإحصاء التحليلي و اختبار الفرضيات، حيث تم استخدام عدة أساليب إحصائية مثل الإحصائيات الوصفية بما فيها المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري و اختبار الفرضيات بواسطة اختبار (t) لعينتين مزدوجتين .

1-3-4 (اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف اجدايبيا الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-12)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف اجدايبيا الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-12) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف اجدايبيا الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-12) : يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين المتوسط الحسابي قبل الدمج و بعد الدمج

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
رفض H_0	0.012	2	9.192	0.1002	0.5319	نسبة التداول
قبول H_0	0.394	2	1.077	0.0279	0.0174	مؤشر العائد علي الاستثمار
قبول H_0	0.762	2	0.346	16.699	3.3373	مؤشر مضاعف الرافع المالية
قبول H_0	0.435	2	0.968	0.3585	0.2004	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
قبول H_0	0.772	2	0.331	0.9610	0.1835	هامش الربح
قبول H_0	0.255	2	1.581	0.0319	0.0292	معدل دوران الاصول
قبول H_0	0.722	2	0.409	0.3210	0.0758	مخاطر الائتمان
رفض H_0	0.008	2	11.341	0.0582	0.3815	مخاطر السيولة
قبول H_0	0.602	2	-0.613	0.5126	-0.1815	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
رفض H_0	0.034	2	-5.292	0.0004	-0.0014	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
قبول H_0	0.341	2	1.239	0.7104	0.5083	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف اجدابيا الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-12) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف اجدابيا الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف اجدابيا الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

H_1 : أن الإندماج أدى خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

من الجدول رقم (4-12) تبين أن مخاطر الإئتمان - مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول - مخاطر رأس المال أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف اجدابيا الأهلي)، فيما عدا مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم ومخاطر السيولة أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} > 0.05$ ، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن عملية الإندماج أثرت علي خفض مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم ومخاطر السيولة، أي أن له أثراً إيجابياً وذلك يتضح من الإشارة السالبة للفرق بين المتوسط الحسابي القبلي والبعدي لمخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم .

ومما سبق يتضح لنا أن عملية الإندماج لم تؤثر إلا علي مؤشري مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم و مؤشر مخاطر السيولة في مصرف اجدابيا الأهلي.

(2-3-4) أختبار الفرضيات الفرعية لمصرف يفرن الأهلي:

من خلال أختبار الفرضيات بأستخدام أختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-13)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف يفرن الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-13) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف يفرن الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-13) : يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف يفرن الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
قبول H_0	0.060	2	3.890	0.2165	0.4863	نسبة التداول
قبول H_0	0.723	2	0.408	0.0089	0.0021	مؤشر العائد علي الاستثمار
قبول H_0	0.503	2	-0.811	48.742	-22.822	مؤشر مضاعف الرفع المالية
قبول H_0	0.590	2	-0.635	0.4464	-0.1636	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
قبول H_0	0.396	2	1.071	0.1483	0.0917	هامش الربح
قبول H_0	0.792	2	-0.301	0.0192	-0.0033	معدل دوران الاصول
قبول H_0	0.867	2	-0.190	0.3222	-0.0352	مخاطر الائتمان
قبول H_0	0.073	2	3.486	0.2041	0.4108	مخاطر السيولة
قبول H_0	0.196	2	-1.913	0.6422	-0.7093	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
قبول H_0	0.091	2	-3.091	0.0385	-0.0687	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
قبول H_0	0.437	2	0.963	0.4874	0.2708	مخاطر راس المال

2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف يفرن الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-13) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف يفرن الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف يفرن الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.
 H_1 : أن الإندماج أدى خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

ومن تحليل بيانات جدول (4-13) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف يفرن الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة.

3-3-3) اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف الزاوية الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T للعينات الزوجية والمبين في جدول رقم (18)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف الزاوية الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-14) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف الزاوية الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-14): يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف الزاوية الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
H_0 رفض	0.044	2	4.581	0.4151	1.0981	نسبة التداول
H_0 قبول	0.359	2	1.180	0.0698	0.0476	مؤشر العائد علي الاستثمار
H_0 قبول	0.705	2	0.437	150.963	38.125	مؤشر مضاعف الرافع المالية
H_0 قبول	0.437	2	-0.964	1.0713	-0.5963	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
H_0 قبول	0.182	2	2.010	1.3623	1.5810	هامش الربح
H_0 قبول	0.356	2	1.191	0.0455	0.0313	معدل دوران الاصول
H_0 رفض	0.027	2	6.017	0.1530	0.5317	مخاطر الائتمان
H_0 رفض	0.012	2	9.006	0.1300	0.6763	مخاطر السيولة
H_0 قبول	0.101	2	-2.899	0.0996	-0.1668	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H_0 قبول	0.065	2	-3.721	0.0361	-0.0776	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H_0 قبول	0.460	1	1.136	0.8833	0.7094	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف الزاوية الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-14) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف الزاوية الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف الزاوية الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.
 H_1 : أن الإندماج أدى خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

من الجدول رقم (4-14) تبين أن جميع مؤشرات المخاطر أعطت دلالة $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف الزاوية الأهلي)، فيما عدا مخاطر السيولة و مخاطر الإنتمان أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} > 0.05$ ، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن عملية الإندماج أثرت علي خفض مخاطر السيولة ومخاطر الإنتمان، حيث كان الأثر أثراً سلبياً وذلك يتضح من الإشارة الموجبة للفرق بين المتوسط الحسابي القبلي والبعدي لتلك المخاطر .

(4-3-4) اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف جنزور الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-15)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف جنزور الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-15) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف جنزور الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-15): يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف جنزور الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
H_0 قبول	0.074	2	3.467	0.2144	0.4291	نسبة التداول
H_0 قبول	0.536	1	0.892	0.0234	0.0148	مؤشر العائد علي الاستثمار
H_0 قبول	0.065	2	3.743	9.0334	19.519	مؤشر مضاعف الرافع المالية
H_0 قبول	0.174	1	3.577	0.0349	0.0882	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
H_0 قبول	0.525	1	0.925	0.7904	0.5172	هامش الربح
H_0 قبول	0.343	1	-1.672	0.0064	-0.0076	معدل دوران الاصول
H_0 قبول	0.176	2	2.058	0.2985	0.3547	مخاطر الائتمان
H_0 قبول	0.100	2	2.925	0.1928	0.3255	مخاطر السيولة
H_0 قبول	0.601	2	-0.615	2.4593	-0.8727	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H_0 قبول	0.669	2	0.495	0.0278	0.0079	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H_0 قبول	0.545	2	0.722	1.0682	0.4456	مخاطر راس المال

2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف جنزور الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-15) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف جنزور الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف جنزور الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

H_1 : أن الإندماج أدى إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

ومن تحليل بيانات جدول (4-15) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف جنزور الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة.

4-3 (5) اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف صرمان الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-16)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف صرمان الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-16) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف صرمان الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-16) : يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين الدمج و بعد الدمج لمصرف صرمان الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
H_0 قبول	0.327	2	1.286	0.1031	0.0766	نسبة التداول
H_0 قبول	0.193	2	-1.931	0.0280	-0.0312	مؤشر العائد علي الاستثمار
H_0 قبول	0.155	2	2.239	21.684	28.029	مؤشر مضاعف الرافع المالية
H_0 قبول	0.293	2	-1.413	1.8246	-1.4884	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
H_0 قبول	0.187	2	-1.972	2.7104	-3.0863	هامش الربح
H_0 قبول	0.065	2	-3.713	0.0037	-0.0079	معدل دوران الاصول
H_0 قبول	0.263	2	1.541	0.9527	0.8477	مخاطر الائتمان
H_0 قبول	0.772	2	0.331	0.0535	0.0102	مخاطر السيولة
H_0 قبول	0.607	2	-0.604	0.2453	-0.0855	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H_0 رفض	0.019	2	7.109	0.0265	0.1089	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H_0 قبول	0.131	2	-2.480	0.2147	-0.3074	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف صرمان الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الاندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
 H_1 : أن الاندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-16) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الاندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف صرمان الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الاندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف صرمان الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الاندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.
 H_1 : أن الاندماج أدى إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

من الجدول رقم (4-16) تبين أن جميع مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الاندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف صرمان الأهلي)، فيما عدا مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} > 0.05$ ، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن عملية الاندماج أثرت علي خفض مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم وكان الأثر أثراً سلبياً وذلك يتضح من الإشارة الموجبة للفرق بين المتوسط الحسابي القبلي والبعدي لمخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم .

(4-3-6) اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف شحات الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-17)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الاندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

(1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف شحات الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الاندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الاندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-17) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف شحات الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسين في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-17) : يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف شحات الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي – البعدي
H ₀ قبول	0.776	2	0.325	0.3836	0.0720	نسبة التداول
H ₀ قبول	0.341	2	-1.240	0.0420	-0.0301	مؤشر العائد علي الاستثمار
H ₀ قبول	0.177	1	3.510	15.037	37.328	مؤشر مضاعف الرفع المالية
H ₀ قبول	0.287	2	-1.438	1.8822	-1.5626	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
H ₀ قبول	0.224	2	-1.740	3.1203	-3.1353	هامش الربح
H ₀ قبول	0.399	2	1.064	0.0110	0.0068	معدل دوران الاصول
H ₀ قبول	0.237	2	1.671	0.9004	0.8689	مخاطر الائتمان
H ₀ قبول	0.198	2	-1.899	0.1103	-0.1209	مخاطر السيولة
H ₀ قبول	0.622	2	0.578	0.3733	0.1246	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H ₀ قبول	0.959	2	0.058	0.1328	0.0044	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H ₀ قبول	0.367	2	1.158	2.1222	1.4183	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف شحات الأهلي:

H₀: لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
H₁: أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-17) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف شحات الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسين في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف شحات الأهلي:

H₀: لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.
H₁: أن الإندماج أدى إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

ومن تحليل بيانات جدول (4-17) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلى خفض المخاطر المحيطة بمصرف شحات الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة.

4-3-7) اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف الأبيار الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-18)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف الأبيار الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلى تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلى تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-18) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلى تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف الأبيار الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلى تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-18): يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف الأبيار الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
قبول H_0	0.374	2	1.137	0.3434	0.2253	نسبة التداول
قبول H_0	0.333	1	-1.732	0.0028	-0.0035	مؤشر العائد علي الاستثمار
قبول H_0	0.273	2	1.497	70.907	61.277	مؤشر مضاعف الرافع المالية
قبول H_0	0.477	2	0.868	0.2895	0.1450	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
قبول H_0	0.910	2	0.128	0.3242	0.0239	هامش الربح
قبول H_0	0.974	2	-0.037	0.0225	-0.0004	معدل دوران الاصول
قبول H_0	0.423	2	-1.000	0.2523	-0.1456	مخاطر الائتمان
قبول H_0	0.469	2	0.886	0.1050	0.0537	مخاطر السيولة
قبول H_0	0.135	2	-2.443	0.2994	-0.4223	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
قبول H_0	0.529	2	0.755	0.0378	0.0165	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
قبول H_0	0.506	2	0.804	3.0358	1.4087	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف الأبيار الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-18) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف الأبيار الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف الأبيار الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

ومن تحليل بيانات جدول (4-18) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف الأبيار الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة.

(3-3-8) اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف طبرق الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-19)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

(1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف طبرق الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-19) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف طبرق الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-19) : يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف طبرق الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
H ₀ قبول	0.412	2	-1.027	0.2723	-0.1614	نسبة التداول
H ₀ قبول	0.336	2	-1.254	0.2773	-0.2008	مؤشر العائد علي الاستثمار
H ₀ قبول	0.272	2	1.500	7.5404	6.5305	مؤشر مضاعف الرافع المالية
H ₀ قبول	0.467	2	-0.890	0.1891	-0.0971	مؤشر العائد على حقوق الملكية
H ₀ قبول	0.344	1	-1.665	1.1009	-1.2960	هامش الربح
H ₀ قبول	0.535	1	-0.895	0.0622	-0.0394	معدل دوران الاصول
H ₀ قبول	0.530	1	-0.909	5.2778	-3.3924	مخاطر الائتمان
H ₀ قبول	0.477	2	-0.869	0.3308	-0.1659	مخاطر السيولة
H ₀ قبول	0.609	2	-0.601	2.7891	-0.9682	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H ₀ قبول	0.073	2	3.501	0.0355	0.0718	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H ₀ قبول	0.633	1	-0.650	1.2128	-0.5578	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف طبرق الأهلي:

H₀: لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
H₁: أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-19) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف طبرق الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف طبرق الأهلي:

H₀: لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.
H₁: أن الإندماج أدى إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

ومن تحليل بيانات جدول (4-19) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف طبرق الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة.

4-3-9 (أختبار الفرضيات الفرعية لمصرف سرت الأهلي:

من خلال أختبار الفرضيات باستخدام أختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-20)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية 5 % ، أتضح لنا ما يلي:

1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف سرت الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-20) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف سرت الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-20) : يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف سرت الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين المتوسطين	القبلي – البعدي
H_0 قبول	0.679	1	0.551	0.0695	0.0271	نسبة التداول
H_0 قبول	0.514	1	0.956	0.0321	0.0217	مؤشر العائد علي الاستثمار
H_0 قبول	0.506	1	-0.982	333.026	-231.173	مؤشر مضاعف الرافع المالية
H_0 قبول	0.809	1	-0.309	0.6323	-0.1381	مؤشر العائد علي حقوق الملكية
H_0 قبول	0.645	1	0.624	0.6805	0.3005	هامش الربح
H_0 قبول	0.384	1	1.453	0.0181	0.0186	معدل دوران الاصول
H_0 قبول	0.708	1	0.495	0.0724	0.0253	مخاطر الائتمان
H_0 قبول	0.712	1	-0.487	1.1718	-0.4032	مخاطر السيولة
H_0 قبول	0.174	1	3.574	0.0283	0.0716	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H_0 قبول	0.920	1	-0.126	0.3048	-0.0272	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H_0 قبول	0.679	1	0.551	0.0695	0.0271	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف سرت الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-20) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف سرت الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف سرت الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.
 H_1 : أن الإندماج أدى خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

ومن تحليل بيانات جدول (4-20) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف سرت الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة.

(4-3-10) اختبار الفرضيات الفرعية لمصرف سوق الجمعة الأهلي:

من خلال اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين والمبين في جدول رقم (4-21)، لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل عملية الإندماج وبعده، عند مستوى معنوية (0.05)، أتضح لنا ما يلي:

(1) الفرضية الفرعية الأولى لمصرف سوق الجمعة الأهلي:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).
 H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE).

وبتحليل الجدول رقم (4-21) تبين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي حقوق الملكية بمصرف سوق الجمعة الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي حقوق الملكية لهذا المصرف.

جدول رقم (4-21) يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لمصرف سوق الجمعة الاهلي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
H ₀ قبول	0.195	2	1.916	0.353732276	0.391233333	نسبة التداول
H ₀ قبول	0.595	1	0.739	0.003252691	0.001700000	مؤشر العائد علي الاستثمار
H ₀ قبول	0.184	2	1.995	7.629118057	8.785666667	مؤشر مضاعف الرافع المالية
H ₀ قبول	0.454	2	-0.922	1.011058343	-0.538233333	مؤشر العائد على حقوق الملكية
H ₀ قبول	0.426	2	-0.991	2.463447244	-1.408766667	هامش الربح
H ₀ قبول	0.927	2	-0.104	0.016643317	-0.001000000	معدل دوران الاصول
H ₀ قبول	0.689	2	-0.463	0.451129593	-0.120500000	مخاطر الائتمان
H ₀ قبول	0.191	2	1.944	0.291460226	0.327066667	مخاطر السيولة
H ₀ قبول	0.659	2	0.513	0.384625792	0.114000000	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H ₀ قبول	0.456	2	-0.916	0.188362240	-0.099666667	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H ₀ قبول	0.427	2	0.990	2.018480224	1.153266667	مخاطر راس المال

(2) الفرضية الفرعية الثانية لمصرف سوق الجمعة الأهلي:

H₀: لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

H₁: أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-21) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بمصرف سوق الجمعة الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة لمصرف سوق الجمعة الأهلي:

H₀: لم يؤدي الإندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

H₁: أن الإندماج أدى إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصرف.

ومن تحليل بيانات جدول (4-21) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بمصرف سوق الجمعة الأهلي)، ورفض الفرضية البديلة.

4-4 (الإحصاء التحليلي و اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية للمصارف الأهلية محل الدراسة :

يتناول هذا الجزء الإحصاء التحليلي و اختبار الفرضية الرئيسية لبيانات المصارف الأهلية والبالغ عددها (10) محل الدراسة وباستخدام نفس الأساليب الإحصائية المستخدمة لكل مصرف علي حدى والسابق ذكرها .

1-4-4 (الإحصائيات الوصفية لجميع المصارف :

يوضح جدول رقم (4-22) ملخصاً لأهم الإحصائيات الوصفية للنسب المالية المستخدمة التي تم اعتمادها في الدراسة قبل عملية الاندماج وبعدها ولجميع المصارف الأهلية محل الدراسة وهي 10 مصارف أهلية ومن خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- كان المتوسط العام لنسبة التداول بعد عملية الاندماج (من خلال جمع متوسط نسب السيولة لجميع المصارف الأهلية محل الدراسة بعد الاندماج وقسمتها علي عددها)، أقل من متوسط نسب السيولة قبل الاندماج، وبهذا يمكننا القول أن عملية الاندماج أدت إلي إنخفاض نسبة السيولة .
- شهد مؤشر العائد علي الاستثمار تغيراً طفيفاً فارتفع بنسبة بسيطة إلا أنه ورغم هذا الإرتفاع لاتزال مؤشراتته بالسالب ،وكذلك مؤشر العائد علي حقوق الملكية فقد شهد إرتفاع بعد ان كانت مؤشراتته بالسالب أيضاً، أما فيما يتعلق بمؤشر مضاعف الرافعة المالية فنلاحظ انه انخفض، وذلك بسبب إنخفاض في مؤشري هامش الربحية ومؤشر معدل دوران الأصول .
- شهدت أغلب مؤشرات المخاطر إنخفاض، فيما عدا مؤشر مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول إرتفع بشكل بسيط ، وفيما يلي سيتم تحليل النتائج المتحصل عليها من اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينتين مزدوجتين علي بيانات المصارف الأهلية محل الدراسة.

جدول رقم (4-22) يوضح المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية الخاصة بجميع المصارف الأهلية قبل و بعد الدمج

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	تقييم المصارف الأهلية	الفترة	تحليل السيولة	
0.3760	0.4142	29	نسبة التداول	قبل	السيولة	
0.0996	0.0865	29	نسبة التداول	بعد		
0.1052	-0.0202	26	ROI مؤشر العائد علي الاستثمار	قبل	مؤشرات الربحية	
0.0147	-0.0004	26	ROI مؤشر العائد علي الاستثمار	بعد		
28.613	21.896	28	EM مؤشر مضاعف الرفع المالية	قبل		
99.762	20.443	28	EM مؤشر مضاعف الرفع المالية	بعد		
1.0204	-0.3056	28	ROE مؤشر العائد على حقوق الملكية	قبل		
0.3812	0.1372	28	ROE مؤشر العائد على حقوق الملكية	بعد		
1.8789	-0.7073	27	PM هامش الربح	قبل		
0.6244	-0.0329	27	PM هامش الربح	بعد		
0.0251	0.0332	27	AU معدل دوران الاصول	قبل		
0.0251	0.0293	27	AU معدل دوران الاصول	بعد		
0.4799	0.4059	26	مخاطر الائتمان	قبل		مؤشرات قياس المخاطر
1.4003	0.3926	26	مخاطر الائتمان	بعد		
0.2707	0.2892	29	مخاطر السيولة	قبل		
0.1103	0.0910	29	مخاطر السيولة	بعد		
0.4577	0.6830	29	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول	قبل		
1.1647	1.0385	29	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول	بعد		
0.0676	0.0675	29	مخاطر سعر الفائدة للخصوم	قبل		
0.1024	0.0665	29	مخاطر سعر الفائدة للخصوم	بعد		
0.7398	0.2548	27	مخاطر رأس المال	قبل		
1.2572	-0.2985	27	مخاطر رأس المال	بعد		

4-4-2) اختبار الفرضيات لعينة الدراسة :

في هذا الجزء تم اختبار الفرضيات لبيانات المصارف الأهلية كما هو موضح في الجدول رقم

(4-23) وأتضح لنا ما يلي :

1) الفرضية الفرعية الأولى:

H_0 : لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE) في جميع المصارف محل الدراسة.

H_1 : أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي حقوق الملكية (ROE) في جميع المصارف محل الدراسة.

جدول رقم (4-23) يبين نتائج اختبار (t) للفرق بين قبل الدمج و بعد الدمج لجميع المصارف

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري لفرق	الفرق بين التوسطين	القبلي - البعدي
H ₀ رفض	0.000	28	4.242	0.4159	0.3276	نسبة التداول
H ₀ قبول	0.363	25	-0.928	0.1090	-0.0198	مؤشر العائد علي الاستثمار
H ₀ قبول	0.943	27	0.072	106.127	1.4521	مؤشر مضاعف الرافعة المالية
H ₀ رفض	0.035	27	-2.218	1.0565	-0.4429	مؤشر العائد على حقوق الملكية
H ₀ قبول	0.112	26	-1.646	2.1291	-0.6743	هامش الربح
H ₀ قبول	0.490	26	0.701	0.0293	0.0039	معدل دوران الاصول
H ₀ قبول	0.966	25	0.044	1.5652	0.0133	مخاطر الائتمان
H ₀ رفض	0.002	28	3.504	0.3045	0.1981	مخاطر السيولة
H ₀ قبول	0.100	28	-1.704	1.1238	-0.3555	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول
H ₀ قبول	0.953	28	0.060	0.0936	0.0010	مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للخصوم
H ₀ قبول	0.054	26	2.014	1.4278	0.5534	مخاطر راس المال

ومن تحليل الجدول السابق تبين لنا ما يلي: توضح نتائج اختبار (t) لعينتين مزدوجتين أن مؤشر العائد علي حقوق الملكية أعطى قيمة $P\text{-value} > 0.05$ ، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية بأن عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسن مؤشر العائد علي حقوق الملكية، وقبول الفرضية البديلة، وبهذا يكون لعملية الإندماج أثراً سلبياً علي مؤشر العائد علي حقوق الملكية والذي تم إستنتاجه من القيمة السالبة للفرق بين المتوسط الحسابي قبل عملية الإندماج وبعده.

(2) الفرضية الفرعية الثانية:

H₀: لم يؤدي الإندماج إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).
H₁: أن الإندماج أدى إلي تحسن العائد علي الاستثمار (ROI).

كما أتضح من الجدول رقم (4-23) تبين أن مؤشر العائد علي الاستثمار أعطى دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسين في معدل العائد علي الاستثمار بالنسبة للمصارف الأهلية محل الدراسة)، ورفض الفرضية البديلة بأن عملية الإندماج أدت إلي تحسن في مؤشر العائد علي الاستثمار لهذا المصرف، أي أن عملية الإندماج لم تؤدي إلي تحسن في هذا المؤشر.

(3) الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0 : لم يؤدي الاندماج إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصارف.

H_1 : أن الاندماج أدى إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصارف.

من تحليل بيانات جدول (4-23) وجد أن مؤشرات المخاطر أعطت دلالة إحصائية $P\text{-value} < 0.05$ ، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بأن (عملية الاندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصارف الأهلية)، ورفض الفرضية البديلة، باستثناء مخاطر السيولة فقد أعطت $P\text{-value} > 0.05$ ، و بالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن عملية الاندماج لم تؤدي إلي خفض المخاطر المحيطة بالمصارف الأهلية إلا أنه كان لديها أثراً سلبياً علي مخاطر السيولة والسبب في ذلك ظهور الفرق بين المتوسط قبل الاندماج وبعده بالإشارة الموجبة.

مما سبق يتضح لنا عدم مساهمة الاندماج في تحسين أداء المصارف الأهلية، سواء كان في خفض مخاطرها أو في زيادة ربحيتها وتدعيم قوتها التنافسية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلي أنتقال هذه المصارف بديونها المتعثرة وعدم معالجتها أولاً قبل عملية الدمج عن طريق تدعيم مراكزها المالية أو إقفال البعض منها نظراً لوصوله إلي حد الإفلاس أحيانا وهذا من وجهة نظر الباحث وليس بالضرورة أن يكون يمثل الواقع فهناك عدد 30 مصرف أهلي قابل للدراسة والتأكد من الوصول إلي نفس النتائج أم يوجد أختلاف عن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

4-5 (ملخص لعرض النتائج والتوصيات :

يتناول هذا الجزء أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بالاستناد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات ، كما يتناول أهم التوصيات وذلك بالاستناد على النتائج.

4-5-1 (النتائج : ومن خلال ما تم إستعراضة سابقاً فقد تم التوصل إلي :

§ أن المتوسط العام لنسب السيولة بعد الإندماج أقل من المتوسط العام لنسب السيولة قبل الإندماج ، ومن هنا يمكننا القول بأن الإندماج لم يساهم في تحسين وضع السيولة لدى المصارف الأهلية موضع الدراسة، وإنما انخفضت نسب السيولة لها، حيث شهدت المصارف الأهلية إنخفاضاً حاداً في مستوى السيولة لديها، وفي المقابل كان هناك تطور إيجابي فقط لمصرف طبرق الأهلي.

§ إن مؤشرات الربحية قبل الإندماج كانت مرتفعة قليلاً عن مؤشرات الربحية بعد الإندماج، فقد كان للإندماج أثر سلبي علي مؤشر الرافعة المالية، أما مؤشر العائد علي الأستثمار فقد ارتفع قليلاً ولكن تأثيره لا يذكر لأنه لا يزال يحمل إشارة سالبة، بينما كان للإندماج أثر إيجابي علي نسبتي العائد علي حقوق الملكية ومؤشر هامش الربح، وعموماً يمكن القول بأن الإندماج لم يساهم في تحسين مؤشرات للمصارف الأهلية موضع الدراسة.

§ أما فيما يتعلق بمؤشرات المخاطر فقد شهد المتوسط العام بعد الإندماج إنخفاضاً و بالتالي فقد أثر الإندماج أثراً إيجابياً علي مؤشرات المخاطر باستثناء نسبة مخاطر سعر الفائدة بالنسبة للأصول فقد ارتفع المتوسط العام بعد الإندماج و بالتالي يكون للإندماج أثراً سلبياً علي هذا المؤشر .

§ خلاصة لهذه الدراسة فقد ثبت أن الإندماج لم يقدم النتائج المطلوب تحقيقها، حيث أن السبب الرئيسي لإندماج المصارف الأهلية هو تفادي الإفلاس والتعثر المالي، فقد قام مصرف ليبيا المركزي بتقديم الدعم المالي ومنح القروض لتلك المصارف مع إصدار قرار لدمج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية من أجل تحسين مراكزها المالية، إلا أنه لم يحقق تلك الأهداف وهذا يختلف مع نتائج الدراسات السابقة التي توصلت إلي نتائج بخلاف هذه النتيجة.

4-5-2 (التوصيات : من خلال النتائج التي تمت الحصول عليها يمكننا التوصية بما يلي :

- 1- ضرورة وجود نظام للمعلومات و التقارير يتمتع بالمصداقية و الوقتية يساعد علي توفير بيانات متعلقة بالخسائر المحتملة وتحليلها وفقاً لمسبباتها ، ونوعية كل حدث.
- 2- الأهتمام بدراسة الفرص الضائعة علي المصارف العربية والليبية خاصة كنتيجة لعدم توفر إدارة لقياس المخاطر تعنى بتوفير بيانات سنوية ونصف سنوية عن المخاطر المحيطة بالمؤسسات المالية وكذلك توفر الحلول لتلافي مخاطر العسر المالي و الإفلاس سواء قبل الاندماج أو بعده.
- 3- أن تستمر عمليات الاندماج أو الاستحواذ بين المصارف لزيادة قدرتها المالية وتدعيم مركزها التنافسي في السوق المصرفي مع مراعاة الا يتم الاندماج لمصلحة أطراف أجنبية لضمان عدم خضوع الجهاز المصرفي للسيطرة الأجنبية وكذلك يجب أن تتم عمليات الاندماج في ضوء ضوابط و اعتبارات معينة لتجنب فشل عمليات الاندماج .
- 4- تقيد إدارة المصارف بالاستعانة باستشاريين دوليين لدراسة السوق و المنتجات المصرفية وإدخال المنظومات الآلية المصرفية.

4-5-3 (الدراسات المستقبلية (المقترحة):

- 1- أقتراح دراسة بدائل لتقوية المراكز المالية للمصارف قبل إندماجها، لتفادي نقل ثقل الديون المتعسرة و احتمالات نقل الفشل إلي الكيان الجديد أو المصرف الدامج كنتيجة للإندماج.
- 2- أقتراح أيضاً دراسة شاملة للإندماج المصرفي تضم دراسة المتغيرات البيئية المحيطة بعملية الإندماج و المتغيرات الدولية لتوفير قاعدة بيانات متكاملة حول أثر الإندماج المصرفي علي الأداء.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

(أ) الكتب:

1. إبراهيم مختار، مصارف مصر في ظل عالم متغير ومتنافس، القاهرة، (مكتبة الأنجلو المصرية، 2005).
2. أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال ، القاهرة ، (دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1994).
3. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد ، القاهرة ، (دار الفكر العربي، 2002).
4. حسين مجيب مصري ، اندماج الشركات وانقسامها ،دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والمصري ،(بدون دار نشر ، 1986).
5. رمزي صبحي الجرم ، اندماج المصارف كإحدى آليات التطوير المصرفي ، الأزاريطة، الإسكندرية، (الدار الجامعية ، 2013).
6. طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء المصارف التجارية "تحليل العائد والمخاطرة" ، (الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999).
7. طارق عبد العال حماد ، اندماج وخصخصة المصارف ،(سلسلة المصارف التجارية "قضايا معاصرة 3" ، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2011).
8. طارق عبد العال حماد ، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية ، (الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2010/2011).
9. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات المصارف ، (الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2005).
10. عبد الهادي محمد مقبل ، التشريعات الاقتصادية – قانون المصرف المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 88 لسنة 2003 ، (مكتبة طنطا، 2008).
11. عصام الدين احمد أباطة ، العولمة المصرفية ، القاهرة، (دار النهضة العربية، 2010).
12. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، (دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 1999).

13. علي البارودي ، مبادئ القانون التجاري ، الإسكندرية، (منشأة المعارف ، 2000).
14. محسن أحمد الخضيرى ، الاندماج المصرفي ، الإسكندرية، (الدار الجامعية ، 2007).
15. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة فى التحليل المالى والائتماني ، (دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006).

(ب) الدوريات :

1. أحمد محمد العمري ، جمال إبراهيم بدور ، اثر الاندماج على الأداء المالى والربحية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 73 ، 2009، ص ص 601- 628 .
2. أحمد محمد محرز ، اندماج الشركات من الوجهة القانونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، الإسكندرية ، بدون تاريخ، ص ص 6-7.
3. حافظ كامل الغندور، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري، القطاع المالى العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك، مجلة إتحاد المصارف العربية ، 2000 ، ص ص 289-295.
4. سعيد عبد الله الشيخ، القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج: تجربة الدمج المصرفي في المملكة العربية السعودية، القطاع المالى العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك، مجلة اتحاد المصارف العربية ، 2000، ص ص 353-360.
5. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، نظرة تحليلية لتطبيق مقررات بازل1 في السودان، المجلة المصرفية (دراسات وبحوث)، مصرف السودان المركزي، العدد 35، الخرطوم، السودان، مارس 2003، ص ص 4-5.
6. عبد الرحيم حمدي، المبررات الاقتصادية و المالية للدمج المصرفي في المنطقة العربية ، القطاع المالى العربي في مواجهة عصر الاندماجات و التملك ، مجلة إتحاد المصارف العربية 2000 ، ص ص 14-15.
7. قيس أديب الكيلاني، اثر الاندماج المصرفي على أداء المصارف- حالة مصرف الأهلي الأردني ومصرف الأعمال ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 69 الجزء الثاني، 2007 ، ص ص 359- 387 .

8. عبد الكريم جابر شنجار، قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج و التكتل بالإشارة إلى التجارب العربية، مجلة المصارف العربية ، العدد 325 ، 2007ف، ص ص 150- 151.
9. محمد الشكري، القطاع المصرفي في ليبيا واقع وطموح ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2007 ، ص ص 9-12.
10. محمد عبد العظيم طلب، (الاندماج المصرفي: هل يمكن تحقيقه في اليمن)، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد 47 ، ديسمبر، 2009 ، ص ص 126- 165.
11. محمد غنيمي شندي ، الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي المصري والعربي ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الثاني ، يوليو 2010، المجلد 32 ، ص ص 277-320.
12. محمود رمضان محمد ، اثر الاندماج المصرفي على مؤشرات أداء المصارف بالتطبيق على حالتها اندماج مصرف المهندس ومصرف التجارة والتنمية فلي المصرف الأهلي المصري ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الأول، 2001، ص ص 269-330.
13. نبيل حشاد ، دمج وأستحواذ المصارف في مصر ، الفرص والمحاذير ، ورقة عمل رقم 79 "المركز المصري للدراسات الاقتصادية"، مارس 2003.
14. هالة حلمي السعيد ، اندماج المصارف الدوافع والآثار، سلسلة أوراق بحثية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد(22) ، مارس 2005.

ت) المؤتمرات والندوات العلمية :

1. إبراهيم شحاته، إندماج وتملك المصارف: التطورات العالمية و النتائج ، مؤتمر القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الإندماج و التملك (تجارب وخبرات)، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 39- 40.
2. أحمد عبد الفتاح، استقراء نتائج المصرفي ومستقبل الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية بعنوان (الدمج المصرفي)، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1992.

3. أمير الفونس عريان ، أثر الأزمة العالمية علي أداء القطاع المصرفي ، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية الحقوق – جامعة المنصورة الفترة من 1-2 ابريل ، 2009.
4. زينب محمد الجوادي ، بعض تجارب الاندماج في مصر والعالم، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي ، السبت 1999/8/28.
5. سعيد عبد الله الشيخ، القطاع المصرفي في مواجهة عصر الإندماج : تجربة الدمج المصرفي في المملكة العربية السعودية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج و التملك، إتحاد المصارف العربية ، 2000.
6. شيخي محمد ، تمجدين نور الدين ، متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج والصيرفة الشاملة - دراسة حالة الجزائر، الملثقي الدولي (سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات و المؤسسات) ، 2006 .
7. عبد الرحيم حمدي،المبررات الاقتصادية و المالية للدمج المصرفي في المنطقة العربية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات و التملك، إتحاد المصارف العربية، 2000.
8. هشام البساط، الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها إتحاد المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، تعقيب الدكتور عبد الله المالكي .

ث) الرسائل العلمية :

1. توفيق حلمي الأغا ؛ سمير مصطفى أبو مدلة ، "أثر الأزمة العالمية علي العلاقات الاقتصادية الدولية" ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة ، سبتمبر 2009.
2. فضل علي ناجي، "الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج المصارف اليمنية"، (رسالة دكتوراة) ، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.
3. ماجدة عفيفي نصر شاهين ، "تقييم نظام المعلومات المحاسبية بقطاع الدواء لأغراض الرقابة وتقييم الأداء"، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، 2000 .
4. مها عبد العزيز الدنديجاني، "محددات الربحية للمصارف التجارية في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية"، (رسالة ماجستير)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008.

ج) التقارير والنشرات العلمية :

1. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، أعداد متفرقة.
2. المصرف الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع، الدمج المصرفي في السوق المصري ، 2005.
3. المصرف الأهلي المصري، تعليقات حول دمج المؤسسات المصرفية الأمريكية والتوسع في شبكات فروعها، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، المجلد 58 ، 2005 .
4. المصرف المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، مفاهيم مالية ، العدد 11 ، 2003،
5. المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، سلسلة أوراق العمل ورقة عمل رقم 79 ، مارس 2003 .
6. مصرف الإسكندرية ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون، 2005.
7. عدنان الهندي ، مكاسب عملية الدمج والتملك من منظور عربي، القطاع العمالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك ، اتحاد المصارف العربية.
8. محمد عبد العزيز كلمور، عمليات الدمج والتملك ما بين المصارف في سلطنة عمان : (المبررات والنتائج) ، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات والتملك ، اتحاد المصارف العربية ، 2000 .

ح) القوانين والوثائق الرسمية:

1. قانون رقم (1) لسنة 2005، مصرف ليبيا المركز، " بشأن اعتماد اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية و الإذن لها بممارسة أنشطة المصارف التجارية" .

خ) مواقع علي شبكة المعلومات الدولية :

1. ورقة بحثية بعنوان: العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية في الجماهيرية ، منتدى المحاسبين العرب ، "<http://www.acc4arab.com/acc>"

A) Periodicals

1. Gordon ‘G, Kahl M, Rosen R. “Eat or Be Eaten”A Theory of Mergers and Merger Wave” *Working Paper*, Philadelphia Univ...of Pennsylvania, 2000, pp25-26.
2. Europe Central Bank Studies,"Banking Mergers and Acquisition by the Ei,2005.Unpublished materials.

B) Others :

1. <http://www.alaswaq.net/views/2006/11/17/4167.htm>.
2. http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id=15.
3. http://www.alqabas.com.kw/temp/pages/2.1./11/24/46_page.pdf.
4. <http://www.alroya.com/node/7389>.
5. <http://www.hawamer.com/vb/showthread.php?t=521.62&page=2>
6. <http://www.nufooz.com/ar/article/content/miscellaneous-news/banks/post-8.7.html>.

2. The administrations should have strategy to increase the capacity and skills.
3. It is important to conduct a comprehensive study for the integration of banking.

Abstract

The basic aim of this study is to show the impact of the merger of private banks in the private banking establishment on the performance of those banks.

The sample was taken from private banks working in Libya. The study population are 39 banks – The sample of the study is 10 civil private banks.

The study relied on the analysis of the content of financial statements of private banks for four years before the merger and four years after the merger using descriptive style financial analysis and analytical style of statistics. SPSS software has been used to analyze the data. The hypotheses were selected through the use of test samples and martial unilateral analysis of Variance.

The hypotheses were tested and the results as follows:

First: Liquidity Ratios

The overall average liquidity ratios after the merger is less than the overall average liquidity ratios before merger. That is to say that the merger did not contribute to the improvement of the liquidity situation of private banks with the exception to Tobruk civil bank.

Second: Profitability

The merger has a negative impact on the risk capital index and financial plead. We can conclude that the merger did not contribute to the improvement of indicators for the private banks.

Third: Risk Ratio

The merger has a positive impact on the risk indicators except for interest rate risk ratio.

Finally, The study has recommended the establishment of private banking to do the following:

1. Attention must be paid to the developments in modern banking activities.

**Benghazi University
Faculty of Economics
Department of Accounting**



**The impact of the merger of private banks in the
banking institution eligibility in Libya on the
performance of those banks**

Prepared by:

Student/ Noura Idris Ibrahim Shakeer

Bachelor of accounting faculty economics university of benghazi
(Garyounis University) - 2006

Supervised by:

Prof. El-Kilani A. El-Kilani

A thesis submitted in partial fulfillment for the requirements for
degree of master of: Accounting

On: 25 / 3 / 2015

2015 spring